جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

مطبوعة جامعية
في مقياس: الجغرافيا السياسية

موجهة لطلبة الليسانس – السنة الثانية جذع مشترك – السداسي الرابع 2020

د. شريفة كلاع

أستاذة محاضرة "أ"

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, Algeria

السنة الجامعية: 2019 – 2020

جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم الدراسات الدولية

مطبوعة جامعية
في مقياس: الجغرافيا السياسية

السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية/ السداسي الرابع 2020
السنة الجامعية 2020/2019

د. شريفة كلاع
أستاذة محاضرة "أ"
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

محاضرات مقياس: الجغرافيا السياسية

السنة الجامعية 2020/2019

د. شريفة كلاع Cherifa Klaa

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, Algeria

برنامج مقياس: الجغرافيا السياسية

المحور الأول: الجغرافيا السياسية: النشأة والمفهوم

1.نشأة وتطور الجغرافيا السياسية

2.مفهوم الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالجيوبوليتيك

3.علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى

4. مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

المحور الثاني: أسس الجغرافيا السياسية وعناصر القوة المؤثرة في قوة الدولة

1.المقومات الجغرافية الطبيعية للدولة

2.المقومات الجغرافية البشرية للدولة

المحور الثالث: نظريات الجيوبوليتيك المتأثرة بأسس ومقومات الجغرافيا السياسية

1.نظرية المجال الحيوي

2.نظرية القوة البرية

3.نظرية القوة البحرية

تقديم وتوصيف لمقياس: الجغرافيا السياسية

يهتم مقرر وبرنامج المقياس بتعريف الطالب بموضوع الجغرافيا السياسية من حيث المفهوم ومجالات البحث فيها ومناهجها، كما يهدف إلى شرح أسس الجغرافيا السياسية وعناصر القوة المؤثرة في قوة الدولة، وكذا توضيح أهمية البعد الجيوبوليتيكي فيما يتعلق بسياسات الدولة الداخلية والخارجية، كما يدرس الجيوبوليتيك والنظريات الجيوبوليتيكية التي وظفت الجغرافيا السياسية، حيث يعرض موضوع الحدود السياسية ونشأتها وتطورها وأنماطها البرية والبحرية، بالتطرق إلى أهم النظريات الجيوبوليتيكية المتأثرة بأسس ومقومات الجغرافيا السياسية، من خلال نظريات: المجال الحيوي، القوة البرية، القوة البحرية، ولذلك تعد دراسة الجغرافيا السياسية ضرورة ملحة لدى دارسي تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بل وحتى لباقي التخصصات الأخرى كالتاريخ والإقتصاد والإدارة والعلوم العسكرية والأمنية، نظرا لتداخل علم الجغرافيا السياسية مع باقي التخصصات، لكونها إستطاعت أن تفسر بدقة أغلب كليات وجزئيات حركة التاريخ، ومن ثمة فإنها تسهم في تهيئة القاعدة المعلوماتية المطلوبة لصانع القرار السياسي.

وكنتيجة لمرحلة ما بعد الإنتهاء من هذا البرنامج سوف يكون الطالب قادرا على أن:

1 – يعرف المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، والتفريق بين مصطلحي الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، والتي لا طالما إختلط الأمر فيها لدى الباحثين ولذلك كان لزاما التطرق إلى كل مصطلح على حدى من تعريف ونبذة عن تطوره كعلم ونشأته، وأهم مفكريه ومنظريه.

2 – يحلل بشكل علمي الظاهرة الجغرافية (الطبيعية والبشرية) وأثرها على قوة أو ضعف الدولة.

3 – يربط بين إمتلاك الدولة للمتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية وتأثيرها على قوتها أو ضعفها.

4 – يجيد التحليل السليم لظاهرة تأثير الجغرافيا السياسية على مكانة الدولة.

5 – يتقن تفسير أسباب الظواهر الجغرافية وأبعادها السياسية.

إن من مميزات مجموع محاضرات هذا المقياس أنها تجمع كل ما يحتاجه الطالب في الجغرافيا السياسية سواء في مرحلة الليسانس أو المراحل المتقدمة في الماستر وحتى في الدكتوراه، إنها مرجع مهم لكل متخصص في الجغرافيا السياسية، وعليه نسعى من خلال هذا المجهود البحثي تدعيم مكتبة الكلية فيما يتعلق بعلم الجغرافية السياسية وعلم الجيوبوليتيك، وزيادة إثراء المعلومات والمفاهيم والتطرق إلى مختلف النظريات بشكل أكثر ترابطا وتسلسلا من حيث المعلومات بكل موضوعية، بلغة سليمة خالية من الركاكة اللغوية، والتي قد عانيت منها كباحثة أثناء جمع وكتابة المعلومات من مختلف المراجع، آملة أن يساعد الطلبة في فهم المقياس بشكل أحسن، ونسأل الله التوفيق والسداد.

المحور الأول: الجغرافيا السياسية: النشأة والمفهوم

1.نشأة وتطور الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

من الضروري معرفة نشأة كل من الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك للتمكن من التمييز وعدم الخلط بين المفهومين، أي مفهوم الجغرافية السياسية ومفهوم الجيوبوليتيك، والوقوف على الفروقات بين الإثنين ومن ثم التمكن من التعرف على تطور الجيوبوليتيك.

1 – نشأة الجغرافيا السياسية Political Geography:

الجغرافية السياسية Political Geography؛ هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية بشكل عام، إذ تدرس الجغرافية البشرية النشاط البشري في البيئة بأوسع مجالاته، فكل إنسان هو عضو في جماعة ويخضع لنظام سياسي معين وله نشاط إجتماعي وسياسي وإقتصادي معين، ومن ثمة كانت الجغرافية البشرية " Human Geography" تشمل الجغرافيا الإجتماعية والجغرافية السياسية والجغرافية الإقتصادية، فالجغرافية السياسية هي جزء من الجغرافيا البشرية أي أنها جزء من كل، تشتمل على دراسة الوحدات والأقاليم السياسية كظواهر على سطح الأرض وما تشتمل عليه هذه الوحدات من شعوب وجماعات، ويتوقف إمتداد هذه الأقاليم وطبيعتها على تباين الظواهر السياسية التي تسود العالم كأن تتصف بالإستقرار النسبي في مكان ما من العالم وفي مكان آخر مغاير فيه تغيرات سريعة، ومن خلال دراسة الظواهر السياسية وإرتباطها بالظواهر على سطح الأرض الأخرى والمسطحات المائية وأنماط الإستقرار؛ يمكن للجغرافي أن يحلل ويعلل الطرق المختلفة التي نظم بها الإنسان الأرض إلى أنماط أو نظم سياسية مختلفة[1].

فبالبرجوع إلى ظهور فكرة أول دولة يتبين بأن هناك علاقة مباشرة بين النشاط السياسي والحربي للإنسان من جهة والعوامل الجغرافية المساعدة أو المناوئة له من جهة أخرى، وقد يبدو من الغريب أن لا يظهر ومنذ وقت مبكر علم منظم يهتم ويقيِّم ويستخدم الظواهر الجغرافية لأغراض سياسة الدولة وإدارتها بطريقة فاعلة، إذ أن تأسيس الدولة وتكوين المستعمرات وبناء القوة الوطنية والإعداد للحرب والحفاظ على السلم يعتمد كله على العوامل الجغرافية كالمجال والموقع والأرض والمناخ والموارد وغيرها من العوامل[2].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، (بغداد/ دمشق: دار ومكتبة عدنان وأفكار للدراسات والنشر ودار صفحات للدراسات والنشر، 2014)، ص. 19 – 20.

2 – نفس المرجع، ص. 20.

فحتى القرن التاسع عشر كانت الجغرافيا السياسية تشكل حقلا معرفيا يضم مختلف فروع الجغرافيا الطبيعية والبشرية (تضاريس، مناخ، نبات، سكان، إقتصاد) في علاقاتها مع النظم السياسية ومع الدولة أو الدول، فرغم أن نشأتها أو تاريخها يعود إلى تواريخ قديمة، فقد إستمرت منذ الإغريق وفلاسفتهم وحتى عصر الأنوار في أوروبا، إلا أنها كانت كمعالجات أي معالجات الجغرافيا السياسية، ولم تكن تتبع منهجا واضحا وجليا كما ولم يكن لها طرائق محددة، بل كانت تضم أو تشكل خليطا لما يراه المؤلفين من أثر أو آثار للعناصر أو العوامل الجغرافية على السياسة أو على الدول ونظمها السياسية[1].

لقد كانت هناك إرهاصات لعلم الجغرافيا السياسية في عصور ما قبل الميلاد، حيث نجد المؤرخ اليوناني القديم "هيرودوت" يذكر أن "سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها"، وقد إعتبر أن حياة المصريين هي رهينة مياه النيل، فقد قال عبارته الشهيرة "مصر هبة النيل"، في معرض دراسته لتأثير الجغرافيا في حياة الدول، وهو الذي أشار إلى أن ملك الفرس "كورش" قد رفض قيادة شعبه للسيطرة على مزيد من الأراضي الحقيقية خوفا من تأثير حرارة المناخ على نفوس رجاله ودفعهم نحو الضعف والتراجع[2]، كما نجد "أفلاطون" (429 – 347 ق.م) قد تناول في كتابه "الجمهورية" بعض الموضوعات التي ترتبط بالجغرافيا السياسية، إذ كان يرى أن المدينة الدولة هي الشكل المناسب للسكان، كما أشار إلى نشأة الدولة وأن وحدتها تتحقق من خلال سكانها وتجمعهم، كما يعد "أرسطو Aristotle" (383 – 322 ق.م) الفيلسوف اليوناني أقدم من كتب عن الجغرافيا السياسية من خلال كتابه الشهير "السياسة" الذي عرض فيه نموذجا مثاليا عن المدينة، وأوضح فيها عنصرين أساسيين هما السكان وطبيعة المنطقة التي توجد في المدينة (الدولة) كونها من أهم العناصر التي تحدد قوة المدينة، كما أشار إلى أن الدولة ينبغي أن تكون في حماية قوية ضد الغزو الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لأثينا التي كانت تقع في حماية الجبال المحيطة بها من كل جانب، وكذلك الأفكار الخاصة بدور السكان والظروف الطبيعية في إضفاء قوة أو ضعف الدولة التي قدمها، والتي أصبحت من أهم المفاهيم في مجال الجغرافيا السياسية المعاصرة، وكذا من خلال دراسة الحجم الأمثل للسكان ومساحة الدولة وعلاقتها بقوة الدولة[3].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 20.

2 – حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، جانفي 2009)، ص. 18.

3 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، الجغرافية السياسية: بين النظرية والتطبيق الجيوعسكري، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 23.

كما نجد الروماني "استرابون Strabon" (63 – 24 ق.م) قد قدم وجهة نظره من خلال رؤيته للدول كبيرة الحجم أي الإمبراطورية الرومانية، في كتابه "الجغرافيا" إلى أن الحكومة المركزية القوية من خلال حاكم قوي يمكن أن يقيم إمبراطورية مزدهرة، ومن رأيه أن الإمبراطورية الرومانية والتي مركزها إيطاليا ذات الموقع الممتاز والمناخ الملائم والموارد المتعددة تعد مكانا طبيعيا ملائما لقيام دولة قوية[1]، ومن ثمة وحسب رأيه فإن الدولة إذا كانت كبيرة فإنها تكون في حاجة إلى حكومة مركزية قوية، يتولى السلطة فيها حاكم فرد حتى يتسنى لهذه الحكومة أداء وظيفتها على الوجه الأكمل[2]، ومن ثمة فقد بين "استرابون" أن موقع الدول الأفضل والأنسب هو المكان الذي يكون فيسه المناخ معتدل والموارد الطبيعية المتوفرة، وقد أشار أيضا إلى أن القوى العالمية تتركز في الأقاليم القارية الكبيرة وليس في الهوامش البحرية، وأن أوروبا هي مركز هذه القوى إذ يراها الأكثر ملائمة للنمو والإزدهار البشري، كما يعد "استرابون" أول من أشار إلى العالم ذي الأهمية والذي حدده بإمتدادٍ من جبل طارق (أعمدة هرقل) إلى خليج البنغال (خليج المحيط الشرقي) ومن إيرلندا (أيرنا) إلى سيريلانكا (سينامسون)، أما "هيوقراط" فقد أوضح أن الآسياويين أقل حبا للحرب من الأوروبيين وقد ربط ذلك بطبيعة المناخ[3].

وقد ساهم الفكر العربي والإسلامي في مختلف العلوم والمعارف ومنها الجغرافيا السياسية، إذ ترجع البدايات الأولى لهذا الفرع من الجغرافيا إلى القرن الخامس عشر، حيث يعد العلامة العربي "عبد الرحمان بن خلدون" (732هـ – 808هـ/ 1332م – 1406م)، الرائد الأول في مجال الكتابة بموضوعات الجغرافيا السياسية[4]، وذلك من خلال كتابه "المبتدأ والخبر في أحوال من ذهب من أخبار العرب والعجم والبربر" والمعروف بـ "مقدمة ابن خلدون"[5]؛ من خلال قيامه بدمج الجغرافيا كتخصص يمكنه توفير بيانات من شأنها تطوير علمه التاريخي الجديد[6]، حيث شرح "ابن خلدون" في مقدمته التفاعل بين الجغرافيا والسياسية متحدثا عن ميل سكان وسط إفريقيا إلى المرح والدعة نتيجة ظروف المناخ السائدة هناك، وقد سيبق فيه كثيرا من العلماء في تطرقه

---

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 23.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 18.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 24.

4 – نفس المرجع، ص. 21.

5 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 19.

6 – عبد العزيز جراد، الجيوسياسة: مفاهيم، معالم، ورهانات، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018)، ص. 41.

إلى أهمية العامل الجغرافي للعاصمة أو مركز الدولة، متوقفا عند دور العاصمة في السلم والحرب[1]، كما أورد فيه تفاصيل عن الدولة ونشوئها وأعمارها وطبقة الحكم، كما تطرق إلى قوة الدولة وإتساعها في المستقبل، ثم بين كيف أن تعداد القبائل وتشعبها وكثرتها ممكن أن يعيقان قيام الدولة، ويرى أن الميل إلى الترف والإنفراد بالسلطة هي من طبيعة الملك، وهي تؤدي إلى هرم السلطة، حيث يظهر التحليل الجيوسياسي المحرك الرئيس لكتابات "ابن خلدون" في مجال السياسة والدولة وهنا تتضح أصالة الحضارة العربية والإسلامية في هذا المجال من التخصص[2].

أما العالم الغربي فقد ظهر في بريطانيا في منتصف القرن السابع عشر تقريبا طبيب جراح إهتم بدراسة الجغرافيا وهو "السير وليم بيتي Sir William Petty" والذي بدأ إهتامه بالجغرافيا السياسية من الخرائط لينتهي إلى الجغرافيا السياسية والإقتصاد السياسي، ففي السنوات ما بين عامي 1654 – 1660م أنشأ خريطة مقاس 1: 10.000 لإيرلندا، وفي كتابه "التشريح السياسي لإيرلندا" في عام 1672م أدرك "السير وليم بيتي" أهمية الأرض والسكان في الدولة، وفي كتاب آخر عن إيرلندا بعنوان "Treatise on Ireland" توسع في دراسته للعلاقة بين الدول وبيئاتها الجغرافية فأوضح فيه نظريات في الجغرافيا السياسية مثل مناطق النفوذ الدولي، وشكل الدولة الجغرافي والمساحة المثالية للدولة حتى تتمكن من السيطرة على جميع أطرافها، والموقع الجغرافي للدولة، وكثافة السكان ومراكز تجمعهم وأثر ذلك في توجيه نشاطهم الإقتصادي والمدن الرئيسية والعواصم[3]، كما تناول العلاقة بين الجزر البريطانيا وبين أوروبا وبين ممتلكاتها، والطرق البحرية العالمية وإليه يرجع الفضل في إبراز أهم صفتين جغرافيتين للدولة، وهما موقع الدولة ومساحتها[4].

وقد إستمرت الإسهامات في هذا المجال وخلال المدة السابقة على الثورة الفرنسية، حيث ظهر وإشتهر في هذا المجال "شارل مونتسكيو (1684 – 1755م)" في كتابه "روح الشرائع" الصادر عام 1748م، وقد أولى فيه أهمية كبيرة لمعالجة العلاقة بين القوانين والنظم القضائية من جهة والجغرافية بما تشمل عليه من مناخ وتضاريس وتعداد للسكان من جهة أخرى[5]، حيث إعتبر "مونتسكيو" أن الجغرافيا وخصوصا المناخ يحدد

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 19.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 21.

3 – نفس المرجع، ص. 21.

4 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 26.

5 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 22.

التطور السياسي للدولة، ودرس تأثير الجغرافيا في التباين السياسي والسلوك البشري في معرض كتابه "روح القوانين/ الشرائع"، إذ شرح فيه ميل أهل الجزر نحو الحرية وقدرتهم في الحفاظ على تقاليدهم بسبب الحكاية الطبيعية التي تؤمنها البحار، وبين صلة القوانين في الدولة بالمناخ والبيئة الطبيعية والعادات الإجتماعية وغيرها، ووضع نموذجا عالميا للجغرافيا السياسية الذي أكد بمقتضاه أن الديمقراطية والحرية تزداد كلما إبتعدنا عن خط الإستواء، كما اعتبر الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" بأن الجغرافيا تعتبر مؤثر رئيسي في أحداث التاريخ، وأن الطبيعة تعطي السياسة غاياتها بصورة عفوية وتقود الجنس البشري نحو التوسع على الأرض ونحو إنتشار الثقافة، ومهد بذلك مع غيره للجغرافيا السياسية الحديثة[1].

وقد جاء بعده "جان روبير تورغو J.R. Turgot" (1727 – 1781)، الذي أكد أيضا على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والإقتصاد بأسلوب يمكن إعتباره اليوم متقدما بشكل عملي على "مونتسكيو" السابق له في هذا المجال، ومن ثمة فقد بقي العلماء ورجال السياسة والقادة العسكريون ولقرون عديدة يولون إهتمامهم للقضايا التي يمكن أن تشكل المادة الجغرافية السياسية، ومع ذلك نجد أنه لغاية السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، لم تكن الجغرافيا السياسية قد ظهرت كعلم كما هو معروف اليوم، أي أن الدراسات الأولى المعبرة عن طابع الجغرافيا السياسية على الصعيد القاري والعالمي قد ظهرت في تسعينيات القرن التاسع عشر وبعدها في أوائل القرن العشري، إذ ظهرت المبادئ والآراء التي تعبر عن نظرة واسعة وشاملة من قبل العلماء والتي مهدت أو ساعدت بعد ذلك في إمكانية تحليل كيان الدولة في صورة الأرض التي توجد أو تقوم عليها، كما ساعدت أيضا في إمكانية ربط الدول ببعضها أي كوحدات سياسية يضمها تنظيم عالمي واسع، وإستنادا إلى ذلك تمكن هؤلاء العلماء والمنظرين من إستشراف المستقبل في هذا الموضوع وبما سيكون عليه سلوك الدول، والتنبؤ بتطبيق الإستراتيجية الجغرافية على نمو الدولة وتطورها أو كفاحها من أجل البقاء[2].

إن دراسة الجغرافية السياسية تعطي فكرة واضحة عن كفاءة الأمة في ذاتها ثم عن علاقاتها بغيرها من الأمم، ومن أجل هذه الوظيفة لمادة الجغرافية السياسية يجب أن يكون ميدان دراستها العالم كله والفكر الإنساني ككل، فبذلك تكون العلاقة المكانية والقوة السياسية هما أولى وأهم الإعتبارات في الجغرافيا السياسية، فالعلاقة

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 25.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 22.

المكانية تخضع للقواعد الجغرافية العامة لأي إقليم، والقوة السياسية تخضع في أغلبها لكفاءة السكان العملية والفكرية[1].

وخلال القرن التاسع عشر برز في هذا المجال "كارل ريتر Karl Ritter" (1779 – 1859م)، والذي كان أستاذا للجغرافيا بجامعة برلين وقد إهتم بدراسة أثر البيئة على الثقافات والحضارات، مستمدا آراءه من تلك التي وضعها "داروين Darwin" (1809 – 1882م) ممثلة في نظرية التطور في ذلك الوقت، فأخرج نظرية لتطور الثقافات والحضارات مثل النبات والحيوان، فهي تولد وتنضج ثم تموت وتفنى في النهاية، وكما ذكر "داروين" في نظريته عن قوانين الإختيار الطبيعي والبقاء للأصلح، فإن "ريتر" كان يرى أن عناصر القوة في الحضارة ضرورية لبقائها بين الحضارات المنافسة لها، وأن الحضارة أو الثقافية لكي تعيش وتبقى حية فلا بد من أن تصارع غيرها من أجل إستمرارها وبالتالي عليها أن تقضي على الحضارات الضعيفة المنافسة لها[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطور الأساسي والمهم والأكثر وضوحا وتأثيرا في ميدان الجغرافيا السياسية هو دراسات عالم الجغرافيا الألماني "فريديريك راتزل F.Ratzel" أستاذ الجغرافيا في جامعة "ليبزيج" الألمانية، إذ يعد كتابه "الجغرافيا السياسية" الذي صدر عام 1897م أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة، إذ إعتبر "راتزل" الجغرافيا السياسية جزءا لا يتجزء من ميدان البحث الجغرافي، وبما أن "راتزل" تناول العديد من الأفكار والموضوعات في ميدان الجغرافيا السياسية وإنصب تركيزه على فكرة المجال الحيوي، وتشبيه الدولة بالكائن العضوي؛ فسنتناول أفكاره بشكل مفصل في محور خاص بذلك لاحقا[3]، كما شهدت بداية القرن العشرين ما بعد "راتزل" أحد أهم المفكرين لنظرية الدولة ككائن حي والأفكار الأخرى المرتبطة بالجغافيا السياسية، وهو العالم السويدي "رودولف كيلين Rudolf Kjellen" (1864 – 1922م) الذي كان أستاذا في جامعة "جوتبرج"، حيث تأثر "كيلين" تأثرا كبيرا بأفكار "راتزل" في الجغرافيا السياسية والمتعلقة بدراسة السياسة العالمية وطبيعة الحكومات، وقد إهتم "كيلين" مثل "راتزل" بدراسة العملية التي من خلالها تتحول قطعة من الأرض من منطقة جغرافية بسيطة إلى مناطق حضارية وسياسية، لكل منها شخصيتها المميزة وغريزته في البقاء والحفاظ على الذات، ثم الإنتشار والتوسع، إذ يرى "كيلين" إذا ما توطن الإنسان في منطقة ما في الأرض بصفة مستمرة

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 22 – 23.

2 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 26.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 23.

وإتسمت إقامته بها بالتماسك والتعايش والولاء والإنتماء سيؤدي إلى ولادة أمة عن طريق ما أطلق عليه "الغريزة الجغرافية"[1].

أما في الربع الأول من القرن العشرين فقد ركزت فيه على دراسة الوحدات السياسية وطاقاتها وقدراتها وعلاقاتها ببعضها البعض، وممن إهتم بذلك "وتسلي Whittlesey" (1890 – 1956م) الذي بدأ دراسته بالتاريخ ثم شارك مع "جونز S. Jones" في وضع كتاب عن الجغرافية الإقتصادية عام 1925م، ومن ثم وجه إهتمامه بعد ذلك إلى الجغرافيا السياسية، إذ ألف كتاب يعد من أبرز أعماله عن "الأرض والدولة The Earth and The State"، كما أسهم في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية، وهو يرى أن الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة إختلاف الظواهر السياسية من مكان إلى آخر[2]، ولم يقتصر الإهتمام بالجغرافيا السياسية على المفهوم الألماني، إذ ظهر إتجاه حديث تركز على الدراسات التفصيلية للمشكلات السياسية وإتضح ذلك في كتابات الجغرافيين في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 1920م، وكان "بومان Buwman" (1878 – 1950م) من أبرز الجغرافيين الذي ساعد في رسم الحدود السياسية في القارة الأوروبية، حيث نشر كتابا له بعنوان "العالم الجديد The New World" عام 1921م والذي شرح فيه أسس المشكلات السياسية الجغرافية[3]، حيث يعد "بومان" رائدا للجغرافيين الأمريكيين حيث عمل مديرا للجمعية الجغرافية الأمريكية خلال الفترة ما بين (1915 – 1935م) طيلة عشرين عاما، فقد إستطاع أن يطبق الجغرافيا تطبيقا محكما على المشكلات السياسية والإقتصادية في الحرب والسلم، وذلك من خلال كتابه "العالم الجديد" الذي يعد أهم ما ظهر في ميدان الجغرافيا السياسية، فلأول مرة في تاريخ الدراسات الجغرافية إستطاع أحد الجغرافيين أن يجمع في كتاب واحد، المشاكل السياسية في مختلف جهات العالم، وأن يدرسها دراسة تحليلية تتصل بالنظام العالمي وليس دراسات فردية، ومنذ ظهور هذا الكتاب بدأ إسهام الأمريكيين في معالجة موضوعات الجغرافيا السياسية[4].

ثم جاء "ريتشارد هارتشهورن R.Hartshorn" ليؤدي دورا مهما في تطور الجغرافيا السياسية الحديثة، فقد ألف كتاب بعنوان "التطورات الحديثة في الجغرافيا السياسية"، حيث أعتبر في بداية عهده أن الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات السياسية أي دراسة العلاقات بين النشاط السياسي للإنسان ومؤسساته وتنظيماته من ناحية،

---

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 29.

2 – نفس المرجع، ص. 29.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 23.

4 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 29 – 30.

وبين الظروف الطبيعية للأرض من ناحية أخرى، فقد ظهرت بعض الأفكار الجديدة التي إجتهدت في تفسير مفهوم الجغرافيا السياسية، ومنه جاء "دوكلاس جاكسون Douglas Jaxkons" الذي غير في تعريف الجغرافيا السياسية عندما قال سنة 1964م بأن، الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية في أبعادها المساحية، وقد قدمت بعده "الأكاديمية القومية للعلوم" في "واشنطن" سنة 1965م تعريفا آخر، من حيث أن الجغرافيا السياسية هي "العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية"، كما كانت هناك أعمال وإجتهادات تخص مفهوم الجغرافيا السياسية من خلال ما قدمه كل من "روجر كاسبير سون" و"جوليان منجي" في سنة 1970م، بتركيزهم على البناءات المساحية أو الأرضية وعلى التفاعل بين المساحات وبين النظم والعمليات السياسية المختلفة أو بمعنى أدق وأبسط التحليل المساحي للظواهر السياسية[1].

2 – نشأة الجيوبوليتيك Geopolitik:

يعود موضوع الجيوبوليتيك من الناحية التاريخية إلى نهاية القرن التاسع عشر، عندما أرسى العالم الألماني "فريديريك راتزل F.Ratzel" (1844 – 1904م)، حين أشار إلى الآثار الحتمية للأوضاع الجغرافية في تشكيل سلوك المجتمعات البشرية، ومن ثم الإشارة إلى علم جديد ترتكز عليه السياسة، حيث أراد أن يعطي لعلم السياسة أساسا جغرافيا فكان بذلك علم الجيوبوليتيك[2].

ثم إستخدم هذا المصطلح العالم السويدي "رودولف كيلين Rudolf Kjellen" (1864 – 1922م)، والذي جمع فيه بين السياسة والمعطيات الجغرافية معا[3]، كما أدخل بعض التعديلات على الفكرة التي تقول بأن "الدولة كائن حي" متأثرا بذلك بـ "راتزل"، حيث رأى "كيلين" أن الدولة ليست كائنا حيا وحسب، بل هي أيضا كائنا ذا شعور مزدوج بقدرات فكرية وأخلاقية عظيمة، وتمثل الأرض التي يعيش عليها هذا الكائن بالجسد، وتكون العاصمة القلب والرئتين وتمثل الطرق والأنهار الوردة والشرايين، ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي هي بمثابة

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 30 – 31.

2 – محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية، (بيروت/ الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص. 69.

3 – نفس المرجع، ص ص. 69 – 70.

الأطراف، وهو بهذا يكون قد خطا خطوة في التفكير جعلته يتفوق على "راتزل"، وإن كان يتفق معه في الهدف النهائي الذي تسعى الدولة لتحقيقه وهو أن الدولة القوية يهابها الجميع ويضعونها في الحسبان[1].

وبذلك يعد العالم السويدي "رودولف كيلين Rudolf Kjellen" أول من إستخدم مصطلح "الجيوبوليتيكا Geopolitik" والتي عرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة، وإن أهم ما تعنى به هو القوة، وقد رأى أن الجغرافيا السياسية يجب أن تسخر لخدمة الدولة، وذلك هو الغرض الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا السياسية بمجملها إلى جيوبوليتيكا[2]، حيث رسَّخ "كيلين" المبدأ الذي أقره "راتزل" القائل: "مصالح ألمانيا = مصالح أوروبا" والتي تتناقض مع مصالح أوروبا الغربية وبخاصة فرنسا وإنجلترا، وقد نظر إلى أن ألمانيا دولة فتية والألمان هم شعب فتي، منطلقا من الفكرة المتعلقة بـ "الشعبين الفتيين" والتي يقصد بهما الروس والألمان والتي تعود إلى "ف. دستويفسكي" الذي إستشهد به "كيلين" أكثر من مرة، وعلى الألمان "الفتيان" أن يتحركوا بإلهام "من المجال الأوروبي الأوسط" نحو بناء الدولة القارية ذات البعد الكوني، وذلك على حساب الأراضي التي يسيطر عليها "الشعبان الهرمان" والتي يقصد بهما الفرنسيون والإنجليز، فعلى الرغم من كون "كيلين" سويديا، إلا أنه يؤكد على تقريب السياسة السويدية من الألمانية، حيث كانت تصوراته عن المعنى التكاملي المستقل للمدى الألماني، تتطابق تماما مع "نظرية أوروبا الوسطى Mitteleuropa" للألماني "فريدريك ناومن F. Naumann (1860 – 1919م)" التي قدمها في كتابه "نظرية أوروبا الوسطى Mitteleuropa" عام 1915م والتي قدم فيها تشخيصا يتطابق مع نظرية "كيلين"، حيث كانت وجهة نظره أنه على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وشعوب أوروبا الوسطى أن تتوحد وتشكل مجالا سياسيا – إقتصاديا متكاملا لتحقيق النجاح في منافسة تلك التشكيلات الجيوبوليتيكية المنظمة كإنجلترا ومستعمراتها، ومن الطبيعي أن يكون محور هذا المجال هم الألمان[3].

وإذا كان "كيلين" قد حظي بفضل السبق في إستخدام مفهوم الجيوبوليتيكا والتي عرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة، فإن هذا المفهوم قد تطور بعد ذلك عند الألمان بعد الحرب العالمية الأولى، حيث ساد مبدأ "الدولة كائن حي"، ويعد "كارل هاوسهوفر K. Houshofer" (1869 – 1946م) مؤسس الجيوبوليتيك الألمانية، إذ بدأ حياته ضابطا في الجيش الألماني، ثم ذهب إلى اليابان سنة 1908م ودرس الكثير عن الشرق الأقصى

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص. 21 – 22.

2 – نفس المرجع، ص. 22.

3 – ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، (ترجمة: عاماد حاتم)، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص. 83.

والمحيط الهادي، ثم تولى تدريس الجغرافيا السياسية والعلوم العسكرية في ألمانيا بعد حصوله على الدكتوراه سنة 1911م، وقد أسهم في سنة 1924م في تأسيس "معهد ميونيخ للجيوبوليتيكا وحملة السياسة"، مما جعله يتبؤأ مكانة كبيرة هو معاصروه في عهد "أودولف هتلر" في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية الألمانية[1]، حيث ساهمت أفكار "هاوسهوفر" في مزيد من دراسة عوامل قوة الدولة وإرتباط ذلك بالموقع الجغرافي، خصوصا وأن هذا العالم الألماني قد إتصل بقيادة الحركة النازية منذ سنة 1923م، وانشغل بمستقبل الرايخ الألماني ودوره في العالم[2]، وبذلك توسعت الجيوبوليتيكا كعلم تطبيقي على يد "هاوسهوفر" منذ سنة 1924م بتأسيسه للمعهد السابق الذكر وكذا لإصداره مجلة "الجيوبوليتيكا" الشهرية، مما جعل السياسة القومية الإشتراكية الألمانية ترتكز عليها منذ عام 1931م[3]، وبذلك فقد طور الجغرافيون الألمان علم الجيوبوليتيك لخدمة الحزب النازي الألماني تحت زعامة "أودولف هتلر" والتخطيط لإستراتيجية الحرب التوسعية لتهيئة الرأي العام للإعلان للحرب، ولهذا فقد أثارت الجيوبوليتيكا النازية رد فعل عميق من الإشمئزاز العالمي بل وفي ألمانيا نفسها، فقد إلتزم بعض الجغرافيين الألمان جانب الحياد ولم يستجيبوا إلى هذه السياسة العدوانية وكان من بينهم "رونكاجلي Roncagli" الذي عبر عن ذلك بقوله: "إن الجغرافيين الألمان قد حاولوا أن يجعلوا من الجغرافيا أداة طيّعة تستخدمها الحكومة الألمانية في تنفيذ خططها للسيطرة على العالم"[4].

كما ظهرت أعمال "هارفورد جون ماكندر Halford John Mackinder (1861 – 1947)"، الذي كان يعمل أستاذا للجغرافيا في جامعة لندن وهو أحد مؤسسي المدرسة الإنجليزية في الجغرافيا[5]، إذ عد أشهر جيوبوليتيكي بريطاني بشهادة "هاوسهوفر" الذي إعتبر نظريته أعظم النظريات الجغرافية العالمية جميعا – والتي سوف يتم تناولها لاحقا – وقد أُشتهر "ماكندر" بمقامه الرفيع في عالم السياسة الإنجليزية والذي ترك تأثيره العميق على توجهاتها الدولية، وبكونه فضلا عن ذلك صاحب المخطط الأجرأ والأكثر ثورية في مخططات التأويل السياسي لتاريخ العالم[6].

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 22.

2 – مرجع سابق، ص. 23.

3 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 38.

4 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 23.

5 – مرجع سابق، ص. 23.

6 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 85.

وقد تأثر أيضا الأدميرال الأمريكي "ألفرد ثابر ماهان Alfred T. Mahan (1840 – 1914)"، بالجيوبوليتيكا في أوروبا حيث كتب عن القوة البحرية وعلاقة ذلك بالسيادة العالمية أو السيطرة العالمية، حيث إعتبر أن الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية هو موقع مميز، وقد عد أهم أساتذة ومنظري الجيوبوليتيك في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العلماء الأمريكيين المحدثين "نيكولاس سبيكمان " مدير معهد "ييل Yale" والذي درس العلاقات بين موقع الدول وسياستها الخارجية، ووجد أن المنطقة السياسية تتحدد بالعوامل الجغرافية، وأن القوة هي الوسيلة التي تستعملها الدول الكبرى لإرساء السلم الدولي[1].

وما يمكن الإشارة له هنا في هذا الصدد أن الجيبوليتيك إلى غاية عام 1945م قد أطلق عليها الجيوبوليتيك الطبيعية، كونها متأثرة بأفكار الجيوبوليتيك الألمانية وقد سميت بالطبيعية بناء على الإعتقاد الذي يرى أن العوامل الطبيعية من الموقع، المساحة، الشكل، التضاريس، المناخ،... إلخ التي تعيش في ظلها الدول المتنافسة والتي أملت عليها سلوكها السياسي، أما العصر الذي الذي إمتد من عام 1945م حتى نهاية الحرب الباردة عام 1990م، والتي تم تقسيم العالم فيها إلى كتل إيديولوجية متصارعة على أساس أي من الرأسمالية أو الإشتراكية أفضل لتنظيم الشؤون السياسية والإجتماعية للحياة، وقد أطلق عليها مرحلة الجيوبوليتيك الإيديولوجية[2].

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 24.

2 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 39.

2.مفهوم الجغرافيا السياسية وعلاقتها بالجيوبوليتيك

1 – مفهوم الجغرافيا السياسية Political Geography:

تعد "الجغرافيا السياسية Political Geography" أحد فروع الجغرافيا البشرية وأكثرها أهمية، ويؤكد هذه الأهمية تلك المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة في كافة أنحاء العالم، نظرا للدور الكبير الذي يؤديه عامل المكان في حياة الدول المعاصرة وتحديد قوتها وفي مسار العلاقات الدولية بوجه عام[1].

وتبحث الجغرافيا السياسية في كل ما يتعلق بالوحدات السياسية من حيث تكوينها وتطورها في ضوء معطيات الأرض من موقع ومساحة وحدود وتضاريس وشكل عام وسكان، وهي تشترك مع علم السياسة في دراسة الدولة أو الوحدة السياسية، خصوصا وأن الدولة هي محور علم السياسة منذ التاريخ القديم عندما كان هذا العلم مجرد أفكار سياسية عامة، وصولا إلى تاريخنا المعاصر، حيث علا شأن الدولة في حياة المجتمعات الإنسانية وتطورها، وكذا على المستوى الدولي والذي يضم كافة الدول والوحدات السياسية المكونة لها، وبذلك تشكل الجغرافيا السياسية ميدانا مشتركا بين الجغرافيا البشرية وعلم السياسة، وقد إزدادت أهميتها كعلم بعدما إنتقلت من أفكار ومبادئ عامة إلى قواعد وظواهر علمية، وما تزال التطورات والمتغيرات الدولية المعاصرة دليلا على فاعلية الجغرافيا السياسية وأهميتها العلمية داخل الجامعات والمعاهد العليا[2].

ويمكن إيجاز أهم ما ورد من تعاريف للجغرافيا السياسية على يد بعض العلماء والمفكرين الذين ساهموا في تطوير "الجغرافيا السياسية Political Geography" في ما يلي من التعريفات:

تعريف "كريسي Cressey": يعرف الجغرافيا السياسية بأنها: "تطبيق المبادئ الجغرافيا على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة".

تعريف "بومان Buwman": يعرف الجغرافيا السياسية بأنها: "العلم الذي يساعد في تحديد الأسباب الجغرافية المؤثرة في السلوك الإنساني للإنسان".

ويعرف "ألكسندر L.M.Alexander" الجغرافيا السياسية أيضا في كتابه "World political patterns"، بأنها: "دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم إليها سطح الأرض كظاهرة من ظواهر سطحها، وأن طبيعة وكينونة

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 17.

2 – نفس المرجع، ص. 17.

ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهون بالإختلافات للظواهر السياسية الموجودة في العالم، كما يرى أن الجغرافيا السياسية لا تهتم بشكل وتركيب الحكومة ذاتها أو بتقسيم الوظائف بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، أو ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو دكتاتورية"[1].

تعريف "نورمن بوندز Norman Pounds": يعرف الجغرافيا السياسية في كتابه "Political Geography" الصادر عام 1963م؛ بأنها: "العلم الذي يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا من حيث الوظيفة والموارد والمساحة وعوامل وأسباب تكوينها، وأن الدولة تسعى لتوفر لشعبها خير ما تصبو إليه من رفاهية وإستقلال وحرية"[2].

تعريف "ريتشارد هارتشهورن R.Hartshorn": يعرف الجغرافيا السياسية بأنه: "دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الإقتصادية والدولة في صورة السكان من حيث قدراتهم ودوافعهم الإجتماعية في ضوء تباين ظواهر سطح الأرض ودراسة العلاقة بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية"[3]، كما يعرفها أيضا بأنها: "العلم الذي يهتم بدراسة التشابه أو الإختلاف بين الشخصية السياسية للدولة والإقليم السياسي وبين نظيراتها في الدول والأقاليم السياسية الأخرى في العالم، ولكي نفسر الإختلافات الإقليمية في صورة الملامح السياسية لا بد من دراسة علاقاتها المترابطة مع جميع الإختلافات الإقليمية الأخرى المتصلة بها، سواء أكانت ذات أصل طبيعي أم حيوي أم ثقافي"[4].

تعريف "دوغلاس جاكسون W.A.Douglas .Jackson": يعرف الجغرافيا السياسية في كتابه " Politics and Geography Relationships" الصادر عام 1964م بقوله: "هي دراسة الظواهر السياسية في إطارها المكاني من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها للتنظيمات الجغرافية الناتجة عن تطبيق السلطة الحكومية أو الوجود السياسي للدولة"، وقد ذكر "جاكسون" في عام 1958م بأن معظم الدارسين يركزون على العوامل الجغرافية في حين يهملون العامل البشري[5].

---

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 31 – 32.

2 – نفس المرجع، ص. 32.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 148.

4 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 26.

5 – نفس المرجع، ص. 27.

تعريف "كاسبرسون Kasperson. R" و "جوليان Julian .M": يعرفان الجغرافيا السياسية بأنها: "ذلك العلم الذي يتناول دراسة رقعة الدولة، والتفاعل بينها وبين النظم السياسية، كما يركزان على العلاقات الدولية والمشكلات السياسية والإقتصادية والسكانية داخل الدولة، وأثر ذلك في توجيه العلاقات الخارجية لها.

تعريف "مودي Moodie,A.E": يعرف الجغرافيا السياسية، بقوله: "إنها تحليل العلاقات بين الدول وتكوينها الداخلي وفق ظروف بيئتها، كما انها تتناول دراسة القوى والنظم السياسية"[1].

تعريف "فان فالكنبرج Van Valkenberg": يعرف الجغرافيا السياسية بقوله بأنها: "جغرافية الوحدات السياسية التي تشتمل على دراسة كل وحدة ذات كيان سياسي خاص يتسم بخصائص معينة في الإنتاج والإستهلاك وفي القدرة على تلبية إحتياجات سكانه والمساهمة في الوقت نفسه في رخاء العالم وأمنه، كما تدرس أيضا المقومات المختلفة التي يتوقف عليها تقدم الوحدة السياسية وقوتها، وتفسر العلاقات القائمة بينها وبين غيرها على أساس جغرافي"[2].

وهناك من عرف الجغرافيا السياسية بأنها: "جغرافية الدول أو الوحدات السياسية، ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة قائمة بذاتها، لها كيانها السياسي الخاص ولها صفاتها المميزة، ولها أهميتها من حيث مقدرتها على المساهمة في المحافظة على الأمن والسلم العالمي، كما أنها تتناول المقومات المختلفة التي يتوقف عليها نهوض الدولة وتقدمها، وتفسر العلاقات القائمة بينها وبين الدول الأخرى على أساس جغرافي"[3].

وإجمالا وإنطلاقا من التعاريف السابق فقد قدم "حسام الدين جاد الرب" في كتابه "الجغرافيا السياسية" الصادر عام 2008م، تعريفا خاصا بالجغرافيا السياسية وذلك إنطلاقا من سرده مجموعة من التعاريف، من خلال قوله: "يمكن أن نعرف الجغرافيا السياسية لأنها فرع من فروع الجغرافيا البشرية، يتناول دراسة الدولة أو الإقليم السياسي والحدود السياسية لهذه الدول أو الأقاليم وما يرتبط بها من ظواهر سياسية وذلك في إطار مكاني"[4].

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 27.

2 – نفس المرجع، ص. 28.

3 – نفس المرجع، ص. 29.

4 – نفس المرجع، ص. 29.

وعليه فإن الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يتناول بالتحليل عناصر قوة الدولة وخصائصها الطبيعية والبشرية ومشكلاتها الداخلية والخارجية، ثم تحدد نقاط القوة والضعف الكامنة في وجودها السياسي، ثم تقييم الوزن الجيوبوليتيكي للدولة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية[1].

2 – مفهوم الجيوبوليتيك Geopolitik:

لقد رافق التطور العلمي والمعرفي لحقل العلاقات الدولية بروز العديد من العلوم والأطر المعرفية المفسرة للأحداث الدولية سواء في شكلها التنازعي أو التعاوني، والمعروف أن لكل ظاهرة سياسية في الطبيعة قانون يفسرها ومهمة الباحث هو البحث عن هذا القانون، وانطلاقا من ذلك فقد ساهم بعض مفكري وباحثي القرن التاسع عشر في ميلاد علم جديد في حقل العلاقات الدولية، ساهم في تفسير الأوضاع الدولية وفق قانون "الأرض" أو "الجغرافيا" سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، بمساهمته في رسم وصياغة التوجهات الخارجية للدول، والذي عرف بإسم "الجيوبوليتيك Geopolitik".

يقوم جوهر وأساس الجيوبوليتيك أو الجيوبوليتيكا على تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي، فالآراء الجيوبوليتيكية تختلف مع إختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير الأوضاع التكنولوجية التي ترافق حياة الإنسان، وما ينطوي على ذلك من مفاهيم وقوى جديدة لذات الأرض[2]، ويعد موضوع الجيوبوليتيك من بين الموضوعات التي شغل بها الفكر الإستراتيجي، ذلك أن الإستراتيجية كصيغة في التفكير وأسلوب في العمل، تناقش أهم مرتكز تنهض عليه النظرية الجيوبوليتيكية، والذي يطرح بصيغة إفتراضية مفادها أن ثمة علاقة بين الدولة وجغرافيتها، فالعامل الجغرافي يسهم إسهاما قوية في بناء الدولة وزيادة أسباب قوتها ومصادر هذه القوة، مما سينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطها الإستراتيجيين[3].

إن الجيوبوليتيك كمصطلح أو كلمة بمفهومها الألماني الدولة والسياسية تعني (سياسة الأرض) أو الكرة الأرضية، فكلمة "جيوبوليتيك" باللغة الألمانية هي "Geopolitik" وهي مكونة من مقطعين (Geo) بمعنى الأرض و(politik) وتعني السياسة، وإلى جانب هذا المعنى الحرفي للجيوبوليتيك، فالمعنى العلمي لها هو "السياسة الجغرافية" أو كما تسمى "سياسة المكان"[4].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 148.

2 – نفس المرجع، ص. 32.

3 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص. 70.

4 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 33.

ويمكن تعريف الجيوبوليتيك حسب أتباع "راتزل" بأنه علم دراسة العلاقة بين الأرض والسياسة، إنه العلم الذي يوضح كيف تقوم السياسة على مقتضى حتميات جغرافية، أي كيف أن العوامل الجغرافية من الموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ لها دور حتمي في تشكيل سياسة الدول[1].

ولقد جاءت العديد من التعريفات للجيوبوليتيك ومنها أنها تعتبره بأنه النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض، أو هو العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكورنها، أو هي الأساس العملي الذي يقوم عليه العمل السياسي للدولة وكفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي[2].

ويعد العالم السويدي "يوهان رودولف كيلين Rudolf Kjellen" أول من إستخدم مصطلح "الجيوبوليتيكا Geopolitik"، فقد عرفها بأنها: "البيئة الطبيعية للدولة، وإن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة" وأشار إلى أن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والإقتصاد والحكم وقوة السلطان، حيث رأى أن الجغرافيا ينبغي أن تسخر لخدمة الدولة وذلك هو الغرض الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها إلى جيوبوليتيكا[3]، وقد عرف "كيلين" الجيوبوليتيكا أيضا بأنها: "علم الدولة كجسم جغرافي متجسد في المكان"[4]، وعرفها أيضا بقوله أنها: "نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض" وعليه فإن دراستها تمثل التطبيق السياسي للجغرافيا أو التطبيق الجغرافي للسياسة[5].

أما "جون كيفر John E. Kieffer" فيعرف الجيوبوليتيك في كتابه "Realities and world power" بالقول أن الجيوبوليتيك أو الجيوبوليتيكس تتكون من عدة أشياء ولكنها في الأساس عبارة عن نظرية السلوك الدولي الذي تعتبر فيه الدولة الأم الحقيقة الأساسية، لذا فهي أساس للسياسة الخارجية أو قد تكون السياسة الخارجية ذاتها[6].

---

1 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص. 69.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 33.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 22.

4 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 81.

5 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 33.

6 – نفس المرجع، ص. 33.

أما مؤسس الجيوبوليتيك الألمانية "هاوسهوفر" فقد عرف الجيبوليتيك بأنها: "تُعنى بالدولة ككائن حي، فهي تبحث في الدولة من حيث علاقتها ببيئتها بمجالها وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي" فالجيوبوليتيك إذن "تُعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة، بينما تفحص الجغرافيا السياسية ظروف مجالها الأرضي الحالي"[1]، أما عن أهمية الجيوبوليتيك فهي حسب "هاوسهوفر": "إن الجيوبوليتيك ستكون أو ينبغي أن تكون الوعي الجغرافي للدولة"[2]، حيث إعتبر بأن علم الجيوبوليتيك بمثابة العلم الجديد للدولة الذي يستند إلى الجغرافيا السياسية بدل أمور أخرى.

وقد ورد تعريف للجيوبوليتيك في مجلة "الجيوبوليتيكا Geopolitika" الألمانية عام 1928م بأنها: "علم علاقات الأرض بالعمليات السياسية، وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافيا السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبيئتها"[3].

وتظهر الفكرة الأساسية للجيوبوليتيكا الألمانية واضحة في مختلف التعاريف التي صدرت عن معهد "ميونيخ للجيوبوليتيكا The Geopolitical Institute Munich"، وأهم هذه التعريفات هي:

1 – الجيوبوليتيك هي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض.

2 – الجيوبوليتيك هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية لمجال الأرض وتكوينها.

3 – الجيوبوليتيك هي الأساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها على مجالها الحيوي[4].

4 – الجيوبوليتيك هي العلم الذي يبحث في درجة إعتماد الأحداث السياسية على الأرض، وهي قائمة على الأسس العامة للجغرافيا السياسية التي تبحث في التنظيمات السياسية للمجال الأرضي، وكل من العاملين المكاني والزماني، وهي تهدف إلى تجهيز الدولة بالأسلحة التي تستعين بها عند القيام بأي عمل سياسي والتي يمكن أن تسترشد بها في توجيه حياتها السياسية، ففي هذه الحالة تصبح الضمير الجغرافي للدولة[5].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 34.

2 – محمد رزيق، الجيوبوليتيكا: المفاهيم والدلالات – المدارس والنظريات، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 18.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 192.

4 – نفس المرجع، ص ص. 192 – 193.

5 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص. 71.

كما جاء في مجلة "Zeitscrift Fur Geipolitik" الألمانية تعريف الجيوبوليتيك بأنها "العلم الذي يبحث في درجة إعتماد الأحداث السياسية على الأرض، وهي قائمة على الأسس العامة لعلم الجغرافيا السياسية التي تبحث في التنظيمات السياسية للمجال الأرضي وكل من العاملين المكاني والزماني، وهي تهدف إلى تجهيز الدولة بالأسلحة التي تستعين بها عند القيام بعمل سياسي، والتي يمكن أن تسترشد في توجيه حياتها السياسية، والحالة هذه يجب أن تصبح الضمير الجغرافي للدولة"[1]، ويتضح من هذا التعريف مدى تأثر محرري المجلة الألمانية بتعريفهم للجيوبوليتيكا بآراء كل من "راتزل" و"كياين".

إن وجهة النظر الألمانية للجيوبوليتيك تقوم على الفكرة الخاصة بالمجال الأرضي بإعتباره المجال الحيوي للدولة على أنها كائن حي، وقد قال ذلك "هاوسهوفر" من خلال قوله: "ليس مجرد الصدفة هو الذي جعلنا نُسَبِّق لفظة "politik" بهذا المقطع الصغير "Geo"، فهذا المقطع يعني كثيرا ويتطلب كثيرا، فهو يربط السياسة بالتربة ويحررها من الكثير من النظريات المُجدبة والعبارات الجوفاء التي قد توقع زعماءنا السياسيين في حبائل الدولة المثالية التي لا طائل منها، ويعود بهم إلى الأرض الصلبة، فالجيوبوليتيكا تبين مدى توقف كل تقدم سياسي على ذلك العامل الثابت الذي لا يتغير – عامل التربة"، ويتضح من ذلك أن المدرسة الألمانية للجيوبوليتيك تؤدي إلى تشوب الحرب، فالجيوبوليتيك بتأثير الأثر الألماني تقترن كثيرا بالحرب والتوسع الإستعماري، أما المفهوم الأوسع للجيوبوليتيكا فيقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، وهنا يكون التأكيد كله على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية[2].

تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الآراء الجيوبوليتيكية في ألمانيا قد تمركزت حول عدد من الموضوعات السياسية من بينها فكرة (الدولة العضوية Organic State) و(المجال الحيوي Lebensraum) و(الحد العضوي Organic Frontier) القابل للتمدد والإنكماش[3].

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 193.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 35.

3 – نفس المرجع، ص. 36.

كما أشار "رسل هـ. فيفلد Russell H. Veldfield" و "ج. إتزل بيرسي J. Ezel Percy" في كتابهما "الجيوبوليتيكا" إلى أن الجيوبوليتيكا تهتم بما يلي:

1. النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض.

2. تبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي.

3. فن العمل السياسي للحصول على مجالها الحيوي[1].

أما دائرة المعارف البريطانية Encyclopedia Britannica" فقد أوردت الجيوبوليتيكا بأنها: "إستخدام الجغرافيا من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ"، وبهذا المعنى تكون الجيوبوليتيكا قد إقتصرت على القوى العظمى ذات القدرة السياسية على إنماء سطوتها دون غيرها من الدول، ويختلف تحديد الجيوبوليتيك من مؤلف لآخر ولكن أيا كان فهو يحافظ دوما على الإشارة ولو ضمنا إلى نزاع الدول على الأرض[2]، وفي ما يلي نورد أهم التعريفات التي عرفت مفهوم الجيوبوليتيك:

يعرف "نيكولاس جون سبيكمان Nicholas John Spykman" (1893 – 1943) الجيوبوليتيك من خلال قوله أن: "الجيوبوليتيك هي دراسة التخطيط الخاص بسياسة أمنية ليس بمقدورها أن تواجه بشكل مستقل مواصفات المناطق الغقليمية التي تنبثق فيها التوترات والأزمات" ويضيف بأن: "الحقل الخاص الذي تعمل فيه الجيوبوليتيك هو حقل السياسة الخارجية للدولة، وذلك عبر طرق تحليلية خاصة بالدولة يمكنها إستخدام المعطيات الجغرافية كم أجل تقرير سلوك سياسي يسمح للدولة بأن تحقق أهدافا مشروعة"[3].

تعريف "ريتشارد هارتشهورن R.Hartshorn": عرف الجيوبوليتيك سنة 1935م بأنها: "دراسة الدولة كمساحة متغيرة بالنسبة لغيرها من المساحات المتميزة"، وقد أعاد "هارتشهورن" النظر في تعريفه هذا عام 1954م حيث رأى أن الجيوبوليتيك هي: "العلم الذي يهتم بدراسة التماثل أو التباين في الشخصية السياسية للمساحات المختلفة، ويجب النظر إليها على أنها أجزاء مترابطة في كل مركب، أقرب ما يكون إلى تماثلات وتباينات عامة[4].

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 24.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 34.

3 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 19.

4 – نفس المرجع، ص. 20.

تعريف "الأكاديمية القومية للعلوم National Academy of Sciences" في واشنطن والتي عرفت الجيوبوليتيك عام 1965م بأنه: "العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الذي يوجد بين المساحات الجغرافية والعملية السياسية"[1].

تعريف "ألكسندر دوغين": لقد عرف الجيوبوليتيك من خلال كتابه "أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" الصادر عام 2004م من خلال قوله: "الجيوبوليتيكا، وجهة نظر السلطة، هي علم السلطة ومن أجل السلطة وفقط، بمقدار إقتراب الإنسان من القمة الإجتماعية تبدأ الجيوبوليتيكا، فتكشف له معناها وجدواها بينما هي لا تستخدم قبل ذلك إلا عنصر مجرد"، ويضيف "الجيوبوليتيكا هي علم الفئات السياسية العليا (الفاعلة منها والبديلة)، ويكشف تاريخها بطوله عن أي من شغلوا بأمورها، كانوا وبدون إستثناء أولئك الذين شاركوا في حكم الدول والأمم أو ممن يعدون أنفسهم لذلك الدور"، ويضيف أنها في العالم المعاصر "تمثل الملخص لرجل السلطة، إنها كتاب السلطة الذي يقدم فيه ملخص لما يجب وضعه في الإعتبار عند إتخاذ القرارات الكبرى (المصيرية) مثل عقد التحالفات، شن الحرب، القيام بإصلاحات، البيريسترويكا البنّاءة للمجتمع، تطبيق الإجراءات الإقتصادية والسياسية على مستوى واسع وما إلى ذلك"[2]، كما يرى أيضا "دوغين" الجيوبوليتيكا بأنها: "تُعنى بصراع الأقوياء على الكرة الأرضية"، ويضيف بأن الجيوبوليتيك في هذه الحالة تمثل وجهة نظر السلطة المنخرطة في هذا الصراع، وهي سلطة قوة عظمى تسعى إلى الإنتصار على القوة العظمى المنافسة لها[3].

تعريف الفرنسي "إيف لاكوست Yves Lacoste" (1929 –) للجيوبوليتيك من خلال كتابه "الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط Géopolitique de la Méditerranée" الصادر عام 2006م، حيث يعرفها بأنها "تفيد كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية أو على من يعيش فيها من السكان، وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة أي ليس بين الدول فقط، بل صراع داخل دولة واحدة بين جماعة سياسية أو مجموعات مسلحة تعمل في الخفاء إلى حد ما؛ غاية هذا التنافس وضع اليد أو السيطرة على مساحات من الأراضي قد يكبر حجمها أو قد يضيق

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 21.

2 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص ص. 59 – 60.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 34 – 35.

حتى لا تتجاوز رقعة صغيرة"، كما يعرفها أيضا بأنها "دراسة الصراع على السلطة من أجل السيطرة على الأرض وسكانها"[1].

تعريف "جون كيفر Johne Kiefer": يعرف الجيوبوليتيك بأنها: "السلوك الدولي للدولة من خلال المبادئ السياسية للدولة على أساس موقعها السياسي"، ويرى أن تأثير الدولة في اللعبة السياسية الدولية تعتمد بشدة على قدرة الدولة الصناعية ومدى قدرتها في السوق العالمية، إذ تحاول الدول الصناعية توسيع مجالها الحيوي إقتصاديا، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة تعكس النظرة الجيوبوليتيكية بتطبيق سياستها ذات القطب الواحد، حيث بدأ عمليا بعد عام 1990م إقتناعها بأنها الدولة التي تتربع على السيادة العالمية دون منازع، فمجالها الحيوي العالم بأسره، وخير مثال على ذلك قيامها بأعمال عسكرية ضد العراق في حرب عامي 1991 – 2003م ويوغسلافيا في عام 1999م ومن ثم تقسيمها إلى دويلات صغيرة[2].

ويتضح من ما سبق عرضه من تعاريف؛ أن الجيوبوليتيك لا تدرس المقومات الجغرافية للدولة فحسب ولا تدرس العلاقة بين الأرض والدولة كما هي، بل تدرس هذه العلاقة كما يجب أن تكون من وجهة نظر قومية محلية، وتدرس السياسة العالمية كما تمثلها وجهة النظر هذه وفي سبيل خدمتها، وتتخذ فلسفة القوة وتستخدم التاريخ القومي والعالمي لخدمة هذه الأغراض وترسم الخطط الإستراتيجية التي تؤدي إلى تحقيقها[3].

ويختلف مصطلح الجيوبوليتيك عن مصطلح الجيوستراتيجي، فإذا كان الجيوبوليتيكي يعنى بدراسة أثر المعطيات الجغرافية على سياسة الدولة الخارجية، فإن مصطلح الجيوستراتيجي يعنى بدراسة الموقع الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية بين الدول، لذلك فإن الجيوستراتيجية تعنى بدراسة البيئة الطبيعية بغية التحليل، وفهم المسائل السياسية والإقتصادية ذات الإعتبارات الدولية، وتتضمن هذه الدراسة موقع الدولة أو الإقليم وتحديد مركزه الإستراتيجي سواء في الحرب أو السلم، فالإختلاف بين النظرية الجيوبوليتيكية والنظرية الجيوستراتيجية هو إختلاف ذو طبيعة بنيوية وظيفية لكل من (الدولة) و(الإقليم)[4].

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 22.

2 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 40.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 38.

4 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص ص. 71 – 72.

فمن الناحية البنيوية، تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الجيوبوليتيكية، وعندما ندرس الموقع الجغرافي أو الحيز الجغرافي في هذه النظرية فإننا في الواقع ندرس موقع الدولة بذاته وعلى وجه التحديد، في حين يشكل الإقليم محور البناء الفكري للنظرية الجيوستراتيجية، أما من الناحية الوظيفية فإن النظرية الجيوبوليتيكية تدرس حركة الدولة في إقليمها بسبب تأثرها فيه، في حين نجد النظرية الجيوستراتيجية تنطلق من الخصائص الإستراتيجية للإقليم وأثرها في تحركات وسياسات القوى العالمية، وليس بالضرورة أن تكون هذه القوى متواجدة فيه، فالإختلاف الوظيفي يتمثل بالآلية التي تقوم بها الدولة، وتلك التي يضطلع بها الإقليم، وبعبارة أخرى تركز النظرية الجيوبوليتيكية على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب من قابليتها الذاتية في إنطلاقها نحو السيطرة العالمية، مبتلعة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الإستراتيجية، بينما تركز النظرية الجيوستراتيجية على وظيفة الإقليم بسبب مزاياه وخصائصه الإستراتيجية، وأثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لإتمام سيطرتها العالمية[1].

أما عن أهمية التحليل الجيوبوليتيكي فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 – يساعد التحليل الجيوبوليتيكي القادة السياسيين والعسكريين على إتخاذ قراراتهم بشأن إقحام القوة أو التراجع عنها.

2 – التحليل الجيوبوليتيكي يساعد على إمكانية تقدير المناطق التي يمكن أن تكون ساخنة ويحدث فيها تصادم المصالح بين القوى الدولية.

3 – نتيجة للتحليل الجيوبوليتيكي توضع الخطط وتعد الدراسات لتحقيق الإستراتيجية القومية العليا للدول.

4 – الجيوبوليتيك يفرض بطريقة مؤثرة ثبوتية في مسألة تفسير الماضي وفعاليتها في تنظيم وتصميم آفاق المستقبل.

5 – الجيوبوليتيك في عالمنا المعاصر يمثل الدليل المخلص لرجل السياسة، إنها كتاب السلطة الذي يقدم ملخصا لما يجب أخذه في الإعتبار عند إتخاذ القرارات المصيرية الكبرى، مثل عقد التحالفات وشن الحرب والقيام بإصلاحات سياسية، وتطبيق إجراءات إقتصادية على مستوى واسع.

---

1 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص. 72.

6 – الجيوبوليتيك هو العلم الذي يعنى بدراسة الواقع الجغرافي وتحليله أو الإطار المكاني للدولة، وأثره في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية وصولا إلى تحقيق أهداف إستراتيجيتها العليا، أو هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية بهدف تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها.

7 – إن للتحليل الجيوبوليتيكي أهمية كبرى تتجلى في أن على القادة السياسيين والعسكريين الأخذ بعين الإعتبار، المعطيات الجغرافية لبلدانهم عند إتخاذهم للقرارات المصيرية التي تتعلق بدولهم على مستوى الساحة السياسية الدولية[1].

وإجمالا يمكن تبيان مظاهر الإختلاف بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، حتى لا يكون هناك خلط بين المفهومين في النقاط التالية:

- تدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة كما هو في الواقع، بينما أن الجيوبوليتيكا تدرس خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة.
- تقتصر الجغرافيا السياسية على رسم صورة الدولة في الماضي والحاضر، بينما أن الجيوبوليتيكا ترسم حالة الدولة في المستقبل.
- إن الجغرافيا السياسية أميل إلى أن تكون ثابتة Static، بينما الجيوبوليتيك متطورة متحركة Dynamic.
- أن الجغرافيا السياسية هي مرآة للدولة تعكس صورتها الحقيقية، بينما الجيوبوليتيك تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة.
- تقوم دراسة الجغرافيا السياسية على أساس موضوعي، بينما أن الجيوبوليتيكا تدرس العلاقة بين الأرض والدولة، كما تدرس السياسات العالمية من وجهة نظر قومية محلية ومغرضة.
- تدرس الجغرافيا السياسية مقومات القوة متجردة غير متأثرة بدوافع معينة، بينما الجيوبوليتيك تعتنق فلسفة القوة وترسم الخطط الإستراتيجية التي تحقق السيطرة.
- تعترف الجغرافيا السياسية بالحدود القائمة للدول، بينما الجيوبوليتيك لا تعترف بحدود ثابتة[2].

وتأسيسا لما سبق من تعريفات مقدمة لكل من علمي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، نستنتج أن الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرعت منه الجيوبوليتيك، أي أن الجيوبوليتيك هو أحد فروع الجغرافيا

---

1 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص ص. 72 – 73.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 25.

السياسية، وهذا يعتبر كتوضيح لكل من لا يزال يخلط بين المصطلحين وهذين العلمين الذي إنبثق أحدهما عن الأخر.

3.علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى

تركز الجغرافيا السياسية على النشاط السياسي للإنسان في إطار بيئته الطبيعية وتفاعله معها، ولذلك فهي تعتمد في الكثير من المعلومات على غيرها من العلوم ذات الصلة[1]، والتي تستقي منها مادتها العلمية[2]، فبعضها جغرافية وأخرى غير جغرافية، وفي مايلي نورد علاقة الجغرافيا السياسية بباقي العلوم الأخرى التي تترابط معها:

1 – علاقة الجغرافيا السياسية بفروع الجغرافيا:

تعتبر الأوضاع الطبيعية التي تتناولها أفرع الجغرافيا الطبيعية والكيان البشري أيضا مهمة جدا لفهم حقيقة الدولة أو وحدة سياسية أخرى في العالم[3]، فرغم إنفصال الجغرافيا السياسية كفرع مستقل من فروع الجغرافية، له شخصيته التي تميزه إلا أنها على صلة بالجغرافيا بصفة عامة والجغرافيا الإقتصادية والإقليمية بصفة خاصة، فالجغرافيا السياسية ترتبط إرتباطا وثيقا بالجغرافيا الإقتصادية، حيث أنها طوال مراحل تطورها الأولى نمت من خلال الجغرافيا الإقتصادية، لأن دراسة الظروف الإقتصادية للدولة داخل حدودها السياسية، تعد من المقومات الأساسية لقيامها، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في رسم حدودها السياسية وتحديد علاقتها بالدول الأخرى، بينما الجغرافيا التاريخية تهتم بدراسة الظروف وأنماط العلاقات السياسية التي كانت سائدة في الماضي، وهذا ما تحتاج إليه الجغرافيا السياسية لربط الماضي بالحاضر، إذ لا يمكن دراسة العلاقات الداخلية والخارجية للدول دون الرجوع إلى الماضي، ومن هنا جاءت أهمية الجغرافية التاريخية بالنسبة للجغرافيا السياسية، لأن الدول تعد ظواهر سياسية من صنع الإنسان، ولذلك فهي عرضة للتغيير، وهذا التغيير موضوع الجغرافيا التاريخية، ولا يمكن للجغرافي أن يتجاهل هذا التغيير، بل أن فهم الخريطة السياسية غير ممكن دون فهم الجغرافيا التاريخية، لأن عنصر الزمن أساسي بالنسبة للجغرافية بصفة عامة، كما يعد أساسيا في علاقات الشعوب ببعضها البعض وبالبيئات التي نعيش فيها، وبالتالي فإن له أثره على الدولة وعلى علاقاتها الخارجية،

---

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 40 – 41.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 30.

3 – نفس المرجع، ص. 30.

لأن الدولة تتغير بتغير سكانها وتغير علاقاتها ببيئاتها وتغير حدودها السياسية، وتغير نمط إستغلالها لمواردها الإقتصادية، ونظمها السياسية، لذلك تصبح الجغرافيا التاريخية ذات أهمية بالنسبة للجغرافيا السياسية، أما الجغرافيا الإقليمية فهي تدرس الإقليم الجغرافي من جوانبه الطبيعية والبشرية، كما تقوم الجغرافية السياسية بدراسة هذه الجوانب في داخل الحدود السياسية للدولة، لذلك فإنها تقدم بعض المعلومات التي تحتاج إليها الجغرافيا السياسية في كثير من الأحيان[1].

2 – علاقة الجغرافيا السياسية بعلم السياسية:

لقد إستمدت الجغرافيا السياسية إسمها من الجغرافيا ونعتها وصفتها من السياسة، ومن ثمة فهي على صلة وثيقة بالعلوم السياسية، حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التفاعل بين الظاهرة السياسية وبين العوامل الجغرافية في مكان ما[2]، ويبحث علم السياسة في النظريات التي تبنى عليها السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وهي تتغير من وقت لآخر، وقد يحدث هذا التغير بشكل مفاجئ بسبب الثورات أو الإنقلابات التي يتغير بسببها نظام الحكم في بعض الأحيان بعكس العناصر والظروف الطبيعية من سطح ومناخ، وإذا كان علم السياسة يدرس الظواهر السياسية للإنسان والمجتمعات، فإن الجغرافيا السياسية تفسر جانبا من هذه الظواهر في ضوء المؤثرات الجغرافية، كما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التنظيمات السياسية، فبناء هذه السياسة في الدولة لها دور كبير جدا في تكوين الأنماط الجغرافية للعلاقات السياسية[3]، إذ تقدم الجغرافيا السياسية الكثير لدراسي العلوم السياسية فمثلا عند دراسة شكل الحكومة الفيدرالية، والتي لا يمكن فهم هذا الشكل على حقيقته والأسباب الجغرافية التي دفعت إليه، إلا إذا تم فهم وإستيعاب مساحة الدول، ومدى الإختلاف والتباين الطبيعي والبشري فيها وهذا ما تقدمه الجغرافيا، فبينما تركز الجغرافيا السياسية على دراسة القوة والعلاقات المكانية للدولة، لا بد أن توضح الجغرافيا السياسية الأسباب المكانية للعملية السياسية، وكذلك النتائج والآثار المكانية للعملية السياسية، وإذا لم تبرز في الدراسة الأسباب والنتائج المكانية فإن الموضوع لا يصبح له علاة بالجغرفيا السياسية[4].

---

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 42 – 43.

2 – نفس المرجع، ص. 43.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 30.

4 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 43 – 44.

3 – علاقة الجغرافيا السياسية بعلم التاريخ:

يعتبر علم التاريخ من العلوم ذات العلاقة بالجغرافيا السياسية، فكثير من علماء الجغرافيا السياسية ينتمون أصلا إلى علم التاريخ، أو على صلة وثيقة به، فالتاريخ يهتم بدراسة الأحداث والعلاقات بين الدول في سياق تتابعها في الماضي، بينما يرتكز إهتمام الجغرافيا السياسية على دراسة الخصائص السياسية للبيئة في الوقت الحاضر، حيث أن دراسة هذه الخصائص يصعب فهما دون معرفة الماضي، ففي ضوء معرفة الماضي وفهم الحاضر يمكن وضع تصور للمستقبل في هذا الإطار، لذلك يصبح ما يقدمه التاريخ للجغرافيا السياسية مهما جدا[1].

4 – علاقة الجغرافيا السياسية بعلم العلاقات الدولية:

نظرا لأن الجغرافيا السياسية تدرس العلاقات الداخلية والخارجية، لذا فالصلة وثيقة بين العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، حيث تدخل العلاقات الدولية والمنظمات العالمية والإقليمية كموضوعات في دراسة الجغرافيا السياسية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير علاقة دولة بأخرى دون الرجوع إلى الأحوال الجغرافية لكل منهما، فعلم العلاقات الدولية يهتم بدراسة السلوك السياسي للدول فيما يتعلق بعلاقاتها ببعضها، بينما الجغرافيا السياسية فتركز على دراسة الأسباب الجغرافيا المفسرة لعلاقات الدول ببعضها والآثار الجغرافية المترتبة على سلوك الدول في علاقاتها وكذلك التباين المكاني في العلاقات بين الدول[2]، حيث يفيد علم العلاقات الدولية في هذا الصدد ببيان القوانين والإتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول كمثل المعاهدات الخاصة بإستخدام قنوات الملاحة الدولية، والمضائق الدولية، وأسس تحديد المياه الإقليمية، والقوانين الدولية المنظمة للملاحة البحرية والجوية، وموارد الثروة في مناطق الحدود الدولية، وهي كلها تساعد في حل المشكلات الدولية وتيسر فهم كل دولة لحقوقها[3].

5 – علاقة الجغرافيا السياسية بعلم الديموغرافيا:

ترتبط الجغرافيا السياسية بدراسة علم الديموغرافيا أو السكان، من زاوية دراسة سكان الدولة وحركتهم على الأرض، لمعرفة الكثير من الحقائق والمعلومات، ولذلك ينبغي لفهم أوضاع الدولة ومشكلاتها الإلمام بكل ما

---

1 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 43.

2 – نفس المرجع، ص. 44.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 31.

يمس سكان الدولة من حيث الإحصاءات الحيوية (المواليد، الوفيات، الزواج، الطلاق) ونمو السكان والتركيب العمري والنوعي لهم، فضلا عن موضوع الهجرة[1]، ومن ثم فإن علم الديمغرافيا يرتبط بالجغرافيا السياسية من زاوية دراسة سكان الدولة وحركتهم على الأرض[2].

4. مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

هناك العديد من مناهج البحث في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك، وتختلف أحيانا تصنيفات وتقسيمات هذه المناهج بين العمومية والتحديد، وإذا أردنا البحث في مناهج الجغرافيا السياسية بشكل أكثر تفصيلا فمن الضروري التعرف على المداخل والمناهج الأربعة للجغرافية السياسية والجيوبوليتيك التي وضعها "ريتشارد هارتشهورن R.Hartshorn"[3]، وهي المنهج التحلييلي والمنهج التاريخي والمنهج المورفولوجي والمنهج الوظيفي، وذلك كالتالي:

1 – المنهج التحليلي (أو منهج تحليل القوة) The Analysis Approach:

يعد مفهوم القوة من المواضيع الأساسية التي تدخل في إختصاصات علوم عديدة، كالجغرافيا السياسية والعلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية والعلوم العسكرية، حيث تستخدم عبارة القوة بصيغ متعدد تبعا لوجهات نظر الباحثين، وعموما يطلقون لفظ القوة كمرادف لقابلية الدولة، لأنهم يعتقدون أن مصطلح قوة الدولة عام ومتنوع، فقد نقصد بقوة الدولة تفوقها العسكري، أو قد تدرك هذه العبارة بمعنى أوسع لتشمل أمور غير عسكرية كالدبلوماسية مثلا، وعليه فإن عبارة القوة قد تعني: التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية، وعموما فإن القوة تتألف حسب "محمد أزهر سعيد السماك" من عناصر رئيسية هي: القوة الجغرافية والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية والقوة البشرية والقوة النفسية[4].

ويقوم المنهج التحليلي على تحليل القوى الخاصة بالدول ودراستها، أي تحليل وحدات القوى السياسية وعلاقتها مع بعضها، ويرى أصحاب هذا المنهج أن القوى داخل الدولة تتكون من الجغرافية والإقتصاد والسياسة والمجتمع والجيش، كما يرون أن الجغرافيا تشمل الموقع والحجم والشكل والتي تؤثر في الدولة من حيث القرب

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 31.

2 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 28.

3 – محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، (عمان: دار اليازرودي العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 46.

4 – نفس المرجع، ص ص. 46 – 47.

والإتصال بالمجتمع الدولي أو الإنعزال عنه، إلى جانب التربة ودرجة خصوبتها ونسبة الصالح منها للزراعة وتأثير المناخ في ذلك أيضا والموارد الطبيعية المؤثرة والإحتياطي منها للمستقبل[1].

ويفضل هذا المنهج غير المشتغلين بالدراسات الجغرافية، فمستعملي هذا المنهج ينظرون إلى الجغرافيا كأحد العوامل التي تسهم في تحديد الكيان السياسي للدولة، وهؤلاء يرون أن قوة الدولة ترجع إلى خمسة عوامل هي: العامل الجغرافي، العامل العسكري، العامل الإقتصادي، والعامل السياسي[2].

ومن ثم فإن المنهج الجغرافي المتكامل في الجغرافيا السياسية يقيم العناصر الجغرافية بالإرتباط بالظواهر السياسية البارزة، فقد قام "كوهين S. Cohen" بحصر العناصر الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وقسمها إلى خمسة عناصر[3] جغرافية متكاملة، هي كالآتي:

1. البيئة الطبيعية للدولة: وتدخل فيها عناصر جغرافية متكاملة مع بعضها وعلى رأسها: أشكال السطح، المناخ، التربة، النبات الطبيعي، المجاري المائية والبحيرات ... إلخ .
2. الحركة والإنتقال: وتتضمن إتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص، ثم وسائل الإتصال المختلفة التي تقوم بنقل الافكار، والإتصال بين أقاليم الدولة.
3. المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة: وتتضمن المواد والسلع المنتجة فعلا إلى جانب تلك المرتقب حدوثها أو إنتاجها مستقبلا (الكشف عن المعادن، الأبحاث الزراعية والصناعية، التوسع والتخطيط الإقتصادي عامة).
4. السكان: من خلال دراسة ديموغرافية شاملة (من حيث حجمهم وخصائصهم) إلى جانب مميزات الشعب والنوعية الإيديولوجية.
5. التركيب السياسي: ويتضمن دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومُثُلِه الفعلية وليس فقط الأشياء النظرية والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية[4].

وهنا سيتم تحليل كل عنصر من هذه العناصر وفق المنهج الجيوسياسي الذي يسعى لإظهار الحاسة السياسية المكانية، فوجود أو توفر هذه المعلومات الجغرافية لكل عنصر من العناصر يعطي مؤشر على سهولة

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 76.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 34.

3 – نفس المرجع، ص. 35.

4 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 77.

المنهج، إلا أن عدم السهولة أو الصعوبة تتركز في أمر إنتقاء المادة ذات الحاسة السياسية المكانية، إذ تعد أمرا ليس باليسير على الجغرافيين مما يجعل هناك تداخل بين الجغرافيا الإقليمية والجغرافيا السياسية، وعليه تكون مهمة الجغرافي السياسي وفق المنهج التحليلي ليس عرض مقومات كل عنصر من عناصر قوة الدولة بل إن واجبه القياس النسبي لكل عنصر من تلك العناصر، وفيما يسهم فيه من وزن في معادلة القوة للدولة وطبقا للإطار النظري المتاح لقياس قوة الدول، وبهذا الأسلوب تحول التداخل بين الجغرافيا السياسية والجغرافية الإقليمية، وحتى لا تتحول الجغرافيا السياسية إلى ما يشبه الجغرافيا الإقليمية[1].

إن المنهج التحليلي منهج مقارن مطبق بنجاح في دراسة الدولة الواحدة، ويمكن أن يطبق في دراسة مجموعة من الدول في الإطار الإقليمي لمعرفة تحركها وديناميكيتها، ومن المستحسن تحويل الأرقام المطلقة إلى نسبية لتسهيل المقارنة التي تكشف المركز النسبي للدولة أو الدول محل الدراسة في الإطار الدولي، وأن ما يعطي للدولة صفتها المميزة لها عن غيرها من الدول عبر مستوى التطور المديني يتمثل في:

1. مساهمتها الكبيرة في الصناعة والخدمات أي في تشكيل الدخل الوطني بالمستوى الذي يعكس تزايد نسبة السكن المديني.
2. شدة التكامل والترابط القومي بين سكان المدن لمحدودية المساحة التي يشغلونها، بينما سكان الريف يتبعثرون على مساحات واسعة، وبذلك سيسهل للمدن الحكم الإداري المركزي والتعليم والخدمات الصحية والإجتماعية المختلفة وتكوين الرأي العام أسرع مما لدى سكان الريف.
3. الدور الذي يؤديه سكان المدن بالنسبة للإستقرار السياسي والثورات السياسية الداخلية، إذ يوجد إزاء ذلك رأيان متناقضان الأول يرى في أن لسكان المدن الدور الفاعل في الحركات السياسية المؤدية إلى تغيير أساليب الحكم، في حين رأي ثان فيهم مرتكز الإستقرار السياسي[2].
4. ومن ما سبق نستنتج أن المنهج التحليلي يوضح جليا الموضوع الذي تتم دراسته على أنه جيوبوليتيك أكثر منه جغرافيا سياسية.

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 77 – 78.

2 – نفس المرجع، ص ص. 78 – 79.

2 – المنهج التاريخي Historical Approach:

يهتم المنهج التاريخي بالجغرافيا السياسية من أجل فهم أعمق لمشكلات الماضي، وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر، أي يتناول المنهج التاريخي البحث في نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، ومعرفة الأساليب التي إعتمدتها في جذب أو ضم الأقاليم حتى وصلت إلى الحدود التي هي عليها الآن، فتحدث الدراسة في ضوء الظروف الطبيعية والحضارية للمنطقة إلى جانب علاقات الأرض بالدولة النامية كدور بعض العوائق الطبيعية (الجبال، المستنقعات، الأنهار، البحيرات، الحافات والإنحدارات،... إلخ)، في حماية الدولة النامية محدود طبيعية يتوقف عندها النمو أو يتخطاها إلى حدود أخرى، ومن العلاقات الأخرى بين الأرض والدولة هي مدى سهولة الإتصال من القلب إلى الأطراف، أي تأثير مراكز الدولة أو عاصمتها بالنسبة لباقي أراضي الدولة[1].

فالمنهج التاريخي معنى بإيجاد شكل من التطابق بين كل من صفحة المنظر الطبيعي والبشري للإقليم من جهة والظواهر السياسية من جهة أخرى، ليتمكن من الوقوف على حقيقة مُجريات التاريخ وما آلت إليه في إيجاد ما يمكن أن يوجد، وهذا الإتجاه يقع ضمن دراسات الحتمية الجغرافية، فإن كان المنهج التاريخي يلقي الضوء على سير التاريخ السياسي للدولة، إلا أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية ترتبط بتفسير أحداث الماضي؛ فهو (أي المنهج التاريخي) يقود إلى رسم عدة خرائط تبين حركة الإنسان على الإقليم سواء بتقدمه أو تراجعه في ضوء الأهداف والوسائل التي يضعها ويستخدمها لتُكَوِّن بمجموعها أطلسا تاريخيا للوحدة السياسية المدروسة خلال مُدد زمنية متعاقبة، ومن الطبيعي أن تكون الوثائق التاريخية هي المادة الرئيسية لهذا المنهج، فلما كان نشر الوثائق مقيد بالتعليمات والأعراف الدولية، فإن إمكانية الحصول عليها لا يعد أمرا سهلا، وعليه يجعل إعتماد البحث في الجغرافية السياسية المعاصرة على المنهج التاريخي أمرا صعبا أو متعذرا، لعدم توفر المعلومات والمعطيات حول الموضوع المراد دراسته[2]، ورغم ذلك يظل المنهج التاريخي مهما وبنَّاءا لتتبع مراحل مختلفة من دراسة أي وحدة سياسية أو إقليم سياسي[3].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 79.

2 – نفس المرجع، ص ص. 79 – 80.

3 – محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص. 50.

3 – المنهج المورفولوجي Morphological Approach:

قبل كل شيء من الضروري معرفة ما المقصود بالمورفولوجي Morphology؛ وهو علم التشكل المورفولوجيا أي دراسة في بنية شيء أو شكله، فالمنهج المورفولوجي يتركز إهتمامه بشكل الدولة من حيث النمط أو القالب أو التركيب أو البناء، ففيما يتعلق بالنمط فإنه يختص بالترتيبات والتنظيمات المتأتية عن الإرتباط السياسي الداخلي للدولة فيما بين وحداتها وأقاليمها وكذلك الإرتباط السياسي الخارجي فيما بينها وبين التكتلات السياسية والإقليمية، وكذلك مع التحالفات العالمية، أما التركيب أو البناء فيختص بالمظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية كمراكز الثقل السكانية والإقتصادية داخل الدولة والعاصمة ومكونات الدولة وحدودها السياسية، وخطط التنمية القائمة فيها ومشاكل السكان والإقتصاد والحدود، وبالإمكان دراسة وتحليل العناصر التي تم ذكرها بالنسبة للدولة الواحدة على أساس مقارنتها بين الدول المختلطة كذلك[1].

فإذا أردنا إعطاء مثال يطبق فيه المنهج المورفولوجي كدراسة سياسية لدولة هو نمط وشكل دولة إيطاليا، فموقعها كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر الأبيض المتوسط قد جعلها تنتمي إلى حلف الشمال الأطلسي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك، وترتب على ذلك بروز مهمة وأهمية إيطاليا عندما عُدّت كأساس أو ركيزة لأساطيل حلف الشمال الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط، وقد سبَّبَ إنسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي في ستينيات القرن العشرين، ضعف في القوى البحرية في البحر الأبيض المتوسط وزاد من أعباء إيطاليا البحرية، وقابل ذلك أصبح الأسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن في هذا المنهج يمكن دراسة الحدود الدولية ومشكلاتها عند إعتماد التركيب في المنهج المورفولوجي للجغرافيا السياسية[2].

4 – المنهج الوظيفي Functional Approach:

يتناول المنهج الوظيفي دراسة الدولة من حيث علاقاتها الداخلية والخارجية، وكيف يمكن للدولة البقاء سواء من الناحية الداخلية أو كجزء متكامل في المجتمع الدولي، وما أثر العوامل والقوى غير السياسية كالمناخ والجبال أو القوميات والجماعات المتعددة في الأنشطة السياسية للدولة، وما أثر المظاهر السياسية في العوامل غير السياسية كأنماط الإستقرار وإستخدام الموارد ونمو شبكات النقل وغيرها، ومن الناحية الخارجية هل هذه

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 81.

2 – نفس المرجع، ص. 82.

الوحدة السياسية أو تلك، قادرة على البقاء والنمو في ظل الظروف الخارجية التي حولها، ومدى إستقلاليتها أو تبعية هذه الدولة ومشكلاتها الإقليمية مع الدولة المجاورة[1].

فالمنهج الوظيفي يدرس وظيفة منطقة أو إقليم ما كوحدة سياسية، وتتكون كل وحدة سياسية أو إقليم من عدة وحدات أصغر منها وخاضعة لها، وهذه الوحدات الصغيرة يفترض أن تكون وثيقة الإرتباط بالدولة، وذلك لكي تقوم الدولة بوظائفها بشكل عقلاني يوضح إرتباطها بأقسامها في وحدة سياسية واضحة المعالم ومتناسقة في كل النواحي، أي أن المنهج الوظيفي يركز على دراسة مواقع القوى المركزية في الدولة والتي يمكن أن تؤدي إلى تقويتها وذلك بالنسبة للمساحة والسكان، وزيادة في التوضيح بيان أثر القوى غير السياسية من طبيعية وبشرية في أوجه النساط السياسي، وكذلك أثر القوى السياسية نفسها في أوجه النشاط الإقتصادي والإجتماعي في الدولة، أي أن المنهج الوظيفي يدرس عنصر الوظيفية أكثر من التطور والتركيب بحيث يتمكن الباحث في الموضوع من تحديد أوجه الترابط بين الظواهر المهمة في الدولة في ضوء هدف معين يتمثل في الأسلوب الذي تمارس به الدولة وظيفتها لتحقيق أغراضها المشروعة[2].

كما يدرس المنهج الوظيفي كذلك الوظيفية الخارجية للدولة المتمثلة في العلاقات المكانية، من دراسة الحدود ومشكلاتها وأنواعها ووظائفها، والعلاقات الإقتصادية من خلال دراسة الدولة من حيث أوضاعها وعلاقاتها التجارية والإكتفاء الذاتي الإقتصادي في الجانب الإنتاجي والخدمي، وكذلك يوضح العلاقات السياسية للدولة وإنتماءاتها وعضويتها في التكتلات الدولية والإقليمية، إلى جانب العلاقات السَوقية التي توضح اعتباراتها السَوقية العالمية الناتجة عن عناصر المكان، وإرتباطات الوحدة السياسية الدولية الدفاعية والهجومية[3].

كما أن هناك مناهج أخرى في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، لا بد من دراستها والإشارة إليها، وتتمثلي في ما يلي:

5 – منهج أو نظرية "جونز S. Jones" للمجال الموحد Unified Field theory:

إقترح "جونز S. Jones" نظرية أطلق عليها "نظرية المجال الموحد Unified Field theory" وتقوم هذه النظرية على تحليل الدولة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية على عناصر محددة متشابكة، وتتمثل هذه

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 82 – 83.

2 – نفس المرجع، ص. 83.

3 – نفس المرجع، ص. 84.

العناصر في/ الفكرة السياسية، القرار، الحركو المجال، والمنطقة أو الرقعة السياسية[1]، وسوف نتناول كلا من هذه العناصر على حدى في ما يلي:

1. الفكرة السياسية Political Idea: تشمل فكرة إنشاء الدولة وتوجيهها السياسي والإيديولوجي، وقد تخرج هذه الفكرة إلى حيز الوجود والتنفيذ وقد لا يكتب لها النجاح.
2. القرار Decision: وهو من العناصر الضرورية لتنفيذ أي فكرة سياسية، وقد يكون هذا القرار برلمانيا، أو ربما إتخذته جماعة سياسية أو حزب سياسي.
3. الحركة Movement: وهي ترتبط في تكوينها أو تغيرها أو تقييدها بالقرارات السياسية.
4. المجال Field: يتم تحديد المجال بناء على الحركة التي تصدر عن دوافع سياسية، ويؤدي نقل المساعدات العسكرية إلى حيوية هذا المجال.
5. المنطقة أو الرقعة السياسية Area: وهي محصلة تفاعل العناصر الأربعة التي تم الإشارة إليها، ويتناول هذه المنطقة بالدراسة كل من رجال السياسة والباحث في الجغرافيا السياسية، كل من وجهة نظره الخاصة[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى إلى أن أي تغيير يطرأ على أحد العناصر الخمسة لنظرية "جونز S. Jones"، يؤثر في بقية العناصر الأخرى لإرتباطه الوثيق بها، حتى أن "جونز S. Jones" شبهها بسلسلة تتكون من خمس حلقات متشابكة ومتداخلة[3].

6 – المنهج السلوكي Behavioral Approach:

كانت الجغرافيا السياسية لعدة عقود من السنين تهتم بدراسة العناصر التي تتكون منها الدولة وقوة الدولة، ووضع نظريات لتطور الدول ولحياتها، إلا أنه قد ظهرت إتجاهات حديثة لمجال الجغرافيا السياسية منذ سنة 1964م، وهي ترتكز على التفاعل بين العمليات السياسية والمناطق الجغرافية والتي يمكن جمع هذه الإتجاهات تحت إسم المنهج السلوكي[4].

---

1 – محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص. 53.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص. 36 – 37.

3 – نفس المرجع، ص. 37.

4 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 50.

يتناول المنهج السلوكي، سلوك الإنسان والجماعات في ظل ظروف محددة تجاه ظاهرة سياسية معينة كالإنتخابات مثلا أو غيرها من جوانب العملية السياسية، كإتخاذ القرارات أو الأفكار السياسية أو الإدراك المكاني السياسي والإنتماء الحزبي وغيرها[1]، حيث يرتكز المنهج السلوكي على فكرة التأثير والإستجابة التي إستمدها من علم النفس (مثل قطع الوعود الإنتخابية ومدى تحققها من عدمه)، فالبيئة الجغرافية هنا هي المثير، وسلوك الإنسان تجاهها يمثل الإستجابة، وعند إستجابته يتخذ القرار ثم يسلك سلوكا معينا[2].

7 – المنهج الإقليمي Regional Approach:

وهو المنهج الذي يتناول دراسة الوحدة السياسية (الدولة) أو الإقليم السياسي من خلال عناصرها الجغرافية، والتي تشمل الموقع والشكل والمساحة والحدود والمناخ والموارد والسكان[3]، وذلك طبقا لأسلوب التحليل الجيوسياسي الذي يبرز التفاعل بين عناصر الأقاليم الطبيعية والبشرية في محاولة لدراسة وتفحص الحاسة السياسية المكانية لتلك العناصر[4]، فالأقاليم هي مساحة تتكرر ضمنها ملامح مشتركة كنوع من الوحدة في تنوع، فالجغرافية السياسية طبقا للمنهج الإقليمي تدرس الوحدات السياسية مباشرة من وجهة نظرها، أي من العناصر التي تتشكل منها وتكونها كالحجم والشكل والمناخ والموارد والسكان وغيرها، وبذلك سوف يوفر للباحث الكثير من الحقائق التي تمكنه من وصف هذه الوحدات السياسية وصفا إقليميا، فعلى الجغرافي السياسي الذي يتخذ هذا المنهج طريقا للبحث أن يعمل على إختيار من الدراسة الإقليمية ما يرشده بشكل واضح ومفيد بحيث يتمكن من تحليل البيانات والمعلومات بشكل يمكنه من فهم المشكلة قيد الدراسة[5].

ويرى أصحاب ومؤيدو المنهج الإقليمي أن البدء بدراسة الوحدات السياسية، سيمكن في النهاية من الوصول إلى قواعد وأهداف لهذا العلم ثم تطبق بعد ذلك في الدراسات الإقليمية، إلى جانب كون المنهج الإقليمي هو المناهج التي تجتذب إهتمام الجغرافيين لأنه يحقق لهم طموحاتهم في رسم صورة الأرض كونها إقليما مترامي الأطراف مما يجعلهم (أي الجغرافيين) وسط تفصيلات كثيرة في معرفة الطبيعة والجغرافيا للوحدة السياسية محور الدراسة، مما يترك الخط الفاصل بين ما هو جغرافية إقليمية وجغرافية سياسية تبعا لهذا المنهج

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 50.

2 – محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص. 54.

3 – حسام الدسن جاد الرب، مرجع سابق، ص 32.

4 – محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص. 44.

5 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 73 74.

غير واضح، إلى جانب إعطاء البعض الطابع السياسي على تاريخ الدولة وتحليل حدودها لتميزها عن الجغرافيا الإقليمية[1].

يتضح من ما سبق ذكره أن المناهج التي تبحث في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك متعددة، ولكل منهج مزاياه حيث يقع إختيار بعض الباحثين لمنهج معين وإعتماد بعضهم الآخر على منهج آخر، أو يقع الإختيار على أكثر من منهج من قبلهم، وذلك راجع على الإعتماد على الجزئية التي يركز عليها كل منهم، فيرى أن هذا المنهج يخدمه أكثر من الآخر في الوصول إلى غايته، ففي المحصلة النهائية نجد أن هذه المناهج في مجموعها تخدم الهدف ذاته للباحث في هذا المجال، وتحمل نفس المحتوى العام الذي يصب في البحث والتحليل في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك[2]، ولا شك أنه من خلال تطبيق الأساليب الكمية الجديدة أدى إلى تنشيط وإنعاش الدراسات الجغرافية، باستخدامها القياس الرياضي للكشف عن العلاقات المجهولة، ومثال ذلك إستخدام "التحليل العاملي Factor analysis" للكشف عن أنماط الصراع وتكتلات الدول في المؤتمرات الدولية ومدى الإنسجام بين مجموعات الدول المختلفة[3]، ومن ثمة فمهما تعددت نلك المناهج فإنها تلتقي حول عنصر أساسي هو المكان، فالمكان هو العنصر الحاسم في الجغرافيا والسياسة معا، لكنه عنصر متحرك وليس عنصرا جامدا، لأنه يرتبط بحركة الإنسان المستمرة دائما[4].

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 74.

2 – نفس المرجع، ص. 88.

3 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 50 – 51.

4 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 32.

المحور الثاني: أسس ومقومات الجغرافيا السياسية وعناصر القوة المؤثرة في قوة الدولة

يمكن تقسيم الأسس الجغرافية المؤثرة والمحددة للتركيب السياسي للدولة إلى مجموعتين هي: الأسس والمقومات الجغرافية الطبيعية، ثم الأسس والمقومات البشرية، ومن البديهي أن تختلف الدول فيها في كل عنصر من هذه العناصر، وفي ما يلي دراسة لهذه الأسس والمقومات:

1.المقومات الجغرافية الطبيعية للدولة

وهي مجموعة المقومات الطبيعية التي تؤثر في قوة الدولة ومكانتها السياسية، حيث نجد أن أول المعلومات التي يريد الباحث معرفتها عن أي دولة، هي الموقع أو المساحة والشكل أيضا، وكلما كانت هنالك معلومات عن السطح والمناخ والنبات كلما أصبحت الصورة المطلوبة للتعرف عن هذه الدولة أو تلك أكثر وضوحا[1]، وفي ما يلي سيتم شرح كل واحدة من تلك المقومات، لكي تتاح من خلالها القدرة على الفهم المطلق لدور كل واحدة من هذه المقومات في صياغة ومساندة ودعم الوجود المادي للوحدة السياسية:

1 – الموقع الجغرافي: تعد دراسة الموقع الجغرافي للدولة من الأولويات في معرفة المقومات التي تصنع الخصائص التي تتأثر بها الوحدة السياسية، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي وزن وتقدير معا فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تسهم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية وبالنسبة للوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، ولمعرفة كل ما يتعلق بموقع الدولة لا بد من معرفته بطرق وأشكال أساسية وهي: الموقع الفلكي أي تحديد موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، وموقع الدولة بالنسبة للمساحات المائية وكتل اليابسة أي الموقع البحري والموقع القاري الداخلي، وموقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة أو المحاددة، وكذا الموقع الإستراتيجي[2].

أ – الموقع الفلكي: يقصد بالموقع الفلكي هو الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، ومعروف أن الكرة الأرضية تتكون أو تقسم إلى 180 درجة دائرة عرض، منها (90) درجة في نصف الكرة الأرضية الشمالي و (90) درجة الأخرى في نصف الكرة الأرضية الجنوبي، وتعد دائرة العرض (0) التي تمثل خط الإستواء منتصف الكرة الأرضية، وهناك دوائر عرض محددة تبرز في الأهمية الفيزيوغرافية للكرة الأرضية منها دوائر عرض (23.5) درجة شمالا متمثلة في مدار السرطان، وتناظرها في الجنوب متمثلة في مدار الجدي، ودائرة

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 54.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 92 – 93.

عرض (66.5) درجة شمالا متمثلة بالدائرة القطبية الشمالية وتناظرها جنوبا الدائرة القطبية الجنوبية، أما دائرتا عرض (90) درجة شمالا و (90) درجة جنوبا فيمثلان القطبين الشمالي والجنوبي، وتتمثل أهمية هذا التقسيم في التعرف على تأثيرات الموقع في الأوضاع المناخية قبل كل شيء وانعكاسات ذلك على الجغرافية الحيوية للإقاليم والدول ونشاطها الإقتصادي ووضعها السياسي ومركزها الدولي.

أما خط الطول الأساسي فيمر على خط أو مرصد "غرينتش" في بريطانيا، وقيمته الحسابية صفر أيضا، ويقابل هذا الخط من الناحية الأخرى من الكرة الأرضية خط طول (180) درجة شرقا أو غربا، وهو الأساس الذي تقوم عليه خط التاريخ الدولي، إلا أن البعد عن خط الطول هو أقل أهمية بالنسبة للدولة من بعدها من خط الإستواء، لأن العوامل التي تؤثر في المناخ تعتمد على الموقع من خط الإستواء[1].

ب – الموقع بالنسبة للماء واليابسة: تشغل المياه ما يقارب ثلاثة أرباع الكرة الأرضية، أما اليابسة فلا تغطي سوى ربع إجمالي مساحة الكرة الأرضية تقريبا، وعليه تتباين الدول في موقعها تبعا لذلك فهناك الدول البحرية والدول القارية، وتتباين الدول البحرية بالنسبة لعدد البحار ونوعية الساحل ومورفولوجيته وأهميته، وعليه فإن وضع الدول بالنسبة للماء واليابسة يعطي الوحدة السياسية شخصية خاصة، ويوجه سياستها نحو إتجاهات معينة، فتكون هناك وسيلة لتقدير درجة البرية أو البحرية للدولة، وذلك بمعرفة نسبة طول الحدود البحرية إلى الحدود البرية، وعلى هذا الأساس تقسم الدول كالتالي:

1. دول بحدود بحرية بشكل تام كالجزر البريطانيا وإيسلندا.
2. دول تغلب على حدودها الصفة البحرية كالبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وفرنسا والسويد والنرويج.
3. دول تغلب على حدودها الصفة البرية كالجزائر والسودان وليبيا وألمانيا.
4. دول حدودها كلها برية كالمجر والنمسا ومالي والنيبال[2].

ج – موقع الدولة بالنسبة لدول الجوار: لموقع الدولة آثار وإنعكاسات إيجابية وسلبية في الوقت ذاته على العلاقات بين الدول المتجاورة، ففي وقت السلم يخدم – ذلك الموقع – مصالح الدول المتجاورة، ويعد عاملا مهما في تقوية العلاقات وتعزيزها، فالمثال على ذلك الطوحات والآمال العربية بتحقيق الوحدة السياسية والإقتصادية ترجع في أحد مبرراتها إلى الجوار الجغرافي بين الدول العربية وإشتراكها في حدود سياسية تمتد

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 93 – 94.

2 – نفس المرجع، ص. 95.

من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي ومن ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى قلب القارة الإفريقية، وفي مثال آخر فقد نشطت العلاقات بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية سياسيا واقتصاديا وحضاريا بوجود الجوار والحدود الطويلة المشتركة بينهما، فالجوار إذن عامل من عوامل التفاهم والإتصال الفكري بين الشعوب وكذلك الإختلاط الحضاري واللغوي الناتج عن ذلك الجوار والتقارب الجغرافي في مناطق التخوم والجوار.

أما الأثر السلبي الذي يخلفه موقع دول الجوار بالنسبة للدولة هو عندما تحاط الدولة بدول مجاورة تختلف عنها من النواحي الإيديولوجية والفكرية والسياسية، فهذا الإختلاف قد يؤدي إلى تأزم العلاقات بينها إذا تهيئت الظروف، لذلك فإحاطة الدول العربية كسوريا ولبنان والأردن ومصر ودول المواجهة والدول العربية الأخرى بالوجود الإسرائيلي يعد أحد العوامل السلبية سواء في السلم أو الحرب، كما أن كثرة عدد الدول المجاورة يزيد من إحتمالية ظهور المشكلات فيما بينهم في أي وقت، كما يظهر التأثير الجيوبوليتيكي لموقع دول الجوار في العلاقات الدولية إذا كان هناك تباين بين الدول من حيث القوة، فإذا تجاوزت دولتان إحداهما الأخرى من حيث القوة، فذا يعني خضوع الدولة الضعيفة لتأثير الدولة القوية فتضطر الدولة الضعيفة إلى تبني أو إتباع سياسة خارجية تتفق مع سياسة جارتها القوية أو تصبح عرضة لأطماع تلك الدولة، وإذا وقعت دولة ضعيفة بين دولتين قويتين أو أكثر، فهذا ينشئ وضعا جيوبوليتيكيا جديدا يتمثل في مفهوم الدولة الحاجزة أو العازلة، وأي محاولة للسيطرة عليها قد تفشل بسبب مقاومة الدولة الأخرى، فتبقى محايدة ومستقلة لتعزيز وظيفتها[1].

د – الموقع الإستراتيجي: إلى جانب أهمية المواقع الفلكية والموقع بالنسبة لليابسة والماء، وكذا الموقع بالنسبة لدول الجوار هناك أهمية أخرى للموقع وهي الأهمية الإستراتيجية، وتختلف أهمية تلك الأهمية بإختلاف أو تغير الظروف، فالدول أو أجزاء الدول قد تكون لها أهمية إستراتيجية في عصر من العصور أو وقت من الأوقات، فعلى سبيل المثال تتحكم في طرق المواصلات العالمية أو يتم إتخاذ قواعد من مياهها وأراضيها لصد العدو أو القيام بهجوم وقت الحرب أو توجيه حركة التجارة وقت السلم، وتظهر الأهمية الإستراتيجية في المواقع الإستراتيجية كالمضائق والممرات المائية العالمية وأحيانا الجزر، ولكل منها أهميتها الخاصة بها، ونتيجة لهذه الأهمية يكون معنى الموقع الإستراتيجي أو السوقي بالمعنى العسكري المحدد أو الضيق وهو الموقع الذي

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 97 – 98.

يترتب عليه السيطرة وكسب الحماية ضد العدو، كما تمتد أهميته إلى النواحي الإقتصادية والسياسية، وبذلك يعد الموقع الإستراتيجي نقطة إرتكاز في قوة الدولة[1].

كما يمكن التفرقة بين الدول التي تطل على البحر بجبهة واحدة، وتلك التي تطل بأكثر من جبهة، فكلما تعددت الجبهات البحرية، كلما زادت الفرص البحرية السانحة، وإن زادت في الوقت نفسه مسؤوليات الدولة لحماية هذه الجبهات المتعددة، ويقسم البعض، الدول من حيث جبهاتها إلى:

1 – دول ذات جبهة بحرية واحدة: وهذه الظاهرة واضحة في الدول الساحلية في القارات القليلة التعاريج وأشباه الجزر مثل إفريقيا وأمريكا الجنوبية، فحتى البرازيل نفسها التي تحتل نحو ثلثي أمريكا الجنوبية، ليست من الكبر بحيث تعبر الأنديز على المحيط الهادي، أما القارات الكثيرة الخلجان والتعاريج وأشباه الجزر كأوروبا، فلا نجد فيها دول لها جبهة واحدة، إلا الدول الصغيرة مثل بلجيكا، هولندا، رومانيا، ألمانيا، بولندا وبلغاريا، والدولة ذات الجبهة البحرية الواحدة في الغالب هي دولة برية أصلا، وبعد محاولات إستطاعت أن تجد لها منفذا على البحر.

2 – الدول ذات الجبهتين: وهذا النوع يمكن تقسيمه إلى عدد من الأنواع حسب نوع الموقع الذي تحتله، فهي تقع عند مناطق برازخ أو بمعنى آخر حيث يستدق اليابس مثل المكسيك، وجمهوريات أمريكا الوسطى باستثناء السالفادور، ويقع البعض الآخر عند إلتقاء مسطحين مائيين ببعضهما مثل مصر والمغرب، أو نتيجة لطبيعة البلاد الشبه جزرية، والذي يجب ملاحظته في هذا الصدد أن معظم أشباه الجزر تقع في أوراسيا، وهي من الشرق إلى الغرب: سيام، الملايو، الهند، بلاد العرب، اليونان، إيطاليا، وإسبانيا.

3 – الدول ذات الثلاث جبهات بحرية: هذه تأتي نتيجة كبر مساحة الدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا وتركيا[2].

2 – المساحة: تنشأ وتنمو كل دولة أو وحدة سياسية حتى تظهر في إطار وجود مادي تتضمنه مساحة معينة من الأرض، فذلك النوع يتمركز حول موقع محدد بمثابة النبتة أو النواة التي تتأصل فيها الرغبة في إيجاد الوحدة السياسية، وفيما يتعلق بالقيمة السياسية للدولة فإنها تتأثر بالمساحة التي تشغلها ولا يمكن تصور عظمة

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 99.

2 – محمد عبد الغني سعودي، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجاو مصرية للنشر، 2010)، ص ص. 22 – 23.

أو قوة دولة بعيدا عن كبر مساحتها، إلا أن الجانب المعنوي قد يغير هذه المعادلة ذلك لأن الدول الصغيرة المساحة تشعر دائما بأنها مقيدة بمساحتها الضيقة مما يوجد عبئا نفسيا فتؤثر فيها وفي قوتها، ولكن ما يمكن التأكيد عليه هنا أنه ليس كل دولة كبيرة المساحة هي دولة عظمى أو متقدمة، فقد يكون جزء من المساحة قليل الموارد مما لا يوفر الفرصة والإمكانات الكافية لإعالة السكان كفقر التربة أو وعورة التضاريس أو الجفاف أو كثافة غاباته أو كثافة غطاءه الجليدي، ولكن هذا لا يعني أنه ينطبق على كل الحالات أو هي حالة عامة، وذلك أنه ومن ناحية ثانية عادة ما يكون هناك علاقة مباشرة بين المساحة والثروات الطبيعية من حيث الوفرة والتنوع، فالدول ذات المساحات الواسعة يمكن أن تكون المناخات والمعادن والتربة فيها متنوعة أكثر من إحتمالية تنوع هذه العناصر في الدول ذات المساحات الصغيرة[1].

3 – الشكل: ينتج شكل الدولة من موقعها ومساحتها وحدودها، وينتج عن إختلافها تنوع كبير في أشكال دول العالم، فلكل دولة شكلها الخاص والمميز، حيث يعد تماسك وإتصال أجزاء الدولة أو ظهورها ككتلة واحدة من مميزاتها، فكلما كانت ملتئمة كلما قصرت أطوال الحدود بالنسبة للمساحة[2]، ومن الناحية النظرية البحتة يعتبر الشكل الدائري مثاليا، وخاصة إذا كانت عاصمتها تمثل مركز هذه الدائرة، كما تعتبر الدولة غير مثالية الشكل حين تظهر فيها أجزاء منفصلة عن الكتلة الرئيسية[3].

وعليه يرتبط شكل الدولة بالسمات الجغرافية كالمساحة والتضاريس والموقع، فيخرج عن ذلك مزايا وصفات تؤثر في قوة الدولة وقدراتها، إذ يؤثر الشكل في تماسك الدولة سياسيا وإقتصاديا ويساعد كذلك في الحركات الإنفصالية وعدم الإستقرار السياسي وعدم الوصول إلى الإندماج الإقتصادي لصعوبة الربط بين أجزاء الدولة الواحدة بسبب الشكل الذي تتسم به، فبذلك يكون الشكل من العناصر الأساسية المهمة في الدفاع والسيطرة السياسية، فكثيرا ما يكون لشكل الدولة أثره في توجيه سياستها الخارجية لأن الدولة إما تكون مندمجة ومتماسكة الأجزاء، وإما تكون ذات إمتداد طولي، فمن مزايا الإندماج قصر الحدود بالنسبة لجملة أو لكامل المساحة، كما يؤثر شكل الحدود في إستراتيجيتها العسكرية سواء للمحافظة على الإدارة الوطنية أو للدفاع العسكري، فمن الطبيعي أن تكون الدولة المنتظمة الشكل أفضل مكانة من الدولة الشريطية أو الدولة المجزأة[4].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 100 – 102.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 151.

3 – محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص. 31.

4 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 105 – 106.

4 – المناخ: إن للظروف المناخية لأي دولة لها علاقة كبيرة في توجيه النشاط البشري والاقتصاد واستقرار السكان، وتوزيع مراكز الثقل والقدرة على الحركة والنشاط، وبالتالي في القدرة السياسية على التفاعل مع المجتمع الدولي، ويتوزع العالم إلى أقاليم مناخية متعددة تمتاز البعض منها كونها ملائمة لمعيشة الإنسان ورغبته في إقامة الزراعة والصناعة بشكل جيد، وهذه الأقاليم تقع عامة في العروض المعتدلة الدافئة والمعتدلة الباردة، بينما توجد أقاليم أخرى لا تشجع على إقامة أنشطة بشرية على الإطلاق بسبب التصحر أو شدة الحرارة أو شدة البرودة، ومثال ذلك الأقاليم الإستوائية وأقاليم ذات المناخ القاري، ولذلك يؤدي المناخ دورا هاما في تحديد قيمة الدولة وأهميتها السياسية[1]، كما يعد أحد المرتكزات الجيوبوليتيكية للدولة من خلال ارتباطه بصحة السكان ومدى نشاطهم في الحرب والسلم، ونوع غذاءهم ومواردهم وتوزيعاتهم وإستقرارهم وسكنهم[2].

5 – السطح: إن لأشكال السطح التي تتميز بها أرض الدولة والتي تكوّن الظواهر التضاريسية كالسلاسل الجبلية والهضاب والسهول، والتي تكون بدرجات متفاوتة ومن دولة لأخرى، فبعض الدول يغلب عليها الطابع الجبلي كمثل سويسرا وأخرى الطابع السهلي كمثل هولندا، دور كبير في تقدير قوة الدول ولهذا يحظى بإهتمام الجغرافيون السياسيون لما له من دور في تقدمها ولا سيما إذا كانت غنية بالموارد الإقتصادية، فالدول التي تتمتع بسهول واسعة تكون سهلة الإستغلال الإقتصادي أكثر من الدول ذات الطابع الجبلي المتضرس أو الصحراوي، فإنتشار العمران واستيطان السكان يكون أسهل في السهول كما هو الحال في السهول الأوروبية، وفي السهل الرسوبي في العراق والنيل في مصر وغيرها، كما تظهر أهمية الجبال من الناحية الدولية ولا سيما أن تكون الحدود الطبيعية بين الدولتين[3]، كما أن هناك دولا يغلب على سطحها الصحراء حيث يشكل هذا النوع تحديات خاصة فيما يتعلق بالزراعة والطرق، فيمكن بذلك أن تؤثر بشكل سلبي على المقومات الجغرافية للدولة.

6 – الموارد الطبيعية: يقصد بها الموارد الطبيعية والمعادن والقوى المحركة والأرض وما تمنحه من عائد، وتتوزع الموارد الطبيعية على سطح الأرض وطبقاته الجيولوجية، بشكل متباين، وذلك حسب المنشأ الجيولوجي لتضاريس هذه المنطقة أو تلك من العالم، فالإختلاف بطبقات الصخور وتركيبها يؤدي إلى إختلاف الخامات المعدنية الموجودة في التكوينات الصخرية، فالموارد الطبيعية المتاحة لها دور كبير في مستوى التطور

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 70.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 109.

3 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 72 – 73.

الإقتصادي للدولة، ومن بين هذه الموارد نجد موارد الطاقة والوقود والمعادن، بالإضافة إلى المحاصيل الغذائية والزراعية، كما تختلف كمية الموارد الطبيعية سواء أكانت مواد معدنية خام، أم ثروات حيوانية أم بحرية، أم ثروة نباتية من غابات ومراعي، وحسب مساحة الدولة، فكلما كانت الدولة ذات رقعة سياسية واسعة، كان هناك تباين في الموارد الطبيعية[1].

إن إمتلاك الدولة لهذه الموارد الطبيعية سيترتب عليه قوة إقتصادية تعزز من قوة الدولة، كوجود النفط في الدول العربية يجعل الدول الصناعية التي تحتاج إلى تلك المواد تبقى في علاقاتها جيدة وإيجابية مع الدول المنتجة للنفط لكي لا ينقطع عنها هذا المورد الحيوي[2]، وعليه تمثل الموارد الطبيعية عنصرا من عناصر قوة الدولة، تكمن أهميتها من خلال إستثمار تلك الموارد الطبيعية كإستخدام الموارد في تعزيز القوة العسكرية، كما أن امتلاك الدولة لهذه الموارد الطبيعية سيترتب عليه قوة إقتصادية تعزز من قوتها، وبالتالي لا بد من إستغلال عوائدها في التقدم والنمو الإقتصادي.

2.المقومات الجغرافية البشرية للدولة

تعتبر المقومات الجغرافية البشرية ذات إتصال مباشر ووثيق بالعنصر البشري في الدولة، فلولا هذه المقومات لما كان للمظاهر والمقومات الطبيعية أي قيمة في قوة وقيمة الدولة، ومركزها ووزنها الدولي، وفي ما يلي سيتم شرح كل واحدة من تلك المقومات[3]، لكي تتاح من خلالها القدرة على الفهم المطلق لدور كل واحدة من هذه المقومات في صياغة ومساندة ودعم الوجود المادي للوحدة السياسية:

1 – السكان: ويقصد بدراسة السكان ديموغرافيا؛ دراسة نمو السكان وعلاقته بالمواليد والوفيات، والهجرة الخارجية والداخلية، من الناحية الديناميكية أو التطورية، أي اتجاهات السكان ممثلة في النمو بشقين، وهما الزيادة الطبيعية والهجرة، بالإضافة إلى بعض العناصر المتصلة بالنمو، كتقسيم السكان إلى ذكور وإناث، ونسبة الشباب ومتوسط الأعمار المتصلة بالنمو، كتقسيم السكان إلى ذكور وإناث، ونسبة متوسط الأعمل وهكذا، أما الدراسة الجغرافية فيقصد بها دراسة التوزيع، ومن الدراستين يتم الخروج بفكرة عن مشكلات السكان

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 74.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 124.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 173.

التي ترجع إلى عوامل عديدة متشابكة منها ما هو حيوي، ومنها ما هو إقتصادي، إجتماعي، سياسي، وهذه العناصر لا بد من الإستعانة بها في دراسة الجغرافيا السياسية[1].

تنظر الجغرافية السياسية إلى السكان على أنهم المنتجون والمستهلكون الحاكمون والمحكومون من الشعب والحكومة في تنظيم الوحدة السياسية – الدولة – من خلال وظائفها الداخلية والخارجية، وبتعبير آخر فإن الجغرافيا السياسية تحاول تشخيص تأثير الإعتبارات المكانية للسكان حجما وتطورا ونموا وتركيبا ديموغرافيا وحضاريا في إدارة الوحدة السياسية وتنظيمها بما يمكنها من أداء دورها الوظيفي في الخريطة السياسية، فالجغرافيا السياسية تدرس مواطني الدولة ديموغرافيا وإثنوغرافيا، فالمسألة الأولى تعبر عن حيوية الدولة في الداخل في الإنتاج والإستهلاك والإدارة، أما المسألة الثانية فتعبر عن حالة قوة الدولة وحيويتها في المجال الدولي[2]، ويمكن تصنيف الدول حسب حجم السكان كالتالي:

1. دولة عملاقة: وهي الدول التي يزيد عدد سكانها على مليار نسمة، وهي كل من الصين والهند.
2. دولة ضخمة جدا: وهي الدول التي يتراوح سكانها بين 300 – 200 مليون نسمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسيا وروسيا.
3. دول ضخمة: يتراوح عدد سكانها بين 200 – 100 مليون نسمة، مثل البرازيل وباكستان واليابان وبنغلاداش.
4. دول كبيرة جدا: يتراوح عدد سكانها بين 100 – 50 مليون نسمة، مثل أمانيا والمكسيك ومصر وتركيا وإيران.
5. دول كبيرة: يتراوح عدد السكان فيها 50 – 25 مليون نسمة، مثل كوريا الجنوبية والعراق وإسبانيا والجزائر والمغرب.
6. دول متوسطة: يترواح عدد سكانها بين 25 – 10 مليون نسمة، مثل السعودية وكوريا الشمالية وهولندا وبلجيكا.
7. دول صغيرة: يتراوح عدد سكانها ما بين 10 – 5 مليون نسمة، مثل الأردن وبلغاريا والبرتغال وتونس.
8. دول صغيرة جدا: يتراوح عدد سكانهاما بين 5 – 1 مليون نسمة، مثل موريتانيا والإمارات ولبنان.

---

1 – محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص. 75.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 116.

9. دول قزمية: وهي الدول التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، مثل البحرين ومالطا وإسلندا.

10. دول قزمية جدا: وهي التي يقل عدد سكانها عن 100.000 نسمة، وهي دول صغيرة المساحة، وفي معظمها جزر تقع في المحيطات[1].

وإنطلاقا لما سبق ذكره، تعد الجماعة البشرية أو الفئة الإجتماعية عنصرا من عناصر الدولة، وبهذا المعنى فهي تعتبر الوسط الذي تتطور فيه الدولة والوحدات السياسية، فالجماعة البشرية هي الوسط الإجتماعي الذي تمارس فيه سلطة الدولة. فلا دولة من دون سكان، ونشير هنا أنه هناك جدل حول أهمية حجم السكان في قوة الدولة، فيبنما يعتقد بعض الأكاديميين أن حجم السكان الكبير يشكل مصدر قوة للدولة، يرى فريق آخر العكس من ذلك، فالحجم الكبير للسكان يشكل عبئا عليها، والحقيقة أن هناك دولا كبيرة إستفادت من قوتها البشرية لدعم قوتها الإجمالية وموقعها في العلاقات الدولية كمثل اليابان، وفي المقابل هناك دول لديها حجم كبير من السكان وهي فقيرة وعاجزة عن التنمية مثل مصر وبعض الدول الإفريقية[2].

2 – اللغة: تمثل اللغة عنصرا مهما في تكوين الدولة، لأنها الوسيلة التي يستطيع أفراد الدولة بواسطتها التفاهم والتواصل مع بعضهم، وبها يتمكنون من الإعراب عن مثلهم وثقافتهم وآدابهم، فإذا كانت الدولة تتحدث بلغة واحدة أصبح هناك نوع من التآلف بين السكان، ويُسر في التعامل الشعبي والرسمي، فالعالم العربي يتحدث اللغة العربية، ولذا إختفت الحواجز بين السكان وأصبح من السهولة التعامل بينهم جميعا في أي وقت وفي أي مكان، أما الدول التي تتعدد فيها اللغات فتكون لديها معوقات لدى السكان ويُوجِد نوع من العزلة بينهم رغم معيشتهم في بيئة واحدة، فعلى سبيل المثال نجد أن في الهند 15 لغة رئيسية فيما عدا اللهجات، وتشبه الصين في ذلك الهند، بينما نجد دولا تعتز بلغتها كما في اليابان وألمانيا، وفي كندا نجد السكان يتحدثون لغتين فمنهم من يتحدث الفرنسية وآخرون يتحدثون الإنجليزية، ومن الدول التي تتعدد فيها اللغات أيضا ولها أكثر من لغة رسمية، سويسرا وبلجيكا فهناك أكثر من لغة رسمية في سويسرا وهي الألمانية والفرنسية والإيطالية، وجميع هذه اللغات متساوية في الحقوق وكلها مستعملة في البرلمان[3].

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 76 – 77.

2 – خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى للدراست والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 21.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 177.

3 – التركيبة الإثنوغرافية: ويقصد بها الشعوب أو الأجناس التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية والقومية، وليس لها علاقة كبيرة بالجنس أو السلالة لأنه لا توجد سلالة نقية تماما، بل نجد الكثير من القوميات والشعوب تضم سلالات ذات أصول مختلفة كما في فرنسا على سبيل المثال[1].

4 – الدين: على الرغم من أهمية عامل الدين كعامل مهم في بناء المجتمع إلا أنه في المجتمعات المتقدمة ليس عاملا حاسما في تكوين القومية، بل ربما كانت اللغة أعمق أثرا في التفريق بين الشعوب وتكوين القوميات من الدين، ويعتبر التجانس الديني لسكان الدولة ما يجمع شتاتها ويوحد بينها رباط وثيق ويظهره للعالم مقوة لها شأنها، والإسلام خير دليل في أثره على العرب، وأيضا على الدولة المسلمة من العجم[2].

ولا يزال للدين دور مهم في حياة الدول وسياساتها، لأنه يعد أحد مكونات المجتمع، ويستطيع أن يدعم قاعدة البناء السياسي للدولة، حيث تتميز كثير من الدول بديانة واحدة كما هو الحال في كثير من الدول الإسلامية والمسيحية والهندوسية والبوذية[3].

5 – الموارد والإمكانات الإقتصادية: يعد العامل الإقتصادي من العوامل المهمة في تحديد قدرة الدولة السياسية والعسكرية من خلال إستثمارها للموارد والوسائل الإقتصادية في سعيها لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، فالإقتصاد الصناعي المتطور يعد الأساس للدولة القومية، إذ تتجسد بل وحتى تقاس القدرة الإقتصادية للدولة بصورة عامة بحجم الناتج الوطني وعناصره، وكذلك نصيب الفرد من الناتج الوطني، وتتمثل الإمكانات الإقتصادية في ما يلي:

أ – الإمكانات الزراعية.

ب – الإمكانات الصناعية.

ج – الإمكانات التكنولوجية.

6 – عامل القوة العسكرية: بما أن الدول بشكل عام تسعى إلى أن تضمن العيش بسلام وأن تكون بمأمن من المخاطر أو الهجوم، فإنها ترتكز على قوتها العسكرية ومستوى أسلحتها لتدافع عن نفسها، إن القدرات العسكرية للدول تكون على نوعين إذ تتمثل في القدرات المتاحة من موارد وقدرات عسكرية موجودة مستعدة للإستخدام،

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 182.

2 – نفس المرجع، ص. 181.

3 – نفس المرجع، ص. 182.

وقدرات كامنة تتضمن العوامل التي يمكن تحويلها إلى قوة عسكرية فاعلة من خلال تعبئتها للحرب والمتضمنة على القدرات الإقتصادية للحرب، والقدرات لإدارة الحرب ومعنويات ودوافع للمواطنين، أما بالنسبة للأسلحة التي تشكل القوة العسكرية للدول فهي تتضمن الأسلحة التقليدية وأسلحة غير تقليدية تتمثل في أسلحة الدمار الشامل[1].

تعد قوة الدولة بإجماع الآراء حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة السياسية الدولية، وتتبع هذه المقدرات القومية التي تمتلكها الدولة والمتمثلة بحجم الإمكانات المتاحة للدول ومستواها، وهو ما يعبر عنه في أدبيات العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة، فالقوة تتضمن عناصر منها ما يرتبط بالمكان (الجغرافيا) ومنها ما هو من صنع الإنسان وتقنياته (الإقتصاد والسياسة والوضع العسكري)[2]، وحسب ما تم ذكره من أسس ومقومات وعناصر قوة الدولة، نستنتج أن هناك عوامل تعد مستقرة وثابتة وأخرى متغيرة، وتشكل بموجبها قوة الدولة وأهميتها الجيوبوليتيكية لما لها من آثار في سياسات الدول على إختلافها، لذلك فعلى الدول إستثمار تلك العوامل بالشكل الذي يخدم الدولة ويحقق مصالحها، ويعزز من خلالها قوة الدولة ومكانتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ولقد اختلف الدارسون والباحثون في حقل العلاقات الدولية في تحديد عناصر القوة، ويمكن إبراز ذلك من خلال بعض النماذج التي سعت لدراسة عناصر قوة الدولة، وذلك على النحو التالي:

لقد ذهب "نيكولاس سبيكمان" إلى تحديدها في 10 معايرر في كتابيه "الإستراتيجية الأمريكية في السياسة العالمية" و"جغرافية السلام"، وهي:

1 – سطح الأرض.

2 – طبيعة الحدود.

3 – عدد السكان.

4 – توفر أو إنعدام الثروات الطبيعية.

5 – التطور الإقتصادي والتقني.

6 – القوة المالية.

7 – التجانس الإثني.

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 136 – 138.

2 – محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص. 67.

8 – مستوى التكامل الإجتماعي.

9 – الإستقرار السياسي.

10 – الروح الوطنية[1].

أما "إسماعيل صبري مقلد" فقد حدد في كتابه "العلاقات الدولية: دراسة في الأصول والنظريات" أهم العناصر التي تدخل في تركيب ومكونات قوة الدولة وعناصرها الأساسية، والتي أجملها في سبعة عناصر وهي:

1 – الإعتبارات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس.

2 – الإمكانات والموارد المادية والطبيعية التي تدخل في حوزة الدولة.

3 – السكان.

4 – مستوى النمو الإقتصادي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي.

5 – درجة الإستعداد العسكري.

6 – كفاءة المؤسسات السياسية وكذلك كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية.

7 – الروح المعنوية[2].

ولقد أشار إلى أنه يتوجب معرفة بعض الملاحظات الهامة والخاصة بمكونات القوة القومية للدولة، والتي أوردها في ثلاث ملاحظات وهي:

1. أن بعض عناصر القوة القومية للدولة ليست لها طبيعة مادية في الأساس مما قد يجعل من المتعذر تحليلها، وتقييمها على نحو موضوعي سليم.
2. أن التقييم النسبي لكل عنصر من عناصر القوة القومية للدولة عملية صعبة للغاية، وأصعب منه تقرير الكيفية التي يحدث بها التفاعل بين العناصر كلها.
3. أنه لا يمكن أن تكون قوة الدولة راجعة إلى عنصر واحد فقط من هذه العناصر، مهما كانت أهميته البالغة[3].

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص ص. 47 – 48.

2 – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط. 5، 1987)، ص. 173.

3 – نفس المرجع، ص. 173.

في حين يركز "بول كيندي" على العامل الإقتصادي والعسكري في قيام القوى الكبرى وإضمحلالها، وعليه فإنه يرى أن هناك صلة واضحة على المدى البعيد بين الإزدهار الإقتصادي لقوة كبرى منفردة، وتدهورها وبين نموها وإضمحلالها كقوة عسكرية هامة[1].

أما "وليد عبد الحي" فهو يرى أن عناصر القوة تحدد ثلاثة أبعاد وهي:

1 – القدرات المادية للدولة: وتشمل: عدد سكانها، مساحتها، قوتها الإقتصادية والعلمية، وقدراتها العسكرية، ... إلخ.

2 – القدرات المعنوية للمجتمع: وتتمثل هذه القدرات في درجة التماسك والتجانس الإجتماعي، مستوى وعي المجتمع، الروح المعنوية للمجتمع، نمط الثقافة أو الإيديولوجيا السائدة، الإنتاج الفكري، رضا المجتمع عن السلطة،.. إلخ.

3 – فن إدارة المتغيرات المادية والمعنوية: ويعني الرشد السياسي في كيفية توظيف المتغيرات المادية أو المعنوية المتاحة لتحقيق إما أكبر قدر من المكاسب أو أقل قدر من الخسائر، سواء عبر المفاوضات أو بناء التحالفات أو إستخدام متغيرات القوة المباشرة أو غيرها[2].

وقد ميز "جوزيف ناي Joseph Nye" نوعين من مكونات وعناصر قوة الدولة، الأول يضمن ما أسماه "القوة القاسية Hard Power" وتشمل عوامل القوة التقليدية العسكرية والإقتصادية، أما النوع الثاني فهو ما أصبح يعرف بـ "القوة الناعمة Soft Power" وتتضمن الجوانب الثقافية من قيم وعادات وأعراف والهوية والقدرة الدبلوماسية[3].

أما "أحمد داود أوغلو" فقد حدد عناصر ثقل الدولة وقوتها النسبية في مجال العلاقات الدولية من خلال كتابه "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" في أربع محددات وهي:

1 – المعطيات الثابتة: وهي تتكون من العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على المديين المتوسط والبعيد ضمن المقاييس الموجودة، وتتمثل في الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة، إلا أنه بطبيعة الحال لا

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص ص. 50 51.

2 – وليد عبد الحي، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، 2010)، ص. 14.

3 – خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص. 80.

يعني أن ثقل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة القوة للدولة، بل إن الوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغير الثقل النوعي للعناصر الثابتة المذكورة الموجودة ضمن توازنات القوى لأية دولة[1].

2 – المعطيات المتغيرة: وهي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، وهي تعكس مدى قدرة الدولة على إستخدام القوى الكامنة فيها، وتتمثل في الموارد الإقتصادية للدولة، بنيتها التحتية التكنولوجية، والقدرة العسكرية والتراكم العسكري لديها، ويؤدي إستخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية إلى إزدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال، تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية[2].

3 – الذهنية الإستراتيجية والهوية الثقافية: إن الذهنية الإستراتيجية لمجتمع ما هي نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي، الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والإجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما أنها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل[3].

4 – التخطيط الإستراتيجي والإرادة السياسية: ونقصد به المهارات التي يجب أن تتوفر في القيادة السياسية بهدف تحقيق النصر النهائي، على أن ذلك لا يتحقق دون إرادة سياسية تنظم جميع الخطوات التكتيكية، وتخضع جميع الوحدات العسكرية والدبلوماسية بشكل منسجم ومتناغم مع بعضها البعض تحت قيادة مايسترو واحد، فعلى الدولة أن تتحرك وفق جدول زمني في علاقاتها الدولية وفق قدرتها على المبادرة في أثناء المحادثات الدولية[4].

---

1 – أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، (بيروت/ الدوحة: الدر العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط. 2، 2011)، ص ص. 35 – 36.

2 – نفس المرجع، ص. 43.

3 – نفس المرجع، ص. 49.

4 – نفس المرجع، ص ص. 52 – 55.

المحور الثالث: نظريات الجيوبوليتيك المتأثرة بأسس ومقومات الجغرافيا السياسية

تعد نظريات المدارس الجيوبوليتيكية Geopolitics من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والتطورات السياسية للشعوب والدول، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضوع دراسة العلماء والمفكرين، فتعددت نظريات الجيوبوليتيك المتأثرة بالأسس والمقومات الخاصة بالجغرافيا السياسية، وتطورت عبر فترات زمنية مختلفة حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن تلك النظريات وهؤلاء المنظرين لها قد اتفقوا على مبدأ القوة والسيطرة، إلا أنهم قد إختلفوا في تحديد نوعيتها، وقد أدى تطور تلك النظريات إلى إهتمام السياسيين بمدلولاتها، وفي ما يلي نورد تلك النظريات وأهم مفكريها ومنظريها ومرتكزاتها:

1.نظرية المجال الحيوي:

إن فكرة المجال قد بدأت بوادرها في الظهور بعد إنتصار ألمانيا على فرنسا سنة 1870م، وظهور ألمانيا كقوة قارية منافسة لبريطانيا في الصناعة والتجارة، وبعد أن تعرف أيضا الألمان على ممتلكات القوى الدولية القديمة على أساس جغرافي[1]، وفي ما يلي أهم من كتب عن المجال الحيوي:

1 – "فريديريك راتزل F.Ratzel" (1844 – 1904) وظهور نظرية المجال الحيوي:

ترتبط هذه النظرية بمفهوم الجيوبوليتيك Geopolitics إنطلاقا من أن الدولة هي كالكائن الحي، كما أنها تتماشى مع فكرة الحتمية للظواهر الجغرافية التي تشكل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية، وكان الألماني "فريديريك راتزل F.Ratzel" (1844 – 1904م) هو الذي أسس هذه الفكرة أو النظرية بشكلها العلمي، فقد أراد "راتزل" ومن أيده أنذاك أن يعطو أساسا جغرافيا لكل من علمي السياسة والعلاقات الدولية، إذ أبرزوا زخما قويا لمبدأ التوسع الإقليمي كضرورة عضوية للكيان السياسي[2].

ومن هذا المنطلق بدأ الجغرافيون والسياسيون يؤكدون في دراستهم وأفكارهم على أهمية الرقعة أو الحيز الجغرافي الذي تشغله الدولة بالنسبة لعدد سكانها واعتبروا سعة هذا الحيز الجغرافي قوة سياسية وإقتصادية، فقد ذكر "راتزل" أن المجال الكبير للدولة يحفظ الحياة لها، وقد أصبحت هذه الفكرة عقيدة ألمانيا النازية فيما بعد وذلك بعد إعتمادها على القوانين السبعة التي وضعها "راتزل" لنمو الأراضي للدولة، والتي بررتها النازية في

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 206.

2 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 110.

تحقيق أهدافها التوسعية لضم أقاليم جديدة، بحيث يشكل المجال بذاته قوة سياسية، إذ أن في إعتقادهم قد إرتبط بأفضلية شعب على حساب حضارة وشعب آخر[1].

لقد تأثر "راتزل" بشكل كبير بالنظرية القومية والإستعمارية، حيث أن كل عمله قد اعتمد على دراسة مكانة ودور ألمانيا في بيئتها الأوروبية والعالمية، كما جاءت كل مؤلفاته متأثرة بالنظريات التطورية والبيولوجية[2] لـ "تشارلز داروين Charles Darwin"* والقائمة على نظرية التطور البيولوجي والبقاء للأصلح، والأصلح هنا هو الأقوى والأقدر على الصمود، والتي تفضي إلى التخلص من الأفراد غير اللائقين واللاكفوئين، مما يساعد على إيجاد أجناس ومجتمعات أرقى، ومن ثم البقاء لمن هو أحق في البقاء، والتي أخذت تطبيقاتها الإجتماعية على يد الفيلسوف وعالم الإجتماع الإنجليزي "هربرت سبنسر Herbert Spencer"، حيث كان هذا الأخير أول من إستخلص النتائج الإجتماعية لنظرية التطور على النحو الملائم للمناخ الفكري السائد آناذاك، وعنده أن التطور الإجتماعي هو تطور تلقائي يتم بطريقة غير واعية ولا يمكن تفاديها، فالمجتمع عنده لا يتكون بالإصرار الناتج عن التروي وأعمال الوعي والإلتزام برؤية إجتماعية، تاريخية وحالية ومستقبلية، بل إنه نمو حتمي طبيعي شأنه في ذلك شأن الكائن الحي، أو بعبارة أخرى، أن المجتمع ينشأ وينمو ويتطور ويبقى بفضل التفاعل الميكانيكي للقوى الفاعلة أو لنقل تفاعل الأفراد المتنافسين، وبالتالي فإن المجتمع ينمو ويتطور بفضل المحصلة النهائية للتنافس بين الأفراد في إطار بيئتهم الإجتماعية حيث لا مكان إلا لمن هو الأصلح والأجدر[3].

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 111.

2 – عبد العزير جراد، مرجع سابق، ص. 48.

* تشارلز روبرت داروين Charles Robert Darwin (1809 – 1882م): عالم تاريخ طبيعي وجيولوجي بريطاني ولد في إنجلترا في 12 فيفري/ فبراير 1809م في شرو سبوري لعائلة إنجليزية علمية وتوفي في19 أفريل/ أبريل 1882م، والده هو الدكتور روبرت وارنج داروين، كما كان جده "ارازموس داروين" عالما ومؤلفا بدوره، اكتسب داروين شهرته كمؤسس لنظرية التطور والتي تنص على أن كل الكائنات الحية على مر الزمان تنحدر من أسلاف مشتركة، وقام باقتراح نظرية تتضمن أن هذه الأنماط المتفرعة من عملية التطور ناتجة لعملية وصفها بالانتقاء (الإنتخاب) الطبيعي، وكذلك الصراع من أجل البقاء له نفس تأثير الاختيار الصناعي المساهم في التكاثر الانتقائي للكائنات الحية، ومن خلال ملاحظاته للأحياء قام داروين بدراسة التحول في الكائنات الحية عن طريق الطفرات وطوّر نظريته الشهيرة في الإنتخاب الطبيعي عام 1838م، ومع إداركه لردّة الفعل التي يمكن أن تحدثها هذه النظرية، لم يصرّح داروين بنظريته في البداية إلا إلى أصدقائه المقربين في حين تابع أبحاثه ليحضّر نفسه للإجابة على الاعتراضات التي كان يتوقعها على نظريته، وفي عام 1858م بلغ داروين أن هنالك رجل آخر، وهو "ألفريد رسل ووليس"، يعمل على نظرية مشابهة لنظريته مما أجبر داروين على نشر نتائج بحثه.

3 – عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، (عمان: دار الشروق، 2009)، ص ص. 65 – 66.

ومن خلال تأثره بأفكار "داروين" ركز "راتزل" بشكل كبير في إطار نظريته القومية الخاصة بالمجال الحيوي على الجغرافيا الطبيعية للقارات الأخرى وخصائص السكان في جميع أنحاء العالم، كما قام بنشر خريطة لإفريقيا تزامنا مع "مؤتمر برلين" سنة 1885م، الذي تم فيه تقاسم القارة الإفريقية بين القوى الإستعمارية الأوروبية[1]، ويبدو أنه قد رأى فيه إجحاف في حق ألمانيا وإستثناءها عن توسيع فضاءها الجغرافي.

وقد اهتم "راتزل" في كتاباته بنمو الدول بصفة خاصة، معتمدا في ذلك على مبدأ "ريتر" في الحضارات العضوية، ولذلك فقد أسهب في وصف الدولة العضوية ككائن حي قائم في مجال محدد، وغذى فكره بكتابات "داروين" عن القوانين البيولوجية للإنتخاب الطبيعي وفكرة البقاء للأصلح، وانطلاقا من مبدأ "ريتر" في الحضارة وقوانين "داروين" إستطاع "راتزل" أن يصور الدولة ككائن حي يعيش في مجال معين ويناضل في سبيل توسيع هذا المجال فيما يعرف بـ "المجال الحيوي"، فالدولة الفتية في بيئة طبيعية مناسبة يمكنها أن توسع من حدودها وأن تصبح وحدة سياسية ذات قوة كبرى[2].

ويرى "راتزل" أن الدولة كائن عضوي، تكون الأرض التي يعيش عليها الجسد، وتكون العاصمة القلب والرئتين، وتكون الطرق والأنهار الأوردة والشرايين، ومناطق التعدين والإنتاج الزراعي وهي بمثابة الأطراف، وأن أهم ما تعنى به الدولة هو القوة، كما أن حياة الدولة تعتمد على التربية والثقافة والإقتصاد والحكم وقوة السلطان، وقد رأى أن الجغرافيا ينبغي أن تسخَّر لخدمة الدولة، وذلك هو الغرض الأسمى للدراسة، وبذلك تتحول الجغرافيا في مجملها إلى الجيوبوليتيكا، فرغم أن "راتزل" لم يستخدم مصطلح "الجيوبوليتيك" في أعماله، إلا أنه يمكن إعتباره أب الجيوبوليتيك في العصر الحديث، ومن أهم مؤلفاته ما يلي:

1 – كتاب: "الأنثربوغرافيا Antherpogéographie" عام 1882م، والذي ربط فيه الأرض والإنسان في رؤية منهجية أدت إلى تجديد علم الجغرافيا.

2 – كتاب: "الجغرافيا السياسية Politische Géographie" عام 1897م.

3 – كتاب: "البحر مصدر قوة الشعوب" عام 1900م.

4 – كتاب: "حول قوانين تطور الدولة في المجال" عام 1901م.

5 – كتاب: "الأرض والحياة" عام 1902م.

---

1 – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص. 48.

2 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 57.

وقد تتلمذ على يد البروفيسور "إيرنست غيكل" والذي يعتبر أول من إستخدم مصطلح "علم البيئة"، وبذلك بنيت الرؤية الفكرية لـ "راتزل" على التطورية والداروينية، واصطبغت باهتمامه المعبر عنه بوضوح نحو علم الحياة[1]، وقد أصبح أستاذا للجغرافيا في المعهد التقني بمونيخ عام 1886م، ففي كتابه "الأنثربوغرافيا" عمل "راتزل" على إبراز العلاقات بين تطور الشعوب والديمغرافيا وبين المعطيات الجغرافية، وتأثير تضاريس المكان على التكوين الثقافي والسياسي للشعوب[2].

ويرى "راتزل" في كتابه "الجغرافيا السياسية" والذي يعد أهم كتاباته الصادر عام 1897م، والذي ضمنه أسس وقواعد الجغرافيا السياسية، أن "الدولة كائن حي" وأنها تتكون من السطح والأرض ومن البعد المساحي ومن وعي الشعب لهما، وأن الدولة بإعتبارها "كائن حي" فهي: تولد وتنمو وتموت[3]، وقد أظهر "راتزل" في هذا الكتاب نزعته الحتمية في الجغرافية إذ حاول إيجاد العلاقة بين الأرض والدولة، وبدأ يدرس أثر البيئة في الدولة وسياستها، أو أثر العامل الثابت وهو عامل البيئة بالعامل المتغير وهو العامل البشري، أي أنه ركز كذلك على الجانب الأنثربولوجي فكان إصطلاحه لمطلح "الجغرافيا السياسية الأنثربولوجية" وهو مصصطلح مركب من فروع ثلاثة هي الجغرافيا والأنثربولوجيا والسياسة، وقد ركز "راتزل" في بناء ووضع أفكاره المتطورة على دراسة الإنسان والدولة والعالم كوحدات عضوية، إذ كانت رؤيته للدولة تتجسد بكون الدولة كائن عضوي يحتل حيّز أو مساحة ينمو فيها ويتقلص ثم يموت، كما أنه لم ينظر إلى الدولة كواقع مادي تماما أو مادي وحسب وإنما هي تكتل عضوي يتشكل بفعل القوى الروحية والمعنوية، وفي الجانب الجغرافي البحت للدولة أوضح "راتزل" في دراسته أهم أسس جغرافية الدول السياسية وهما؛ الموقع والمساحة، وبدأ بدراسة مكان الدولة على الخريطة والمجال الذي يتحرك فيه الإنسان في الدولة والمدى الذي يحدد هذا المجال[4]، فقد كتب في مؤلفه "الجغرافيا السياسية Politische Géographie" والذي تم نشره عام 1897م يقول: "تعتبر الدول في جميع مراحل نموها كمنظمات تحافظ على العلاقة الضرورية مع الأرض، ولهذا السبب يجب أن تدرس من وجهة نظر جغرافية، إن الدول تنمو كما هو موضح في علم الإثنوغرافيا والتاريخ، مرتكزة على المكان الذي تنتمي إليه ومستلهمة طاقتها منه، وبالتالي فإنها تبدو وكأنها تشكيلات محددة مكانيا، يشكل تركيبها مجمل الظواهر التي تقوم

---

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 75.

2 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 58.

3 – نفس المرجع، ص. 59.

4 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 42.

الجغرافيا بوصفها وقياسها وتصميمها ومقارنتها بطريقة علمية، وهكذا فهي تتمثل في جزء من سلسلة الظواهر التوسعية من أجل الحياة، والتي تشكل بدورها – إن صح التعبير – الزمن"[1].

وقد حدد في كتابه "حول قوانين تطور الدولة في المجال" الذي نشر عام 1901م سبعة قوانين للتوسع، وهو ما جلب له النقد لأنه ألف "الدليل المرشد للإمبرياليين، ونتيجة لدراسته وتعرفه على أمريكا الشمالية، فقد أشار إلى الإحساس بالمدى المتطور لدى الأمريكيين، وهذا ما جعله يرى أن الدول الكبرى تواقة إلى التوسع الجغرافي في حدوده القصوى، والذي يبلغ تدريجيا مستوى الكرة الأرضية، وأن على الدولة العظمة أن تهتم بتطوير قواتها البحرية الحربية، ذلك أن تطور الأسطول هو الشرط اللازم للإقتراب من وضع "الدولة العظمة العالمية" وعليه فالبحر و"الدولة العظمى العالمية" شيئان متلازمان عن "راتزل"، ولقد اتسم "راتزل" بالشعور القومي و"الفكرة البانجرمانية Pangermanisme"[2].

ومن ثمة كان "راتزل" من المؤمنين بأن الدولة يجب تتسع أو تهلك، وكان من المحبذين لـ "مبدأ مونرو Monroe Doctrine"* الذي تقوم عليه سياسة النصف الغربي من الكرة الأرضية، على أنه نموذج يمكن أن تحتذي به ألمانيا في مجالها الجغرافي لتفرض سيطرتها على أوروبا وإفريقيا، وبما أن الدولة كائن حي حسبه، ومن ثمة دعا إلى التوسع الإقليمي وخلق مجال حيوي للدولة، لتتنفس به وتمتد بينه لتصبح قوة عظمى، واعتقد بأن الدولة يجب أن تتبع سياسة الإكتفاء الذاتي، إذ أن التحكم في المواد الأولية والصناعات المختلفة من أهم الأمور المساندة لقوة الدولة[3]، وتعتبر أعمال "راتزل" وطروحاته قاعدة لجميع الدراسات الجيوبوليتيكية، فالسويدي "كيجيلين" أو "تشيلين" والألماني "هاوسهوفر" والفرنسي "فديال دو لابلاش" والإنجليزي "ماكندر" والأمريكي "ماهان" والأوراسيان "سافيتسكي" و"عوميليوف"، وغيرهم قد أقاموا تعاليمهم ومنه أخذوا أفكارهم[4].

---

1 – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص. 48.

2 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 59.

*"مبدأ مونرو Monroe Doctrine": بيان أعلنه الرئيس الأمريكي "جيمس مونرو 1758 –1831م" في رسالة سلّمها للكونغرس الأمريكي في 2 ديسمبر 1823م، وقد نادى مبدأ مونرو بضمان استقلال كل دول نصف الكرة الأرضية الغربي ضد التدخل الأوروبي بغرض اضطهادهم، أو التدخل في تقرير مصيرهم، ويشير مبدأ مونرو أيضا إلى أن الأوروبيين الأمريكيين لايجوز اعتبارهم رعايا مستعمرات لأي قُى أوروبية في المستقبل، والقصد من هذا البيان هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتكوين مستعمرات جديدة في الأمريكتين، بالإضافة إلى عدم السماح للمستعمرات التي كانت قائمة بالتوسع في حدودها.

3 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 112.

4 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 59.

وبالعودة إلى فكرة الدول ككائنات حية: يبين "راتزل" في دراسته هذه أن التربة هي المعطى المؤسِّس الوطيد الذي تدور حوله مصالح الشعوب، وحركة التاريخ محددة مسبقا بالتربة والأرض، وتلي ذلك نتيجة يستخلصها "راتزل" على أساس التطور، وهي أن "الدولة كائن حي" إلا أنه كائن "متجذر في التربة"، فالدولة تتكون من السطح الأرضي ومن البعد المساحي ومن وعي الشعب لهما، وعلى هذا ينعكس في الدولة المعطى الجغرافي الموضوعي والوعي الذاتي القومي لهذا المعطى، والذي يتم التعبير عنه في السياسة، ويرى "راتزل" أن الدولة "الطبيعية" هي التي تجمع بصفة عضوية بين الكميات المتغيرة للأمة، الجغرافية منها والديمغرافية والإثنو – ثقافية[1]، حيث يقول:

"ينظر إلى الدول خلال كل مراحل تطورها على أنها كائنات عضوية تحافظ بفعل الضرورة على علاقاتها بتربة أرضها، ولهذا يجب أن تدرس من وجهة النظر الجغرافية، وعلى نحو ما تظهر الإثنوغرافيا والتاريخ، فإن الدول تتطور على قاعدة تتفاعل معها وتتذاوب بها أكثر فأكثر وتستخلص منها كميات من الطاقة أكثر فأكثر، ولهذا فإن الدول تبدو ظواهر مكانية يوجهها ويحييها هذا المكان، ويجب أن تقوم الجغرافيا بوصفها ومقارنتها وقياسها، وتدخل الدول في سلسلة ظواهر تطور الحياة لتغدو الذروة العليا لهذه الظواهر". (مقتطف من كتاب الجغرافيا السياسية 1897م).

شكل رقم 01: الدولة من وجهة نظر "راتزل"

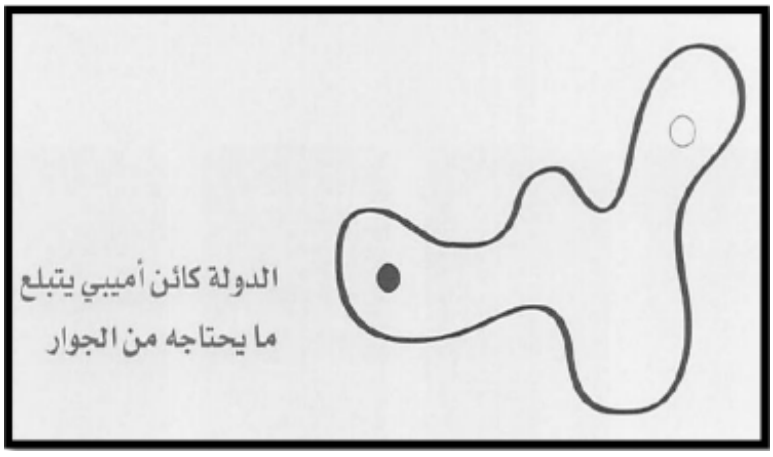

المصدر: محمد عبد السلام، الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول، (القاهرة: دار الكتب، 2019)، ص. 213.

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 76.

ومن هذه النظرة "العضوية" يتضح بجلاء أن "راتزل" يفهم التطور الزاحف للدولة على أنه عملية طبيعية حية، شبيهة بنمو الكائنات الحية، ونظرة "راتزل" "العضوية" تنعكس أيضا في علاقته بالمدى (Raum) نفسه، فهذا المدى ينتقل من الصفة المادية الكمية إلى صفة أخرى إذ يغدو "وسطا حيويا" أي "مجالا حيويا Lebensraum" نوعا من "الوسط الجغرافي البيولوجي"، ومن هنا ينبثق مصطلحان مهمان آخران حسب "راتزل" هما "المعنى المدوي Raumsinn" و"الطاقة الحياتية Lebensenergie"، وهذان المصطلحان متقاربان ويعنيان خاصية مميزة لصيقة بالنظم الجغرافية وتحدد مسبقا التشكل السياسي لهذه النظم في تاريخ الشعوب والدول[1].

وعليه فإن الفعل الجيوبوليتيكي على الأرض يقوم على مفهومين هما: مفهوم "الحدود البيولوجية" (الكائن الحي)، وهي حدود متحركة تعتمد على إحتياجات الدولة، فإن نمت الدولة زادت إحتياجاتها وتزايدت مساحتها على حساب الدول الأخرى، وهنا تعرف الدول الواقعة تحتها بالدول المحتلة أو تحت الوصاية أو تحت الإنتداب، وقد أُستبدل هذا المفهوم بمفهوم آخر وهو مفهوم "الحدود الشفافة"، إذ تمتد فكرة الحدود فيها إلى حيث تقف مصالح الدولة الكائن الحي، فتفرض سياستها على الدول الأخرى عن طريق الترهيب (بشكل مباشر)، أو الترغيب (بشكل غير مباشر) مع بقاء الدولة شكليا كاملة السيادة، وبالتالي نستشف مما سبق ذكره أن تمدد الدولة البيولوجية قد إتخذ شكلين، إما تمدد مباشر بسبب القرب الجغرافي، فعندما كانت ألمانيا بحاجة للمواد الخام والأسواق، قدم "راتزل" نظريته لتكون في خدمة السياسة الألمانية من أجل فرض الهيمنة والسيطرة على مقدرات الدول الأخرى المادية والمعنوية، أو تمدد غير مباشر عندما تكون الدولة بعيدة عنها[2]، وهو ما يمكن إستشفافه في عمليات الإنزال والتوسع الألماني في أقاليم أخرى تبعد عنها أثناء الحرب العالمية الثانية.

هذه الطروحات جميعا تعد المبادئ المؤسسة للجيوبوليتيكا في تلك الصيغة التي ستتطور بموجبها بعد سنوات لدى أتباع "راتزل"، وعلاوة على ذلك فإن العلاقة بالدولة كـ "جهاز مدوي حي متجذر في التربة"، وتمثل الفكرة الأساسية والمحور بالنسبة لمنهج الجيوبوليتيكا، وهذه النظرة موجهة نحو الدراسة النسيجية لكل مجموع المظاهر بغض النظر عما إذا كانت تعود إلى الوسط البشري أم غير البشري، فالمجال كتعبير محدد للطبيعة وللوسط المحيط، يُنظر إليه كجسم حي متواصل لـ "الأتنوس"، إنه مجال يسكن فيه، وبنية المادة هي التي تحدد

---

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 77.

2 – عبد الرحمان علي عبد الرحمان، "إشكالية الدراسات الجيوبوليتيكية في البحث الجغرافي"، مجلة حولية المنتدى، م. 36، ع. 1، (2018)، ص. 318.

أحجام النتاج الغني للفنون، وبهذا المعنى يكون "راتزل" الوريث المباشر لمجموع مدرسة السوسيولوجيا "العضوية" الألمانية[1].

وتتمثل الصورة التي رأى "راتزل" من خلالها العلاقة المتبادلة بين الأتنوس والمكان، فهو يرى حسب قوله:

"تتشكل الدولة مثل كائن حي مرتبط بجزء محدد من سطح الأرض وتتطور سماتها طبقا لسمات الشعب والتربة، أما السمات الأهم فهي الأبعاد ومكان التموضع والحدود، تلي ذلك أنماط التربة مضافة إلى نوعية النبات والري، وأخيرا العلاقة مع بقية خلائط السطح الأرضي، وبالدرجة الأولى مع البحار المتاخمة والأراضي غير المأهولة والتي لا تمثل للوهلة الأولى أهمية سياسية خاصة، إذ أن اجتماع هذه السمات كافة يكوّن البلاد (das Land) ولكن عندما يتناول الكلام (بلادنا) يضاف إلى ذلك كل ما قام الإنسان بإبداعه وكل ما يرتبط بالأرض من ذكريات، وهكذا فإن المفهوم الذي هو في صورته الأولى، جغرافي صرف يتحول إلى علاقة روحية عاطفية بين سكان البلاد وتاريخهم.

والدولة جهاز حي ليس فقط لأنها تستنطق حياة الشعب فوق تربة ثابتة، بل لأن هذه العلاقة المتبادلة تتقوى بصورة متبادلة لتغدو شيئا ما متوحدا لا يمكن تصوره بمعزل عن واحد من مكونيه الإثنين، والأمَاد غير المأهولة، غير القادرة على إطعام الدولة هي أرض تاريخية مراح، أما الأراضي المأهولة فهي على العكس من ذلك، تساعد على تطوير الدولة، وبخاصة إذا كانت هذه الآماد مطوّقة بحدود طبيعية، وعندما يحس الشعب بأنه على أرضه بصورة طبيعية فإنه يقوم وبصفة مستمرة بإعادة إنتاج نفس السمات التي تنبثق من التربة وتكون هذه السمات مرقونة فيه". (مقتطف من كتاب الجغرافيا السياسية 1897م)

لقد مثل مصطلح "المساحة الحيوية" أي "Lebensraum" المفهوم المركزي قي أعمال "راتزل" حيث كتب أن الصراع بين الدول يكمن في السيطرة على موارد "المساحة الحيوية من أجل العيش"، فبالنسبة له ليست الحدود شيئا قارا بل هي قابلة للتغيير، إذ يقول: "نحن لا نرى في الطبيعة خرائط لحدود بين الدول، إن الحدود المرسومة على الخرائط ليست إلا فكرة مجردة، بينما يمثل المجال الحدودي الواقع"[2]، وهو ما جعله يطور فيما بعد النظرية التوسعية الإقليمية الإستعمارية.

---

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 77.

2 – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص. 48.

إن أهم الأفكار والآراء الجيوبوليتيكية التي جاء بها "راتزل"، هي أن الدولة والتي هي إتحاد الشعب والأرض، تعد أو تشبه الكائن العضوي الذي يشغل حيزا أو مجالا معينا وإنها تنمو ككل كائن حي، حيث نشر في عام 1896م مقالا في مجلة "Petermanns Mitteilungen" عنوانه "قوانين النمو الأرضي للدول"[1]، وهو بذلك يضع قانونا للتوسع، إذ يرى "راتزل" بأن النظر إلى الدولة على أنها جهاز حي، إفترضت الإنصراف عن فكرة "حصانة الحدود"، فالدولة كالكائن الحي تولد وتنمو وتموت، وعلى هذا فإن توسعها وتقلصها المكاني عمليتان طبيعيتان مرتبطتان بدورتها الحياتية الداخلية[2]، ففي كتابه الصادر عام 1901 بعنوان "حول قوانين تطور الدولة في المجال"، حدد "راتزل" سبعة قوانين للتوسع، والتي تبنها الحزب النازي في ما بعد، وهي:

1 – إمتداد الدولة يتسع وفقا لتطور ثقافتها، فكلما انتشر السكان ومعهم ثقافتهم الخاصة، زادت رقعة الأرض الجديدة التي ينتشرون فيها في مساحة الدولة.

2 – إن نمو الدولة يظل مستمرا حتى تصل إلى مرحلة الضم أو الإندماج، وذلك بإضافة أقاليم صغرى إلى رقعتها الأصلية، ويجب أن يتم إمتزاج الأرض بمن عليها من السكان إذا ما أريد إتمام عملية ضم وإستيعاب المناطق الجديدة.

3 – أن حدود أية دولة هي العضو الحي المغلّف لها، وأن الحدود لا تعيّن مدى ضمانة سلامة الدولة فحسب، بل إنها تعيّن أيضا مدى نموها.

4 – أن الدولة في نموها تسعى إلى إمتصاص الأقليم ذات القيمة السياسية، وهذه قد تكون سهولا وأنهارا أو مناطق ساحلية ومناطق غنية بثرواتها المعدنية أو ذات أهمية في إنتاج الغذاء.

5 – إن نمو الدولة عملية لمختلف مظاهر نمو سكانها وانتشارهم، إذ أن ذلك يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة في التوسع.

6 – إن الدافع الأول للتوسع في الأراضي، يأتي للدول البدائية من الخارج، وأن الدول الكبرى ذات الثقافة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان نحو الشعور بالحاجة إلى التوسع.

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 43.

2 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 78.

7 – إن الإتجاه العام للتوسع ينتقل من دولة لأخرى، ثم يتزايد ويشتد ليضيف بعد ذلك أن كوكب الأرض الصغير لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة، ذلك أن الدول الكبرى تميل إلى التوسع الجغرافي في حدوده القصوى، والذي يبلغ تدريجيا مستوى الكرة الأرضية[1].

ومن ذلك يتضح أن وجهة نظر "راتزل" في الدولة هي أنها كائنا حيا تدفعه الحاجة أو الضرورة للنمو عن طريق الحصول على الأعضاء الذي تَعُوزُهُ حتى لو دفعه هذا إلى إستخدام القوة، وعلى هذا فإن مبدأ المجال الحيوي الذي نادى به "كارل هاوسهوفر" والذي طبقه "أودولف هتلر" مرتبط بشكل وثيق بفكرة أن "الدولة كائن حي"، وهي أهم آراء "راتزل" كما سبق ذكره، أي أن هذه القوانين قد فصلت أو أوجدت لتسد متطلبات فكرة التوسع الألماني بعد أن ظهرت ألمانيا كدولة موحَّدة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870م)، وقد جاء القانون السابع وبشكل خاص ليفتح آفاقا غير محدودة أمام تلك الأطماع الألمانية، وقد أوضح "راتزل" معناه بقوله "يوجد على هذا الكوكب الصغير مكان كاف لدولة عظيمة واحدة فقط"، وبهذا يكون "راتزل" قد وضح الفكرة والأسلوب للجيبوليتيك الألمانية التي إحتفظت بالروح التي بثها فيها، وهي روح السيطرة الإستعمارية وتنظيم القوة العالمية، فهذه القوانين إذن هي ليست شيئا لا يقبل النقاش والجدل أو أنها أمرا قياسيا أو ثابتا[2].

لقد ركز "راتزل" في كتابه "الجغرافية السياسية" على أن مساحة الدولة هي مقياس قوتها السياسية، فهو يرى أنه على السكان في الدولة أن يوسعوا من هذه المساحة بإستمرار، بمعنى أن المجال الأرضي وكما رآه "راتزل" يمثل القوة السياسية ذات القيمة العظيمة، وإرتباطا بذلك أكد أن إنحطاط الدولة ما هو إلا نتيجة لضعف إدراكها لأهمية المجال، كما يرى بأن الحد الدولي ما هو إلا منطقة متغيرة قابلة للإمتصاص أو الإستيعاب (Zone of Assimilation)، ولهذا فإن الحدود قابلة للتحرك أي ديناميكية، وهي تعكس القوة التوسعية للدولة، وإذا عاقت الحدود نمو الدولة فقد يؤدي ذلك إلى الحرب، ومن المعلوم أن المجال الحيوي عند النازيين مرتبط بهذه النظرية أي "نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية"، فقد تبنى حكام ألمانيا ودوائرها العسكرية آناذاك آراء "راتزل" والتي تركت رد فعل حاد ضد سلطة القائد "بسمارك" ودوره في السياسة الخارجية، والذي كان يرى في أن الإمبراطورية الألمانية ما هي إلا تسمية رسمية لإتحاد يضم مختلف الدويلات الألمانية الصغيرة في وحدة سياسية تحت زعامة بروسيا، وعليه فإن مصطلح "المجال الحيوي Lebensraum" لا يعني تصحيح خطأ

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 60.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 44.

معين أو حتى طلب ضم مقاطعة معينة بل من الممكن أن يشمل طلبات مختلفة لا حصر لها من أجل الحصول على مجالات مختلفة لا حصر لها أيضا، أي حسب الهدف الذي ترسمه الدولة لنفسها وتسعى إلى تحقيقه[1].

فدراسة المجال أو المجال الحيوي عند "راتزل" يتضمن إذن دراسة مساحة الدولة ومدى توسعها، وإمتداد نفوذها الثقافي والإقتصادي والسياسي وحدود هذا النفوذ، كما وقد اشتملت هذه الدراسة على الحركات البشرية في التاريخ مثل الهجرات السلمية والغزوات وإنشاء المستعمرات ودراسة العلاقات المكانية للدولة وذلك من خلال التضييق أو التوسيع، فقد تضيق حدود الدول تحت ضغط الدولة التي تبغي التوسع، فتمتص سكان الحدود وتصبغهم بصبغتها القومية، وبذلك يتسع مجال قومية على حساب قومية أخرى، ولعل "راتزل" بذلك كان يعبر تعبيرا صادقا عما كان يجور في صدور الألمان عن المجال الحيوي لألمانيا التي تتسع حدودها شرقا بإتجاه بولندا وشمالا تجاه الدنمارك وغربا عبر الراين وجنوبا اتجاه بوهيميا، لكي تمتص بعض السلاف أو الدنماركيين أو الفرنسيين أو التشيك وتدخلهم في حدود الرايخ الألماني الكبير، فهذا التوسع أو التفعيل العملي لفكرة المجال الحيوي كان يعني عند "راتزل" والألمان؛ التأكيد على مساحة الرقعة التي تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها وعُدَّت قوة سياسية بذاتها، ومن ذلك إنطلقت التبريرات لسياسات التوسع الإقليمي من حيث أن تلك السياسات ما هي إلا تطبيق لقانون طبيعي، وإن ضغط السكان على الحيّز المكاني الذي ينمو فيه يجعل الدافع فيهم إلى الصراع قائما وحاضرا من أجل البقاء وذلك على أساس أن "المجال الكبير يحفظ الحياة"، ومن ثمة فإنه عن هذا المفهوم الجيوبوليتيكي والدافع للصراع القومي تبلورت أفكار "المجال الحيوي Lebensraum" و"المناطق العظمى Grossraum"، وهي الأفكار التي تقوم على المنطق القائل بأن توسع الدولة حق تفرضه القوانين التي تتحكم في عملية التطور البيولوجي والمادي لمختلف الكائنات الحية على الأرض[2].

ولم تقتصر إهتمامات "راتزل" على المساحة وحسب، إذ اهتم كذلك بدراسة الموقع الجغرافي للدولة، فالموقع الجغرافي يربط الإقليم برباط طبيعي مع جيرانه، حيث يشير "راتزل" إلى أن أهمية الموقع الجغرافي ليست ثابتة دائما بل إن الموقع الجغرافي تتغير أهميته من خلال المراحل التاريخية، نتيجة لإختلاف مركز الدولة بين مواقع تركز السكان والعالم أو بين مراكز الثقل السياسية والثقافية أو في تطور سبل المواصلات العالمية، وهنا تجد الجغرافية السياسية مكانها كمفسرة للتاريخ، بمعنى أن العلاقة بين الدولة ككائن حي والطبيعة

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 44 – 45.

2 – نفس المرجع، ص ص. 45 – 46.

التي تقوم عليها هي علاقة تداخل وتشابك، لأن الدولة لا يمكن أن تكون دون أراضيها التي تجسد الأساس المادي لها، إذ تمثل تلك الأراضي لها ما يمثله الجسد للكائن الإنساني، لذلك لا يمكن دراسة الدولة وفهم ماهيتها دون دراسة أراضيها، والمكونات الطبيعية لتلك الأراضي[1].

ويعد "راتزل" بأن تعامل الشعوب على إختلافها مع البيئات التي تعيش فيها يجعل تلك الشعوب في المكان الذي تقيم فيه وعلى مدى المساحة التي يشغلها ذلك المكان؛ تتعامل مع طبيعة هذا المكان وتتفاعل معه، والأمة الحية تستثمر البيئة المحيطة بها بكل مقوماتها في سبيل تحقيق عظمتها وإستمرار وجودها، ومن أجل ذلك تتنازع الأمم وتتنافس مع غيرها من الأمم الأخرى على المساحات بصفتها مجالات حياة ووجود، أي مجالات حيوية ضرورية لها ولدولتها من أجل التطور والإرتقاء والتوسع، وهنا يتضح تأثير "الداروينية" على فكر "راتزل" وإستخدام منهجها في مقاربته للإجتماع الإنساني السياسي، كما إستكمل "راتزل" فلسفة "سبنسر" الإجتماعية التي ترى بأن المجتمع كائن عضوي متطور، أي أن أجزاءه التي تتشكل من فئات مختلفة تشهد في تعاملها معا نفس ما يشهده النسق العضوي الملازم للكائن الحي، ومن ثمة فإن "راتزل" يتجه هنا بذات الإتجاه وعلى المستوى السياسي يرى أن الدولة كائن حي، فهي تتعامل مع محيطها وفي بيئتها على أساس هذه الكينونة وذلك الأساس، فتكون الدولة كالشخص الحي، ولما كان الأشخاص يتباينون عن بعضهم بيولوجيا، فالدول إذن "أشخاص" يتباينون فيما بينهم بتباين أعراقهم وسلالتهم[2].

وبما أن هذه الدول كائنات حية تنتظم بدرجات متباينة عن إمكانية التطور سواء بذاتها أو في علاقتها مع محيطها الطبيعي فسوف ينتج عن ذلك أن تبدأ نظهر طموحات الدولة للإستيلاء على مساحات جغرافية إضافية من أجل تأمين حياتها وتوسعها، الأمر الذي يجعل "الداروينية الإجتماعية" تتحول هنا في فكر "راتزل" إلى "داروينية سياسية"، وعليه فإن الجغرافيا السياسية لدى "راتزل" تتركز في محورين أو قطبين هما: السلالة أو العرق كمكون إجتماعي للدولة من جهة، والبيئة كمكون طبيعي لها من جهة أخرى، وبالتالي كانت هذه التفسيرات ذات الصيغة البيولوجية لأطوار نمو الدولة ككائن حي يتفاعل في مجال طبيعي، وهو الأساس الذي بنيت عليه فيما بعد العقيدة التوسعية لألمانيا النازية، وكانت كذلك وراء إندلاع الحرب العالمية الثانية[3].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 46.

2 – نفس المرجع، ص ص. 46 – 47.

3 – نفس المرجع، ص. 47.

ومما ترك أثره في نفس "راتزل" وإلى حدود ملموسة، تعرفه على أمريكا الشمالية التي درسها جيدا، وكرس لها كتابين "خرائط مدن الشمال الأمريكي وحضاراته" الذي كان عام 1874م و"الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية" (1878م – 1880م)، وقد أشار إلى أن الإحساس بالمدى متطور لدى الأمريكيين حتى أبعد الحدود لأنهم كانوا قد وُضِعوا أمام مهمة غزو الآماد الخالية، بينما كانت وراء ظهورهم التجربة "السياسية – الجغرافية" للتاريخ الأوروبي، وبناء على ذلك أنجز الأمريكيون بطريقة واعية الشيئ الذي كان العالم القديم قد توصل إليه بحدسه بالتدرج، وهكذا نلتقي لدى "راتزل" بالصيغ الأولى لمقولته الجيوبوليتيكية "الدولة العالمية"، وقد لاحظ أن الدول الكبرى تعيش خلال تطورها إحساسا بالميل إلى التوسع الجغرافي في حدوده القصوى، والذي يبلغ تدريجيا مستوى الكرة الأرضية، وبناء على ذلك كان على التطور الجغرافي أن يصل عاجلا أم آجلا إلى طوره القاراتي، وباستخدام هذا المبدأ المستنبط من التجربة الأمريكية للتوحد السياسي والإستراتيجي للآماد القارية مطبقا على ألمانيا كان "راتزل" قد تنبأ بمصير الدولة العظمى القارية[1].

كما أنه كان سباقا إلى موضوع آخر من موضوعات الجيوبوليتيكا، ففي كتابه "البحر مصدر قوة الشعوب" الصادر عام 1900م، أشار إلى ضرورة أن تقوم كل دولة عظمى بتطوير قواتها البحرية الحربية، وما حققته بعض الشعوب والدول كبريطانيا، إسبانيا، هولندا، وما إلى ذلك بطريقة عفوية؛ يجب على الدول البرية العظمى أن تحققه بوعيها، فتطور الأسطورل هو الشرط اللازم للإقتراب من وضع 'الدولة العظمى العالمية"، فالبحر و"الدولة العظمى العالمية" متلازمان لدى "راتزل" على الرغم من أن هذا الموضوع سيكتسب لدى الجيوبوليتيكيين المتأخرين (ماهان، ماكندر، هاوسهوفر، وشميدت بشكل خاص) صيغته النهائية ومركزيته[2].

إن أهم ما قدمه "راتزل" من عمل إستفادت منه وإستثمرته الدول، ولاسيما تلك الدول التي لديها طموحات في التوسع؛ هو الصلة أو العلاقة التي أوجدها بين المساحات القارية الكبيرة للدول (مساحة الدولة) وبين القوة السياسية للدولة، ففي رأيه إن المسطح الكبير (المكان) أو الأرض هو طاقة سياسية يمكن أن تظهر وتبرز من خلال حسن إستخدامها، وقد كان "راتزل" متأثرا بشدة في ذلك بمثال نمو الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبيرة داخل إطار من "المكان" الكبير[3].

---

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص ص. 79 – 80.

2 – نفس المرجع، ص. 80.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 48.

وعليه إن ما يقوم عليه فكر "راتزل" يتمثل في مايلي:

1 – الدولة كائن عضوي، ونمو الدولة مرتبط بالمكان والموقع والحدود، والسياسة هي العضو الخارجي للدولة.

2 – هناك روابط بين القوى القارية والقوى السياسية، والقوى القارية ستفوز على القوى البحري.

3 – يدعو "راتزل" الدولة القارية (ألمانيا) التي تمثل الدينامية المحورية وعليها أن تنظم دول أوروبا حولها[1].

مما تقدم نجد أن "راتزل" في نظريته للمجال الحيوي قد أعطى أهمية كبيرة للحدود السياسية، ومن ثمة تؤدي المساحة أو الرقعة الكبيرة للموارد الموجودة دورا مهما في بناء القوة السياسية للدول، وقد تبنى أفكار "راتزل" كل من السويدي "كيلين" والمفكر الألماني "كارل هاوسهوفر" الذي طورها إلى الشكل الذي جعل الحزب النازي الألماني يعتنقها ويطبقها في بناء الرايخ أيام "أودولف هتلر"، ومن هذا المنطلق نجد أنها نظرية جيوبوليتيكية جاءت لخدمة مصالح ولتحقيق أطماع على حساب الدول الأخرى وبشكل عنصري، إذ أن "هاوسهوفر" بعد إيمانه وإعتناقه لآراء "راتزل" و"كيلين" الخاصة بالمجال الحيوي، قد أصبح فيما بعد المؤسس لمعهد "ميونخ للجيوبوليتيكس"، حيث كان من طلابه "رودولف هيس" الذي كان صديقا لـ "هتلر"[2]، فقد قدمت أفكار "راتزل" ونظرياته الطروحات التي إنطلقت منها المقولات والأفكار والتحليلات الجيوبوليتيكية اللاحقة، كما أن إضفاءه صفة "الكائن الحي" على الدولة أعطى للجيوبوليتكي الألماني إمكانية معالجة شؤون الدولة لا كتنظيم وحسب، بل التعامل معها بروح من العاطفة، وقد تمثلت هذه النزعة في الكتابات الجيوبوليتيكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى[3].

على الرغم من علمية وأهمية أفكار "راتزل" في الجغرافيا السياسية إلا أن هناك سلبيات ومآخذ على تحليله لنمو الدولة وفق القوانين التي وضعها، وهي كالآتي:

1 – تخلص رؤية "راتزل" في النمو إلى أنه في العالم لا يوجد مجال جغرافي يفي بنمو دول تتسع بلا إنقطاع، وإنما هنالك حيز واحد لدولة واحدة عظمى تسري عليها قوانين النمو السبعة، ولكن المآخذ على تلك الرؤية يتضح من تاريخ العلاقات الدولية الذي لم يقدم لنا نموذجا لهذه الدولة، بل كانت هنالك دائما حالات توازن في توسع الدول يتوقف عندها شكل ونمط وإتجاه ذلك التوسع لعدد من الدول وليس لدولة واحدة[4].

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 61. دوغين ص. 82.

2 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 111.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 48.

4 – نفس المرجع، ص. 48.

2 – رأى "راتزل" أن السياسة الدولية والمجتمع الدولي لا يؤهل وحدات صغيرة لا طاقة لها على صد إتساع الرغبة في النمو عند الدول التوسعية، فإن مصير الدول الصغيرة هو الضم أو الإبتلاع من قبل الدول الكبيرة، إلا أن التجربة العملية التطبيقية على الصعيد الدولي في نشوء وتطور الدول توضح ظهور ووجود وإستمرار دول أو وحدات سياسية صغيرة الحجم.

3 – إن ربط "راتزل" لنمو الدولة "الكائن الحي" بمسألة القوة يصبح كأن النمو هو منبع القوة، والقوة وسيلة للنمو، إلا أن ربط النمو بالقوة بهذا الشكل لا يعطي المعنى الدقيق للقوة الإضافية الحاصلة جراء النمو بالتوسع إلى مساحات شاسعة جديدة متاخمة، فحيازة الدولة على مساحات واسعة ليست بالنتيجة تمنحها هامش للقوة إذا لم تكن لديها قبل أن تتوسع، كما أن فهم القوة بهذا النمط يؤدي إلى حصول نوع من التداخل في المعنى بين القوة من ناحية والتأثير والنفوذ من ناحية أخرى.

4 – إن فكرة نمو الدولة عند "راتزل" على وفق متطلبت القوانين السبعة يستدعي أن تصبح الدولة، دولة عسكرية أي أن تأخذ الصفة العسكرية، في حين أن إعطاءها هذه الصفة العسكرية لا يكون بالضرورة من الصفات المرتبطة أو المتأصلة بالدولة، إنما هي وسيلة تلجأ إليها أو تستخدمها لتحقيق الأمن الوطني، ويعتمد ذلك على النهج أو الأسلوب الذي تعتمده الدولة.

5 – إن تشديد "راتزل" على المكان والموقع جعله يعطي المقومات المعنوية للشعب أي العناصر الإرادية غير الطبيعية أهمية ثانوية في منهاجه التحليلي، في الوقت الذي لا يمكن إهمال تأثير هذه العناصر أو المقومات[1].

إن تحليل ومناقشة أفكار "راتزل" وتثبيت المآخذ والسلبيات عليها لا يعني تفنيدها بشكل كامل، فمع التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، نرى أن التوسع لا يزال ظاهرة في العلاقات الدولية، مما يجعل أصحاب القرار يتخذون في بعض الدول حججا عدة من بينها حاجة الدولة إلى النمو لتبرير التوسع، وتمثل سياسة الإحتلال والتوسع الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية مؤشرا فعليا تظهر فيه جوانب عدة لفكرة النمو والتوسع التي عرضها "راتزل"، إذ تزعم إسرائيل أن توسعها هو حاجة تمليها عليها البيئة الأمنية لها، فترى أن بناءها الإجتماعي والسياسي لا يقوى على البقاء دون تأمين الشروط الجغرافية الضرورية من حيث الرقعة والموارد، إضافة إلى كون الكيان الصهيوني قد أقام نظامه على النزعة العسكرية والتوسعية[2].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 49.

2 – نفس المرجع، ص ص. 49 – 50.

إن ظهور الأفكار البيولوجية لفهم نمو الدولة في ألمانيا ليس من قبيل الصدفة، وإنما يعود إلى أن ألمانيا كانت الرقعة الملائمة لهذه الأفكار، وذلك لوجود قوة الروح العسكرية فيها، ولقد بلغت هذه الإتجاهات ذروتها بعد الحرب العالمية الأولى، عندما رأت ألمانيا أنها من ناحية قد حرمت من تحقيق نموها، ومن ناحية أخرى أنه قد فرض عليها صلح قد فرَّق وحدتها وجعلها في مرتبة دنيا مقارنة ببريطانيا وفرنسا، وإلى جانب إستفادة بعض الدول ولا سيما ألمانيا من أفكار "راتزل" وتطبيقها لتلك الأفكار، يمكن القول أن أفكار "راتزل" قد حملت كذلك أبعادا مستقبلية بصدد تطور القوة السياسية للدولة الكبيرة، فطالما أن "راتزل" بحث في العلاقة بين المكان والموقع من جهة، وبين قوة الدول من جهة ثانية، فبالنتيجة سيكون إهتمامه بالجوانب المتحركة في تلك العلاقة وليس التأكيد على وصفها وتحديد شكلها فقط، وبالفعل إستشرف "راتزل" مصير الدول الأوروبية التي لا تتمتع بمزايا الساحة الشاسعة، ورأى أن مراكز القوة السياسية الكونية ستكون لدول ذات مساحات كبيرة في القارات كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ومن ثمة فإن تأكيد "راتزل" كان على الموقع أو المكان الطبيعي للدولة ذات التأكيد الذي أعطى معه المقومات المعنوية للشعب المرتبة الثانوية، ويوضح بشكل جلي بأنه من دعاة المدرسة الأحادية التفسير للدولة، وبذلك يمكن أن تعد أفكار "راتزل" في الجغرافيا السياسية الأساس أو المنطق العلمي والعملي الذي قامت أو وجدت على أساسه الجيوبوليتيك وتطورت فيما بعد[1].

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 50.

2 – "كارل هاوسهوفر Karl Houshofer" (1869 – 1946م) وفكرة المجال الحيوي:

أما بالنسبة "كارل هاوسهوفر K. Houshofer" فقد كرس "هاوسهوفر" حياته لإنبعاث الدولة الألمانية بواسطة الجغرافية، حيث أخذ عن نظرية السويدي "رودولف كيلين Rudolf Kjellen" في الدولة حول "الكائن العضوي" والتي أخذها هذا الأخير بدوره عن "راتزل"، كما قد تأثر أيضا بأعمال "هارفورد ماكندر"، و"فيدال لابالاش V. de la Blache" و"ألفرد ماهان" وغيرهم فيما كتبوه عن الجيوبوليتيكا[1].

فعندما يذكر إسم اللواء الجنرال والدكتور "هاوسهوفر" يتبادر إلى الذهن مباشرة مفهوم أو مصطلح الجيوبوليتيك أو الجيوبوليتيكس، إذ كانت كتبه ومنشوراته قد فتحت عيون الزعماء النازيين على إمكانات الجيوبوليتيك، فأخذوا بها وحملوا أفكارها إلى الشعب الألماني[2]، ولقد إلتحق في بداية شبابه بخدمة جيش "بافاريا" ثم درس بعد ذلك في أكاديمية الحرب حتى سنة 1909م، وقبلها كانت قد أوفدته هيئة أركان الحرب الألمانية إلى اليابان في سنة 1908م كمراقب عسكري[3] وكمدرب للمدفعية، فكانت تلك الفرصة أمامه لدراسة أحوال اليابان وأحوال سكانها، والوقوف على الشؤون المتصلة بالمحيط الهادئ، حيث قدم دراسة عن ذلك، وفي سنة 1911م قدم لجامعة ميونيخ رسالة عن اليابان فحصل بها على شهادة الدكتوراه منها، كما إشترك في الحرب العالمية الأولى وترقى في الجيش إلى أن وصل إلى رتبة بواء (جنرال)، وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى وتحديدا في سنة 1919م تم تعيينه أستاذا للجغرافيا والعلوم العسكرية في جامعة ميونيخ، وقد كتب أفكاره الجيوبوليتيكية في عدد من الكتب والمنشورات والمقالات حتى وصل إلى لقب الأستاذية سنة 1920م، وقد أسس بعد ذلك معهد ميونيخ للجيوبوليتيكس، والذي كانت غايته هو البحث في نشأة علم الجيوبوليتيكس وأسسه، إذ دفعه إهتمامه بالجيوبوليتيك إلى البدء بإصدار مجلة دورية جغرافية بعنوان "دفاتر من أجل الجيوبوليتيكا Zeitse Chreft für Geopolitik"، إضافة إلى تأليفه لعدد من الكتب وهي: "في أسس الجيوبوليتيكا" و"الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا" و"جيوبوليتيكا المحيط الهادئ" الصادر سنة 1924م و"الحدود في معانيها الجغرافية" الصادر سنة 1927م، متأثرا بذلك بآراء وأفكار كل الذين سبقوه في كتابات السياسة الأرضية العامة ولا سيما آراء "راتزل" و"كيلين" و"ماكندر" و"ماهان"، ويمكن القول في هذا الصدد أن الدعوة إلى التوسع الألماني والصراع

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 63.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 58.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 205.

والحرب الشاملة هي أخطر ما إشتملت عليه فلسفة "هاوسهوفر" السياسية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد تخصص في مشاكل المحيط الهادئ والمحيط الهندي، في حين تخصص إبنه "أولبريخت" في مشاكل المحيط الأطلسي[1].

ولم يكن "هاوسهوفر" يقدم أفكاره وآراءه الجيوبوليتيكية من خلال كتبه ومؤلفاته ومجال إختصاصه الأكاديمي فقد، بل نشط أيضا على الصعيد السياسي، إذ إنتسب إلى حزب الشعب الليبرالي ذي النزعة القومية الألمانية، وهذا يعني أنه لم ينتسب إلى الحزب النازي، ولكنه منذ عام 1919 إرتبط بعلاقة وصلة شخصية متينة مع أحد[2]، من طلابه وأحد مساعديه في الحرب ألا وهو "رودولف هيس R.Hess" والذي كان صديق حميما لـ "هتلر"، فعلى يده تمت مقابلة "هاوسهوفر" لـ "هتلر" في سجنه في قلعة "لاندرزبرج" عام 1923م، ويقال أن هذه المقابلة وما دار فيها من نقاش قد أوحت لـ "هتلر" بالفصل الرابع من كتابه "كفاحي" الذي حدد فيه أهداف السياسة الخارجية للحزب النازي، كما قابل "هاوسهوفر" بعد الحرب العالمية الأولى "كيلين" وتعاون معه حتى وفاة "كيلين" سنة 1922م، وأصبح الوريث العقلي له[3]، ورائد الجيوبوليتيكا الأول، إذ بدأت إتصالاته بقيادة الحزب النازي – من دون إنتسابه إلى الحزب – وانشغل بمستقبل الرايخ الألماني ودوره في العالم[4]، حيث سعى "هاوسهوفر" إلى توسيع أفكار الجيوبوليتيكا وجعله كعلم تطبيقي منذ سنة 1924م من خلال تأسيسه للمعهد السابق الذكر وكذا لإصداره مجلة "الجيوبوليتيكا" الشهرية، مما جعل السياسة القومية الإشتراكية الألمانية ترتكز عليها منذ عام 1931م[5]،

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) قد ساهمت في إعادة النظر فيما يخص نظرية "راتزل" التي تكرس عظمة ألمانيا النازية، والسعي إلى الإستيلاء على أقاليم أكبر على حساب دول أخرى، وإستنادا إلى نظرية "راتزل" طور "هاوسهوفر" مفاهيم تتعلق بالمساحة الحيوية على العموم، فهذا الجنرال الذي عاش الحرب العالمية الأولى، والذي إستنكر "معاهدة فيرساي" سنة 1919م التي تسببت في تجزئة بلده ألمانيا، كان يرى أنه من الضروري تجاوز نظرية "راتزل" بإعطاء ألمانيا – مرة

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 59.

2 – نفس المرجع، ص. 59.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 205.

4 – نفس المرجع، ص. 23.

5 – محمد عرب موسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 38.

أخرى – مكانة ودورا حاسما على صعيد الساحة الأوروبية وفي جميع أنحاء العالم، كما قام سنة 1924م بإصداره ونشر مجلة "الجيوبوليتيكا" الشهرية، وقد كتب يقول: "لقد جعل الجنس الجرماني نفسه – مبدئيا – في وضع غير مُواتٍ لخوض معركة حاسمة في سبيل الحصول على المساحة الحيوية من أجل التنفس والعيش"، كما أشار إلى أن واحدة من أسباب هزيمة ألمانيا يكمن في عدم قدرة قادتها على تجاوز الرؤية القارية الضيقة، وعدم تطويرها لرؤية جيوبوليتيكية عالمية من خلال خلق تحالف مع روسيا واليابان حتى يتمكنوا من مواجهة الدول الأنجلوساكسونية[1].

ويعد "هاوسهوفر" أكثر من كَتَبَ عن الجيوبوليتيكا، وله سلسلة دراسات ومؤلفات كان أهمها كتاب "القوة والعالم Macht Und Erde" الصادر سنة 1935م، والذي بين فيه أن المجال الجغرافي هو الذي يتحكم في تاريخ البشر، وأن الدولة التي لا تنمو وتتوسع تهلك وتندثر، حيث إتخذ معهد ميونخ تبريرا لهذا التوسع إنطلاقا من فكرة ضغط السكان وكثافتهم، لأن هذه الزيادة السكانية تتطلب مزيدا من الثروات الطبيعية ومزيدا من المساحات[2].

إذ كان "هاسهوفر" يعتقد أن السيادة على المجال يجب أن تأتي عن طريق العوامل الجغرافية والبشرية، حيث كان يرى بأن مشكلة ألمانيا تكمن في عدد سكانها الكبير الذي وصل في عهد "هتلر" 85 مليونا، يتوزعون على مساحة جغرافية قدرها 600.000 كم^2، في حين أن الدول الأوروبية الأخرى تسيطر على مساحات أكبر وعدد سكانها أقل من الشعب الألماني، ومن ثمة أصبحت فكرة "المجال الحيوي Space vital" متداولة عند القادة الألمان، وباتت حلا مرتقبا للمشكلة الألمانية وطريقا نحو التقدم والقوة[3].

وتبعا لنهج "كيلين" و"راتزل" كان "هاوسهوفر" يرى أن "الدول تظل تنمو إلى أن تبلغ المساحة التي ترضي إحتياجاتها، وإلى أن تتحصل على المساحة الحيوية أو بعبارة أخرى؛ على فضاء جغرافي مغلق من خلال حدود طبيعية أو إصطناعية، يمكِّن محموعة سكانية من العيش والبقاء على قيد الحياة بداخله، ولهذا السبب فمن الطبيعي أن تكون الحدود غير ثابتة وأن تتطور وفقا لديناميكية وطوحات الشعوب وإحتياجاتهم لتوسيع فضائهم"[4].

---

1 – عبد العزيز جراد، مرجع سابق، ص ص. 49 – 50.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 206.

3 – نفس المرجع، ص. 206.

4 – عبد العزير جراد، مرجع سابق، ص. 50.

لقد إقترنت كتابات وجوهر أفكار "هاوسهوفر" من خلال معهد ميونيخ للجيوبوليتيك، والتي تمثلت في ثلاثة مبادئ أساسية حدد بها الإستراتيجية العامة، وهي:

1 – مبدأ "الدولة العملاقة أو الكبرى" التي دعا إليه "فريديريك راتزل".

2 – مبدأ "الجزيرة العالمية" الذي أشار إليه "هالفورد ماكندر" وطوره في كتاباته.

3 – مبدأ "إزدواجية القارات" واحدة في الشمال وواحدة في الجنوب، ويكونان معا كتلة إقليمية قارية ذات إكتفاء ذاتي، بحيث تقدم الشمالية المصنعات وتكون الجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الموارد والخامات، وكذلك في عملية التسويق[1].

وبالتالي فقد تفاعلت المبادئ الثلاثة الأساسية معا فكونت الخطوط العريضة لأفكار "هاوسهوفر"، بمعنى أنه قد جمع آراء "راتزل" الألماني و"كيلين" السويدي و"ماهان" الأمريكي و"ماكندر" الإنجليزي، لكي يستخلص منها فلسفة جغرافية سياسية ألمانية خاصة عَلَّمها للشباب الألمان ونشرها في الأوساط ذات العلاقة[2]، فحسب "هاوسهوفر" تعتبر الجيوبوليتكا نظرية تسهل للساسة "رسم تكهنات لإدارة مثلى للشؤون الدولية، وتخفف من عيوب التجريد العقلاني في إدارة الأمور وحكم الشعوب"، فإذا ما توحدت ألمانيا سوف تصبح "محور التوازن ما بين القارات الذي ستجتمع حوله القوى الكبرى"، حيث قسم "هاوسهوفر" العالم إلى أربع مناطق نفوذ، متأثرة بأفكار عابرة للحدود والتي تتمحور حول الوحدة الجغرافية والعرقية والثقافية لمجموعة سكانية معينة[3].

فمن مبدأ "إزدواجية القارات" طور "هاوسهوفر" نظام الأقاليم الكبرى كوسيلة للسيطرة العالمية، والتي تتكون من أربع مناطق نفوذ، هي:

1. أمريكا الكبرى "Panaméricanisme": وتضم كلا من دول الأمريكيتين، تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

2. أورو إفريقيا "Pangermanisme": وتضم كل أوروبا عدا الإتحاد السوفياتي وكل إفريقيا وكل العالم العربي وتركيا، وذلك تحت الحكومة المشتركة لألمانيا وإيطاليا.

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 60 – 61.

2 – نفس المرجع، ص. 61.

3 – عبد العزير جراد، مرجع سابق، ص. 50.

3. روسيا الكبرى "Eurasianisme": وتضم معظم الإتحاد السوفياتي عند الشرق – سيبيريا – كما تضم لإيران وأفغانستان والهند كلها، والتي تسيطر عليها روسيا وتحت زعامتها.

4. آسيا الشرقية الكبرى "Panasianisme": وتضم اليابان وشرق الإتحاد السوفياتي والصين وجنوب شرق آسيا وبورما وأندونيسيا وأستراليا، ومعظم عالم المحيط الهادي تحت زعامة اليابان[1].

ففي ما يتعلق بأفكار وآراء "هاوسهوفر"، يتضح منها تأثره بشكل كبير بفكرة المجال الجغرافي، فالمجال وكما يقول "هاوسهوفر": "يتحكم في تاريخ البشرية"، وقد سبقه في ذلك "راتزل" الذي قال: "إن تدهور كل دولة هو نتيجة لتدهور وضعف فكرة المجال الأرضي عندها"، فـ "هاوسهوفر" يرى أن كل دولة يجب أن تتسع أو تهلك، فتطبيق ذلك يدل ضمنيا على أن قيام "الدولة الضخمة Super State" معناه زوال الوحدات الصغيرة، حيث وجدت فكرة "المجال" قبولا لدى الجيوبوليتيكيين الألمان، أي أن "الدولة هي كائن حي" والتي عالجها كل من "راتزل" و"كيلين" والتي كانت من الأفكار التي طرحها "هاوسهوفر" والذي وجد في المجال الأرضي (الحيوي) الذي يتلائم مع الموقع الجغرافي، والذي لا غنى عنه لحياة الشعب الألماني وتقدمه، حيث جاءت فكرته عن ضغط السكان وتكاثفهم، ليتخذ منها معهد ميونيخ وسيلة للدعاية، لأن "هاوسهوفر" نفسه لم يكن من المعتقدين بأن حتى اليابان قد زاد سكانها عن الحد الذي يتفق ومواردها الطبيعية، ولكنه كان يرى أن السيادة على المجال يجب أن تأتي عن طريق المؤثرات الجغرافية أو السلالية[2].

وهناك فكرة أخرى كانت مطروحة ومقبولة، بل ومحببة لدى علماء الجيوبوليتيكس وهي، موضوع "الإكتفاء الذاتي Autarky" إذ طالبوا بشدة بأن تصبح ألمانيا وحدة تسد حاجاتها بنفسها، ناظرين بذلك إلى الأهمية القصوى لسلاح التحكم الإقتصادي في كل توسع سياسي، ولقد طرح من خلال معهد ميونيخ قائمة معينة من المقاييس الجيوبوليتيكية أو مظاهر الضغط داخل أية دولة من الدول، ومنها العاصمة إذ يعد دليلا على درجة إستقرار الحالة الداخلية للبلاد، فانتقال العاصمة الروسية بعد الثورة البلشوفية سنة 1917م من مدينة بطرسبرج إلى موسكو كان عملا موفقا وصحيحا بسبب ما للمدينة الأخيرة (موسكو) من ميزة على المدينة الأولى (بطرسبرج) في حالة غزو خارجي، كما وضع "هاوسهوفر" معيار جيوبوليتيكي آخر وضح فيه فكرة أخرى من أفكاره، وهو "درجة تجمع السكان في المدن Urbanisation"، حيث يرى أن إنتقال السكان إلى المدن يقلل من

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص ص. 64 – 65.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 62.

درجة تحكمهم في التربة ويقلل من نسبة المواليد مما يسبب مشكلات عسكرية للدولة أثناء الحرب، لذلك كانت الدعاية الألمانية النازية تشجع الأمهات على كثرة المواليد، فحسب رأيه أن مقومات الدولة القوية تتحدد في أربعة عناصر وهي: عدد وفير من السكان، ونسبة عالية من المواليد، وإتحاد تام بين دم سكانها وتربتها، ثم توازن عادل بين سكان المدن والأرياف[1].

وفي فكرة أخرى يرى "هاوسهوفر" بأن الدول ذات المساحات أو الرقعات الصغيرة هي مناطق يمكن أن يعتمد عليها في الهجوم، أما الدول ذات المساحة أو الرقعة الكبيرة فهي تساعد على الدفاع، فالأولى التي إستشهد بها هي هولندا، والثانية التي إستشهد بها هي روسيا[2].

لقد أراد "هاوسهوفر" تطبيق تعاليم "راتزل" الذي إعتبر "أن المجال قوة سياسية"، فمن خلال كتابه "القوة والعالم Macht Und Erde" الصادر سنة 1935م يرى أن:

1. المجال الجغرافي هو الذي يتحكم في تاريخ البشر.
2. قوى البر هي التي تقرر مصير القتال لأنها تسيطر على الأرض.
3. دعى إلى الإهتمام بقوة بحرية كبيرة، أما سلاح الجو فهو قوة مكملة للجيش.
4. الصراع بين قوى البر والبحر سوف يتقرر بوصول القوة البرية إلى شاطئ البحر[3].

وعليه فإن أفكار وآراء "هاوسهوفر" تتركز في ثلاثة موضوعات هي:

ولقد وضعت الثنائية الكونية لـ 'القوة البرية" و"القوة البحرية" ألمانيا أمام مشكلة تحقيق الذات من الناحية الجيوبوليتيكية، إذ تطلع أنصار الفكرة القومية، والتي كان "هاوسهوفر" ينتمي إلى صفوفهم دون شك، إلى تعزيز القوة السياسية للدولة الألمانية وهو ماكان يعني التطور الصناعي والنهوض الثقافي والتوسع الجيوبوليتيكي، إلا أن تموضع ألمانيا في وسط أوروبا مكانيا وثقافيا منذ العصور الوسطى جعلها العدو الطبيعي للدول الغربية البحرية (فرنسا وإنجلترا ثم الولايات المتحدة فيما بعد)، فلم يكن من السهل على ألمانيا في مثل هذا الوضع أن تعول على إقامة تحالف قوي مع دول "الهلال الخارجي" خاصة وأنه كان لإنجلترا وفرنسا مطالب تاريخية إتجاه

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 62.

2 – نفس المرجع، ص. 64.

3 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 65.

ألمانيا ذات طابع يتعلق بالأرض، وعليه فقد كان مستقبل ألمانيا القومية العظمى يخوض مواجهة جيوبوليتيكية مع الغرب، وبخاصة مع العالم الأنجلوساكسوني الذي كان يتماهى مع القوة البحرية "Sea Power"[1].

وعلى هذا التحليل تعتمد عقيدة "هاوسهوفر" الجيوبوليتيكية وأتباعه في معهد ميونخ، حيث تتلخص هذه العقيدة بضرورة إقامة "حلف قاري" والمتمثل في محور "برلين – موسكو – طوكيو"، حيث كان في ذلك الرد الكافي والمرضي على إستراتيجية المعسكر المضاد الذي كان ينكر أن أكبر خطر يتهدده هو إقامة هذا "الحلف الأوراسي"[2]، حيث كتب "هاوسهوفر" في مقاله له أنه:

"يستحيل خنق الأوراسيا – مادام شعباها الكبيران (الألمان والروس) – يحاولان بكل وسيلة تجنب الصراع الداخلي الذي وجد شبيهاً في حرب القرم سنة 1914م: إنها بديهية السياسة الأوراسية"[3].

وقد إستشهد في تلك المقالة بالأمريكي "هوميرلي" الذي قال: "ستدق الساعة الأخيرة للسياسة الأنجلوساكسونية عندما يتحد الألمان والروس واليابانيون"، حيث ردد "هاوسهوفر" بصور مختلفة هذه الفكرة في مقالاته وكتبه، واتخذ هذا الخط إسم "Ostorientierung" أي "التوجه نحو الشرق"، متناولا في أفكاره على أن تحقيق الذات الألمانية وشعبها وحضارتها على أنها إمتداد غربي للتقاليد الأوراسية الآسياوية، وتجدر الإشارة هنا بأن فكرة "الإنفتاح على الشرق" لم تكن على الإطلاق تعني "إحتلال الأراضي السلافية"، حيث كان الحديث يتناول جهودا حضارية مشتركة تقوم بها دولتان قاريتان هما روسيا وألمانيا، وعليهما حسب "هاوسهوفر" أن يقيما "نظاما أوراسيا جديدا"، وأن تعيدا بناء المدى القاري لـ "الجزيرة العالمية World Island" – وهي النظرية التي جاء بها "ماكندر" سنة 1904م – بحيث تخرجانه كليا من تحت نفوذ "القوة البحرية"، وقد تم التخطيط الواسع لتوسيع الـ "Lebensraum" الألماني من قبل "هاوسهوفر" لا على حساب إستعمار الأراضي الروسية بل على حساب إستثمار الأراضي الآسياوية المترامية الأطراف وغير المأهولة بالسكان وإعادة تنظيم أراضي أوروبا الشرقية[4].

لقد قام "هاوسهوفر" بتعديل النظرية الجيوبوليتيكية البرية التي طورها "ماكندر" لتتناسب مع الجيوستراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، وبذلك عمل على وضع فكرة التوسع النازي على أرض مشروعة من

---

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص.114.

2 – نفس المرجع، ص.114.

3 – نفس المرجع، ص.115.

4 – نفس المرجع، ص. 115.

خلال "نظرية المجال Lebensraum"، كما قام بتحديد الأهداف الإستراتيجية والتكتيكية للجيوبوليتيك الألمانية قبل الحرب العالمية الثانية، كما أكد ونوَّه "هاوسهوفر" – كما نوَّه ماكندر من قبل أيضا – بالكتلة البرية المركزية لأوراسيا، وعلى ضرورة إعتماد ألمانيا لإستراتيجية ذات إتجاهين حيال بريطانيا، حيث يجب أولا إحتواء الكتلة البرية المركزية، وإحتلال الشرق الأوسط من أجل قطع الطريق البحري عن بريطانيا، وتحقيق إتفاقية على المستوى القاري مع الصين واليابان، ويرى بأن "هتلر" قد أخطأ خطأً جيوستراتيجيا عندما غيَّر نتيجة الحرب من خلال توجهه إلى حركة برية في سهوب روسيا المرتفعة وتخلى عن إستراتيجية "هاوسهوفر" التي تؤكد على ضرورة إحكام السيطرة على الطرق البحرية المحيطة بالكتلة البرية المركزية وبالشرق الأوسط، بالرغم من إعتراض القائدين العسكريين "ريدر Reader" و"رومل Rowmel"[1].

ومن الناحية العسكرية للجيوبوليتيك يرى "هاوسهوفر" بأن القوة العسكرية تقوم على ثلاث أدوات أو ثلاثة عناصر من القوة وهي: الجيش والأسطول وسلاح الطيران، أما عن الجيش فيقول: "لا يزال المشاة هم الذين يقررون مصير القتال، لأنهم هم الذين يستولون على المجال الأرضي"، ويقول في القوة البحرية: "إن زحف أية دولة من الدول نحو المجد يجب أن ينظر إليه على أنه خطوة من الخطوات السياسية الحاسمة في تاريخ العالم"، ولما كانت السيادة البحرية ضرورية لنجاح العمليات الحربية الواسعة؛ فقد أصبحت أحد أساسيات القوة العسكرية للدول[2]، والواقع أن الوضع الجغرافي لألمانيا لا يسمح لها بإنشاء قوة بحرية كبيرة إذ ليس لها سوى جهة ضيقة تطل على بحر الشمال وتفتقر إلى الحماية الطبيعية التي تتطلبها القواعد البحرية، لذلك لجأت إلى سلاح الغواصات لمهاجمة قوافل التموين لبريطانيا[3]، أما السلاح الجوي فقد كان في رأي "هاوسهوفر" أنه عبارة عن مكملة للجيش والأسطول فقط، هذا وقد أبرز "هاوسهوفر" في كتاباته الفرق بين الحدود القارية والحدود البحرية للدولة، فالأولى تحد من نموها، أما الثانية فتفتح الطريق أمامها إلى مختلف البحار والسواحل[4]، وعلى هذا الأساس أهَابَ بالشعب الألماني ألا يقع في خطأ الإقتناع بكونه دولة أرضية كبرى[5].

---

1 – أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص ص. 128 – 129.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 207.

3 – نوارة محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 64.

4 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 207.

5 – نوارة محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 64.

وقد ذكر "هاوسهوفر" أن الصراع إستمر طويلا بين قوى البر والبحر معا في مجمل الأحوال، فكان رأيه الجيوبوليتيكي مع زملائه في معهد ميونخ؛ أن نهاية الصراع سوف تقرر بوصول القوة البرية إلى شاطئ البحر، وأن القواعد الحربية المحدودة بدأت تفقد أهميتها الإستراتيجية لتحل محلها القواعد الكبرى، فمنطقة قناة السويس بدون قيمة حربية إذا لم تخضع كل من مصر وفلسطين لدولة واحدة، وجزيرة سنغافورة محدودة الأهمية في شبه جزيرة الملايو إذا ما قيست بمنطقة جنوب شرق آسيا كلها[1].

لقد قدمت أفكار "هاوسهوفر" تصورا عام لمستقبل الرايخ في العالم، كما حددت هدفين رئيسيين للسياسة الألمانية وهما:

1 – توحيد القوى السياسية لـ "الهارتلاند/ قلب الأرض Heartland"، وهذا الهدف يتعلق أساسا بالإتحاد السوفياتي، أما السيطرة على وسط أوروبا والحصول على مستعمرات في إفريقيا فقد إحتلت مركزا ثانويا في السياسة الألمانية، وكان من المتوقع أن يؤدي الصراع على "الهارتلاند" إلى الحرب، وأن يكون إختبار القوة البرية التي يرى فيها "هاوسهوفر" ومن خلال المشاة أنهم يقررون مصير المعركة بوضع أيديهم على المجال أي على "الهارتلاند".

2 – تحطيم القوة البحرية التي تناوئ الرايخ وعلى الأخص الدول الإنجلوساكسونية، حيث أدرك بذلك أهمية القوة البحرية، ولاحظ أن الصراع بين القوة البحرية والبرية مسألة قد استمرت خلال التاريخ الطويل، وأن نهاية هذا الصراع يتقرر بوصول القوة البرية إلى البحر، كما أوضح بأن إمكانية السيادة على العالم في النهاية ستتوقف على كلتا القوتين البرية والبحرية تدعمها القوة الجوية[2].

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 207.

2 – نوارة محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 65.

الشكل رقم 01: تسلسل توضيحي ومبسط لتطور نظرية "المجال الحيوي Lebensraum"

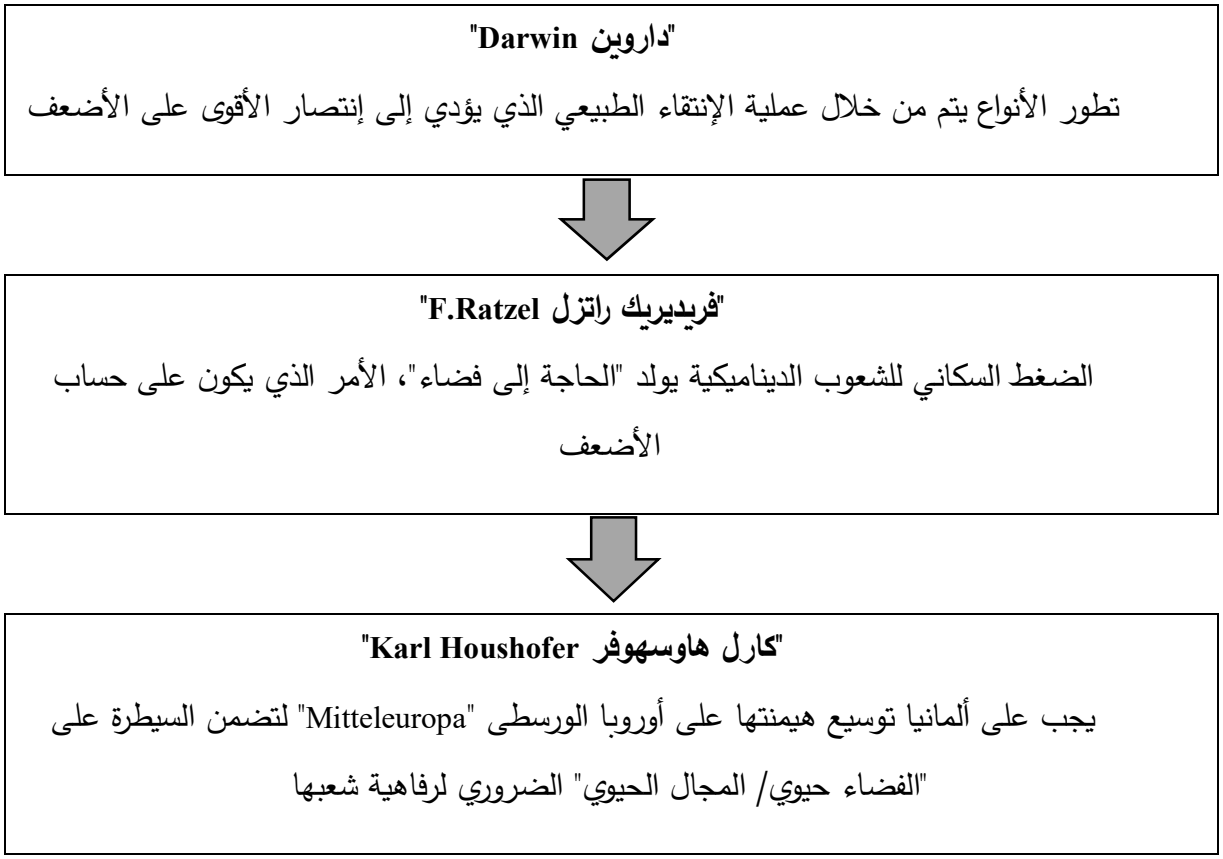

وعليه تجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة المجال الحيوي قد إرتبطت بالتوسع الإقليمي، وهذا ما طبقته الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية داخل الأراضي العربية، ولكن مع عنصرية أشد من العنصرية النازية[1].

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 207.

2.نظرية القوة البرية:

1 – نظرية قلب الأرض: لـ "هارفورد جون ماكندر Halford John Mackinder" (1861 – 1947)

يعد السير "هارفورد جون ماكندر Halford John Mackinder" (1861 – 1947)، أشهر جيوبوليتيكي بريطاني بشهادة "هاوسهوفر" الذي إعتبر نظريته أعظم النظريات الجغرافية العالمية جميعا، والتي حاول فيها خدمة الإستعمار البريطاني في نظريته الجغرافية والدفاع عن مصالح الإمبراطورية البريطانية في أوروبا والعام، وتعتبر نظرية "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" التي صاغها إحدى النظريات الأكثر شهرة في مجال صراع القوى العالمية[1]، وذلك من خلال مقالة له بعنوان "محور الإرتكاز الجغرافي للتاريخ The Geographical pivot of History"، والتي قدمها إلى الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في لندن عام 1904[2].

يعتبر "ماكندر" في نظريته "الجزيرة العالمية" أو"قلب الأرض" التي نشرها عام 1904م في المجلة الجغرافية، أول من إستطاع أن ينظر إلى العالم ككل في ضوء وحدة الأرض، وأن يشمل العالم كله بنظرة سياسية واحدة تجعل منه نظاما سياسيا متكاملا، فيعد بذلك أول من تكلم عن فكرة كوكبية العالم التي تطرح بشكل جديد في الوقت الحاضر، وإستطاع أن يضع الجغرافيا في خدمة السياسة والإستراتيجية، كما إهتم إلى جانب ذلك بالنظرة الإقليمية التي مثَّلَها بتقسيم العالم على ثلاثة أقاليم إستراتيجية كبرى هي: قلب الأرض، الهلال الداخلي، والهلال الخارجي، متخذا الموقع بالنسبة لأرض القلب أساسا لهذا التقسيم[3].

لقد وضع "ماكندر" تصورا لقارات العالم القديم أوروبا وآسيا وإفريقيا كتلة يابسة ضخمة متصلة إتصالا بريا كاملا أطلق عليها إسم "الجزيرة العالمية World Island" ولاحظ أن هذه الجزيرة العالمية تُكوِّن ثلثي مساحة اليابسة كليا، وإن الكتل اليابسة الأخرى تُكوِّن الثلث الباقي، وتحيط بالجزيرة العالمية المنطقة الممثلة في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأستراليا، وإعتبرها جزرا تحيط باليابسة تغطي نحو 12/1 من مساحة العالم، ويرى "ماكندر" أن ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه في حين أن مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة العالم، ومثلما يرى في الكتلة اليابسة بين القارات الثلاثة للعالم القديم إتصالا بريا متكاملا، لاحظ أيضا إتصال البحار ببعضها فأطلق عليها إسم "المحيط العالمي World ocean"، ويشير إلى أن الجزيرة العالمية من

---

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 67.

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص. 311.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 168.

أفروأوراسيا والتي يتوسطها البحر الأبيض المتوسط يقطنها 16/14 من سكان العالم، أما الجزر المحيطة الأخرى فيسكنها 16/1 من سكان العالم، ويسكن هذه الجزر الخارجية التي ذكرناها أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا نحو 16/1 من سكان الكرة الأرضية[1]، وكتبسيط لما ورد ذكره هو أن "ماكندر" قد وجد أن الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، بينما تشغل اليابسة ربع مساحتها فقط، كما وجد أن قارات العالم القديم الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا) تشغل ثلثي مساحة اليابس، ثم لاحظ أن هذه القارات الثلاث يسكنها من سكان العالم نحو 90%، بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى 10% من سكان العالم[2].

لقد أطلق "ماكندر" على المنطقة الوسطى من "الجزيرة العالمية World Island" إسم "منطقة الإرتكاز Pivot Area"، وقد عدلها فيما بعد وأضافها إلى منطقة "قلب العالم/ Heartland"، وقد حدد "ماكندر" إمتدادات هذه المنطقة المضافة إلى منطقة "قلب العالم/ Heartland"، والتي عدها مفتاح "الجزيرة العالمية" بأنها تمتد من نهر الفولغا في الغرب إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان وبلوجستان في الجنوب، ويرى "ماكندر" بأن أرض "قلب العالم" تتميز بأنها منطقة سهلة كبيرة الإتساع، وتقع معظم منطقة "قلب العالم" في روسيا وجزءا من غرب الصين ومنغوليا وأفغانستان وإيران، عدا المناطق الساحلية في الأخيرتين، وتحيط بالمنطقة من الجنوب والشمال صعوبات تضاريسية أو مناخية وتتخللها جبال الأورال، ويغلب عليها طابع السهول في المناطق الشمالية وكذلك الوسطى والغربية، فهذا السهل الواسع يتصف بالتصريف الداخلي، أما التصريف الخارجي لهذا السهل فهو بإتجاه المنطقة المتجمدة الشمالية، ويتمثل ذلك بإنحدار ثلاث من أكبر أنهار العالم وهي "لينا" و"ينساي" و"أوبى" نحو الشمال مارة بذلك من خلال سيبيريا إلى الساحل، فهذا الإقليم إذن يكون بعيدا عن خطوط الملاحة البحرية والنهرية، ومما يزيد مناعته ضد هجوم القوة البحرية هو تجمد سواحله الشمالية طوال السنة تقريبا بإستثناء مدة قصيرة خلال الصيف، فمما يزيد من حماية هذا المحور هو موقعه الجغرافي المركزي بالنسبة لروسيا والقسم اليابس من الكرة الأرضية، فضلا عن سعة مساحته وإحاطته بالحواجز الجبلية والهضاب والصحاري من الشرق والجنوب، ولكنه مفتوح من الجهة الغربية، وقد أكد "ماكندر" على سهولة الحركة في هذا السهل المنبسط الواسع وتوقع بأن إنتشار السكك الحديدية عليه في المستقبل وفتح أجواءه بالطرق الجوية سيزيد من إمكانية الحركة فيه ويزداد ضغطه بإتجاه الأطراف والتوسع في كافة الجهات،

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 169.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 208.

ومن مقاييس قوته حسب ما يرى "ماكندر" هو أنه مغطى بحشائش الإستبس ويعد موطن الجماعات الرعوية المتجولة، وكان تاريخيا منطلقا للهجمات التي شنتها تلك الجماعات ضد المناطق المجاورة، وتأثير ذلك أي تلك الغارات والهجمات في التاريخ قد كان في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وفي أوروبا بينما لم يسجل التاريخ بأن لذلك المحور أو الإقليم غزوات في الخارج فيعطي لروسيا ميزة الدفاع بالعمق من كسب الوقت خلال عملية التراجع[1].

لقد تطرق "ماكندر" في توضيح نظريته إلى ما يحيط بمنطقة القلب، فأطلق على المنطقة التي ترتبط أو تحيط أو تتصل مباشرة بأرض القلب "منطقة الهلال الداخلي"، ثم يأتي بعدها "منطقة الهلال الخارجي"، ويمتد الهلال الداخلي من الدول الإسكندنافية إلى منشوريا، ومن خصائصه أن أنهاره تنتهي عند المحيطات، وإن دوله يمكن الوصول إليها من البحر، أما الهلال الخارجي فتفصله البحار عن الهلال الداخلي، بمعنى أن الهلال الداخلي الذي يأخذ شكل القوس الأرضي الذي يطوق منطقة القلب الأرضي (قلب العالم) يتكون من سواحل أوروبا وصحراء شبه جزيرة العرب، والشرق الأوسط وسواحل جنوب شرقي آسيا والهند والقسم الأكبر من الصين، ويتوسط بين البحر والبر، ويرى "ماكندر" بأن العلاقة الجغرافية والإرتباط الجغرافي بين القلب والهلال الداخلي، والمتمثل في إستمرار ضغط المحور الأرضي على الهلال وسواحله، سيزيد من سهولة الحركة، أما الهلال الخارجي أو ما أصطلح "ماكندر" على تسميته بـ "الهلال الجزري"، فيتكون من دول تعتمد في قوتها على البحر وتشمل الجزر الساحلية الصغيرة والجزر الكبيرة مثل الجزر البريطانية واليابانية، كما يشمل قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية[2].

يرى "ماكندر" أن "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" هو المجال الأوراسي (الأوروبي – الآسيوي) الذي هو عبارة عن سهول داخلية محمية طبيعيا، والتي تمتد من بحر البلطيق والبحر الأسود غربا إلى نهر الينسي شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي حتى جبال الهمالايا جنوبا، حيث يتمتع هذا السهل بإمكانات هائلة من الموارد الطبيعية، وأنه لا يمكن مهاجمة الدولة التي تشغله إلا من جهة الغرب (بحر البلطيق والبحر الأسود)، بينما تتمتع منطقة "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" بحماية أرضية وذلك من خلال سلاسل جبلية وصحاري جنوبا والمحيط المتجمد شمالا، ويرى "ماكندر" أن منطقة "قلب العالم" أو "الهارتلاند

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 169 – 170.

2 – نفس المرجع، ص ص. 170 – 171.

Heartland" تحيط به "جزيرة العالم World Island"، وهي هلال داخلي أو هامش ممتد من غرب أوروبا مرورا بالبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا وصولا إلى جنوب شرق آسيا والصين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن "جزيرة العالم هي آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأن جزيرة العالم محاطة بالهلال الخارجي، وهو يشمل القارة الأمريكية وأستراليا أي العالم الجديد[1]، وعليه فقد إعتبر "ماكندر" أن قارات العالم القديم الثلاث هي قارة واحدة ضخمة معبرا عنها باسم "جزيرة العالم World Island"، ويرى "ماكندر" أنه من يستطيع أن يسيطر على هذه الجزيرة فإنه يستطيع أن يسود العالم، وأن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية بحكم أن الأخيرة ستكون مسيطرة على هوامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية مثل جبل طارق وعدن وبومباي وسنغافورة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن؛ القوة البرية بما تمتلك من إمكانات بشرية وموارد طبيعية ستكون في مركز أقوى يمكنها من غزو أية قارة أخرى أو جزيرة خارجية وفرض السيطرة عليها[2]، وقد لخص "ماكندر" مغزى نظريته في ثلاثيته المشهورة التالية:

1. إن من يتحكم في شرق أوروبا (البوابة إلى قلب الأرض)، سيتحكم في قلب الجزيرة العالمية.
2. وإن من يتحكم قلب الجزيرة العالمية، سيتجكم في الجزيرة العالمية.
3. وإن من يتحكم في الجزيرة العالمية سيتحكم في العالم كله.

وعلى هذا فقد أصبحت المناطق الحاجزة بين الجرمان (الألمان) والسلاف الممتدة من إستونيا إلى بلغاريا في رأي "ماكندر" مفتاح السيطرة العالمية، وهي بذلك مناطق مفتوحة لكل من النفوذين الألماني والروسي[3].

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 68.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 208.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 172.

خريطة رقم 01: نظرية قلب العالم حسب ماكندر لعام 1904م

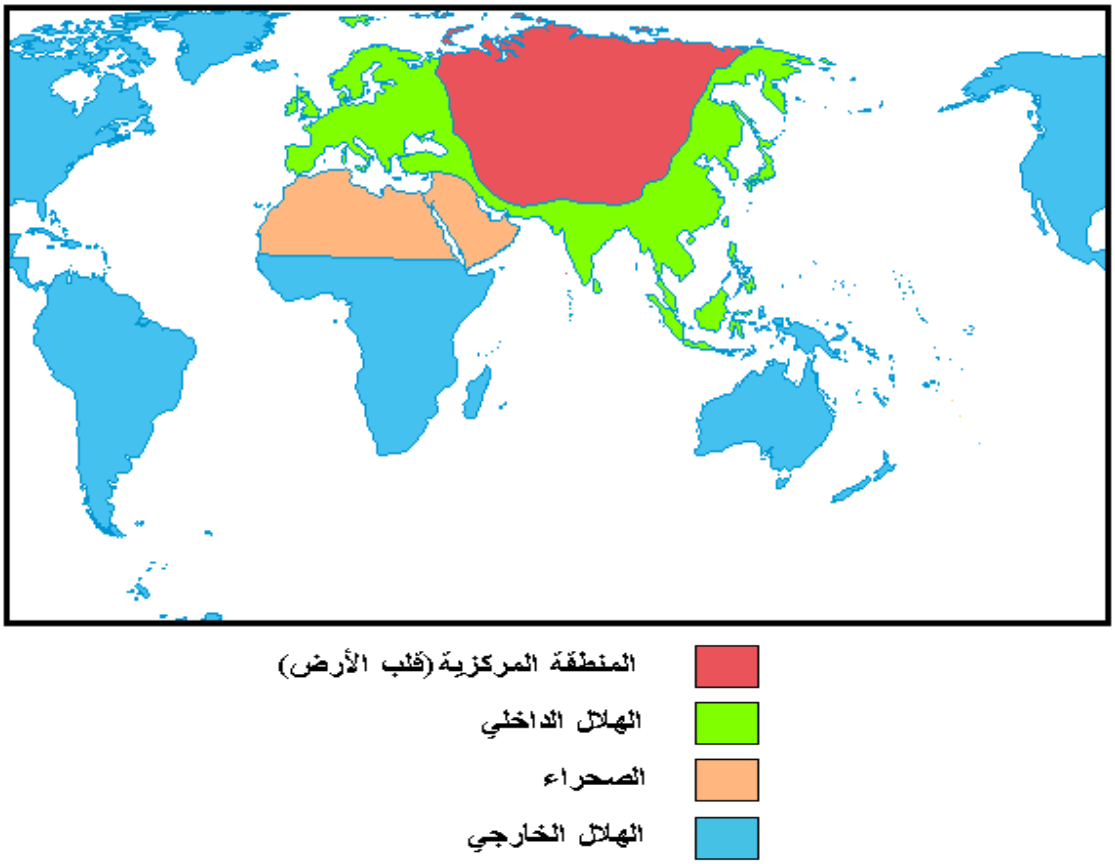

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map01.GIF_cvt.htm

إلا أن "ماكندر" قام بإدخال بعض التعديلات على نظريته عام 1919م، وذلك أثناء إنعقاد مؤتمر الصلح في "فيرساي" بالقرب من باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى- تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد شارك في الإعداد لمؤتمر فيرساي – ، وذلك عندما مد حدود "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" نحو الغرب لتشمل كل من أوروبا الشرقية بما تحويه من موارد إقتصادية وسكان، كما أدمج في "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" مناطق التبت وأعالي الأنهار الصينية والهندية[1]، وقد ألف كتابا ضمنه هذه التعديلات بعنوان

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 69.

"المثل الديمقراطية والواقع Democratie Ideals and Reality"، وخط في كتابه ما يلي: "ما الذي سيحدث لقوى البحر فيما لو قامت القارة العظيمة بالتوحد سياسيا ذات يوم، لتصبح أساس الأرمادا* التي لا تقهر؟"[1].

في هذا التعديل مد "ماكندر" حدود نطاق "قلب العالم/ الهارتلاند" نحو الغرب، ليشمل قسما من إسكندیناوه ويخترق من شبه جزيرة جوتلاند، ويمتد عبر وسط أوروبا على إمتداد جبال دالماشيا وعبر مضيق الدردنيل ومعظم آسيا الصغرى، أي أنه أضاف كل أوروبا الشرقية بما تحويه من موارد إقتصادية وسكان، وكذلك أدمج في قلب العالم مناطق التبت وأعالي الأنهار الصينية والهندية في منغوليا والتبت[2]، كما شخص "ماكندر" قلب آخر ومنطقة إرتكاز أخرى ولو أنها أقل أهمية من منطقة القلب والإرتكاز الأساسية[3]، وسماها "القلب الجنوبي" وتتكون من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي عبارة عن ذلك الحد الطبيعي المنيع الذي يفصل الجنسين الأبيض والأسود، حيث تفيض مياه هذا القلب من الهضاب الداخلية إلى كل من النيجر والكونغو والزمبيزي والأورانج واللمبوبو، إذ تصلح الأجزاء العليا لهذه الأنهار كلها للملاحة إلى مسافات طويلة تبلغ مئات الأميال، وتقل صلاحية هذه الأنهار بالقرب من مصباتها بسبب وجود الشلالات، كما أن ثمة وجه آخر للشبه بين منطقتي القلب الشمالية والجنوبية، ذلك أن كلا منها يوجد به غابات وحشائش كثيرة، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي بعضهما ببعض عن طريق جسر بلاد العرب، وحسب "ماكندر" فبلاد العرب هي تلك التي تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقا، وهي مسافة تبلغ 800 ميل، وكذا من سفوح جبال طوروس شمالا إلى خليج عدن، أي ما يبلغ 1800 ميل، وتمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية فيها، وهي نهر النيل والبحر الأحمر ثم نهر الفرات والخليج العربي، كما إعتبر أن بلاد العرب نفسها تكون طريقا بريا بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي[4]، إلا أن رؤية "ماكندر" لإمتداد الدول العربية ما بين نهر النيل غربا وإلى نهر الفرات شرقا هو خطأ فادح وقع فيه "ماكندر"، لأن البلاد العربية تمتد إلى أبعد من هذه الحدود[5].

---

*الأرمادا: (من الإسبانية Armada): أسطول أو عمارة بحرية، كما تعني تجمعا كبيرا لبواخر وطنئرات ودبابات تتحرك بتنسيق مشترك.

1 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 90.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 211.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 172.

4 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 213.

5 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 173.

خريطة رقم 02: نظرية قلب العالم حسب ماكندر المعدلة عام 1919

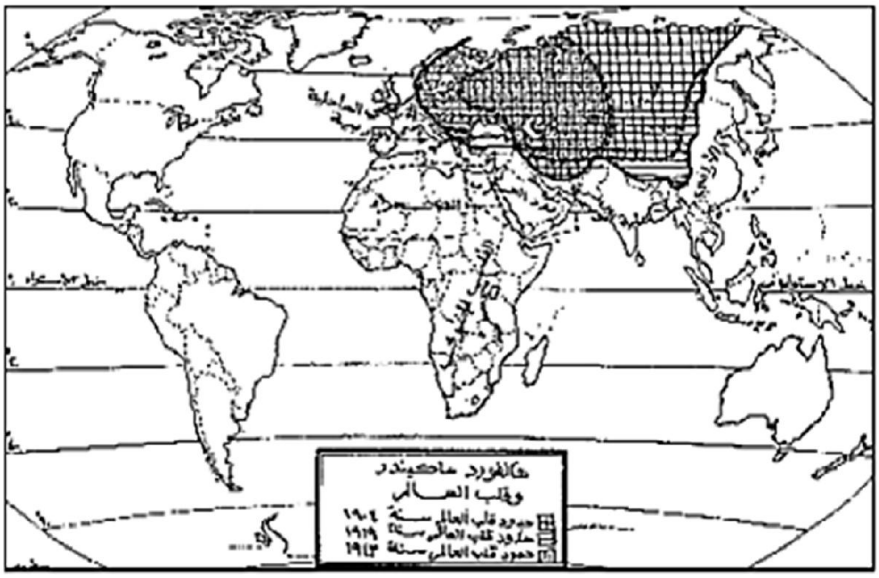

المصدر: http://www.almerja.com/reading.php?idm=35683

وقبل وفاته بأربع سنوات أعاد "ماكندر" صياغة أفكاره عن نظرية "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" عام 1943م، وذلك في مقال نشره بعنوان "الكوكب المستدير وغزو العالم" في مجلة الشؤون الخارجية في عددها الخاص بشهر جوان 1943م، حيث إتسمت أراءه فيه بالواقعية عن ذي قبل[1]، حيث إقتطع من "قلب العالم – الهارتلاند Heartland" أراضي سيبيريا الشرقية الممتدة وراء نهر "الينسي"، وأطلق على تلك الأراضي السوفياتية القليلة السكان إسم "Lenaland" على إسم نهر "لينا" وبالتالي أخرج هذه الأرض من الهارتلاند إلى الهلال الداخلي، كما أشار "ماكندر" عام 1943م إلى أقاليم في العالم لها أهمية مستقبلية سوف تكون ذات أهمية إستراتيجية في مواجهة "الهارتلاند" ومنها الإقليم الأطلسي الشمالي[2].

ومن خلال تعديله لعام 1943م وجد أيضا "ماكندر" أن 12/9 من مساحة الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تشغلها سوى 12/3 من مساحتها، كما لاحظ وحدة البحار وإتصالها ببعضها البعض مما يبرر أن نطلق عليها جميعا إسما واحدا هو "المحيط العالمي World Ocean" بدلا من تعدد أسمائها: الأطلنطي والهادي والهندي والمتجمد الشمالي والمتجمد الجنوبي، وقد تبدو "جزيرة العالم" التي يحيط بها المحيط

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 212.

2 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 69.

العالمي غريبة على آذان من اعتادو التقيد بالتوزيعات الجغرافية على إعتبار أنها قارات ومحيطات، ولكن هذه الحقيقة تتضح إذا نحن تذكرنا أن أوروبا ما هي إلا شبه جزيرة لآسيا لا يفصلها عنها سوى جبال الأورال، ومثلها في ذلك مثل الهند التي تكون هي الأخرى شبه جزيرة صغيرة لآسيا، تفصلها جبال الهيمالايا عن بقية القارة[1].

أما إفريقيا فتواجه أوروبا وتطل عليها بسواحل البحر الأبيض المتوسط لمسافة 3800 ميل، وهي تتصل في الوقت نفسه بقارة آسيا إتصالا كاملا عن طريق برزخ السويس، وإتصالا غير كامل عن طريق مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولا يفصل بينهما سوى مضيق جبل طارق الذي يمثل المدخل الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ويفصل بين جنوب إسبانيا وشمال المغرب ويتراوح إتساعه ما بين 12 – 36 كم، كما أن إصطلاح "Mediterranean" أي البحر الأبيض المتوسط؛ إسم ملائم لهذا البحر، لأنه مصطلح مركب من عبارة لاتينية معناها البحر الذي يتوسط اليابس، واليابس هنا هو أوروبا وآسيا وإفريقيا[2].

ويمكن ملاحظة أن التعديل الذي وضعه "ماكندر" عام 1943م عدَّ فيه إلى أن التهديد لـ "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" يأتي من الإتحاد السوفياتي وليس من ألمانيا، وأكد أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي للقلب وإنما على البناء الصناعي أيضا، كما إستحدث مصطلح الحوض (الأوسط) شمال الأطلسي بين غرب أوروبا وشرق الولايات المتحدة الأمريكية، وأكد بأنه لو خرج السوفيات منتصرين من الحرب العالمية الثانية سيصبحون أعظم أو أكبر قوة برية في العالم، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن "ماكندر" عام 1943م قد نقل أالهمية الجيوبوليتيكية لـ "قلب العالم" أو "الهارتلاند Heartland" من مجرد الإعتماد على الموقع والإرتباط بالأراضي وسهولة الحركة للقوى القارية، إلى الإعتماد على السكان والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة، كما أنه من الملاحظ أنه في عام 1904م لم يعط أهمية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه في آراءه عام 1943م قد أعطاها أهمية واضحة[3]، ولعل من المفيد أن نشير إلى أن "ماكندر" قد تخوف من نشوء دولة في القلب فتتمكن من تكوين إمبراطورية عالمية وبذلك تصبح "جزيرة العالم" قاعدة برية وبحرية وجوية مهمة، يدين لها العالم بأسره بالولاء، وكان يرى أنه من الممكن ذلك لو أن

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 212.

2 – نفس المرجع، ص ص. 212 – 213.

3 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 174.

ألمانيا إتحدت مع روسيا اتفاقا أم غزوا، كما إعتقد "ماكندر" أن سلاح الجو لصالح القوة البرية أهمية أكثر من القوة البحرية، وأكد على أن استخدام الطرق البحرية لا يتم إلا من خلال إشراف القوة البرية، وقد أكد أيضا على أن عهد الدول البحرية قد انتهى وأن تاريخ العالم ليس إلا صراعا بين القوى البرية والقوى البحرية وأن السيادة ستكون للدول البرية[1].

يرى "ماكندر" أن الدول التي تستطيع أن تضع يدها على قلب العالم ستكون هي الدولة العظمى في العالم، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

1 – أن هذه الدول ستكون في منأى عن أي هجوم إلا من ناحية الغرب.

2 – تتمتع هذه الدولة بأمان كاف يتيح لها إستغلال مواردها وإمكاناتها، وتصبح دولة متقدمة في مجالات الزراعة والتعدين والصناعة، ومن ثم تصبح قوة إقتصادية كبرى لا تستطيع أي دولة منافستها.

3 – ستستطيع هذه الدولة أن تبني قوة عسكرية عظمى تتيح لها الزحف في كل الإتجاهات، ومن ثم تستطيع أن تتوسع في مجالها إلى أقصى حد، ففي أوروبا تتوسع غربا وجنوبا، وفي آسيا شرقا وجنوب شرق، ثم إلى بقية الجزيرة الكبرى، وأما بقية العالم فسيكون أمره سهلا[2].

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 116.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 210.

خريطة رقم 03: نظرية "ماكندر" المعدلة لعام 1943

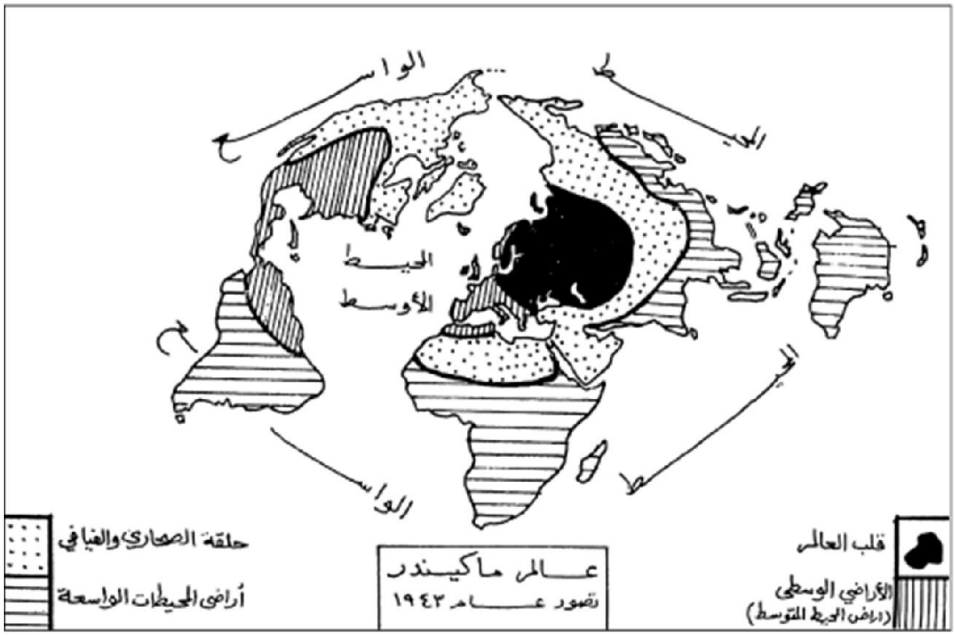

المصدر: https://www.hindawi.org/books/81426250/1.4/

لم تحظى نظرية "ماكندر" بالقبول في وطنه، وإنما نالت شهرة كبيرة في ألمانيا النازية، وتلقفتها مدرسة الجيوبوليتيك في ميونخ برئاسة الجنرال "كارل هاوسهوفر"، الذي إعتبر مقالة "المحور الجغرافي للتاريخ" أعظم النظريات الجغرافية العالمية جميعا، وأكد أنه لم ير قط شيئا أعظم من هذه الصفحات القليلة كرائعة جيوبوليتيكية، وهو ما جعل "هاوسهوفر" يدعو إلى تحالف ألماني – سوفياتي في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، من خلال التأثير على تلميذه "رودولف هيس R.Hess" الذي ألهم "أودولف هتلر" بدوره بالكثير منها[1]، بهدف الوصول إلى وضع اليد على أرض قلب العالم الواقع بين آسيا وأوروبا، وهو ما يشير إلى المكانة التي كانت تتمتع بها نظرية "ماكندر" الإستراتيجية في صراع القوى العالمي[2].

1 – محمد رزيق، مرجع سابق، ص. 74.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 175.

وقد إعتقد "ماكندر" أن سلاح الجو هو لصالح القوة البرية أكثر من القوة البحرية، وأكد على أن إستخدام الطرق البحرية لا يتم إلا من إشراف القوة البرية، وقد أوضح بأن عهد الدولة البحرية قد إنتهى، وأن تاريخ العالم ليس إلا صراعا بين القوى البرية والقوى البحرية وأن السيادة ستكون للدول أو القوى البرية[1].

وعلى الرغم من أهمية وتأثير نظرية وأفكار "ماكندر" إلا أنها تعرضت إلى إنتقادات عديدة منها:

1 – إن الموقع الجغرافي الذي إستخدمه "ماكندر" في تحديد قلب الأرض والهلالين الداخلي والخارجي لا يصلح بمفرده لهذا الغرض، وأن الأفضل منه هو إستخدام المعيار الحضاري المتمثل في درجة التطور الصناعي والتكنولوجي ومستوى التقدم الإجتماعي والإقتصادي، وعلى الرغم من كبر مساحة "قلب الأرض/ الهارتلاند" وضخامة موارده فإن قدرا كبيرا منه لا قيمة حضارية له إلا من حيث الثروة المعدنية والعمق الإستراتيجي، وقد علق "ماكندر" إهتماما كبيرا على السكك الحديدية في تطوير منطقة "قلب الأرض/ الهارتلاند"[2].

2 – التطور الحاصل في القوة الجوية عمل على كشف منطقة "قلب الأرض/ الهارتلاند" للغزو وسلبه مناعته وحمايته الطبيعية وعمقه الإستراتيجي، كما جعل حدوده الشمالية والجنوبية قريبة المنال، كما أن التطورات التكنولوجية في مجال الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات، من حيث مداها وسرعتها وقوة تدميرها ودقة توجيهها وتخطيها للعقبات لتصل إلى غايتها من دون الحاجة إلى تقابل القوات العسكرية؛ كل ذلك أضعف من قيمة أرض القلب الإستراتيجي ومناعتها وحمايتها الدفاعية.

3 – في انتقاده لـ "ماكندر" يرى "فيرجيف" أن اليابسة عبارة عن جزيرتين عظيمتين هما جزيرة متوازية الأضلاع تمثل العالم القديم وجزيرة أخرى عبارة عن الأمريكيتين وكلتاهما تقعان في محيط عظيم أو كبير، وينقسم متوازي الأضلاع هذا على قسمين تفصلهما الصحراء أكثر مما يفصلهما البحر.

4 – كما أن التطور العقائدي قد يغير كثيرا من أبعاد الصورة التي رسمها "ماكندر"[3].

ولكن وعلى الرغم من كل تلك الإنتقادات، نجد هناك إعترافا صريحا من جانب واضعي الإستراتيجيات الحديثة في الدول الغربية والأطلسية، إذ يرون بأن "ماكندر" كان على حق في آراءه إذ لم تتمكن ألمانيا من السيطرة على الأراضي الحاجزة بين الجرمان والسلاف، وأصبحت هذه الأراضي من البلطيق إلى البلقان كلها

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 175.

2 – نفس المرجع، ص ص. 175 – 176.

3 – نفس المرجع، ص. 176.

في دائرة النفوذ السوفياتي، الذي كان مؤهلا بحكم موقعه في "قلب العالم/ الهارتلاند" لحكم هذه الأراضي، بعد إنتقادهم له بأن "قبل العالم/ الهارتلاند" ليس مؤهلا لحكم العالم تأهيلا تاما، كما أن آراء "ماكندر" قد أثرت في الخطط الأنجلو – أمريكية، فكل الأحلاف إبتداءا من حلف شمال الأطلسي إلى حلف جنوب شرق آسيا ما هي إلا محاولات مخططة لتطويق منطقة "السويداء" والسيطرة على الهلال المحيط بها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية برزت على السطح أحداثا جديدة في دول العالم أثارت الشكوك حول آراء "ماكندر" بشكل عام وصحة تطبيقها في العصر الحالي، ومنها ما تشهده منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل عام من أحداث، وما شهدته مناطق جنوب شرق آسيا وهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام، وظهور قوة الصين ذات المرتكزات الطبيعية والبشرية التي تؤهلها لتكون قوة عالمية مؤثرة في منطقة الهلال الداخلي[1].

الجدير بالإشارة هنا أيضا أن أفكار وطروحات "ماكندر" لا تزال تلقى إنتقادات حتى في القرن الواحد والعشرين، ففي دراسة قدمها "رود Rod Lyon" حول إختيارات أفضل 20 دولة دفاع في العالم بعنوان: "Near or far? The choices of a top 20 defence nation" والتي ينكر فيها سيطرة الدول الواقعة في "قلب العالم/ الهارتلاند" التي قدمها "ماكندر"، حيث يرى بأن هناك 20 دولة كبرى* في العالم أي المعروفة بمجموعة العشرين (G 20)، وهي التي يعيش فيها أكثر من نصف الدول الـ 17 من مجموع العشرين إما في جزيرة العالم أو على المحيطات المحيطة بها، ويبرر موقفه بأنه لا تحتاج هذه القوى إلى وضع رؤيتها الإستراتيجية بعيدا، للعثور على أولوياتها الإستراتيجية، وعليه أورد يقول: "نحن عالميون لأنه من مصلحتنا الإستراتيجية أن نكون كذلك"[2].

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 176 – 177.

*20 دولة كبرى: أو مجموعة العشرين (G 20) هي الدول التي تعرف بالدول الأعلى إقتصادا في العالم.

2 – Rod Lyon, "Near or far? The choices of a top 20 defence nation", 11 Nov 2014, The Australian Strategic Policy Institute" (ASPI), The Strategyist, (25/02/2020), see the link: https://www.aspistrategist.org.au/near-or-far-the-choices-of-a-top-20-defence-nation/

2 – نظرية إطار الأرض: لـ "نيكولاس جون سبيكمان Nicholas John Spykman" (1893 – 1943)

عند الحديث والبحث في نظرية القوة البرية في الجيوبوليتيك من البديهي التعريج على أفكار "نيكولاس جون سبيكمان Nicholas John Spykman" (1893 – 1943) الهولندي المولد، الأكاديمي الأمريكي وأستاذ العلاقات الدولية والذي شغل منصب مدير معهد العلاقات الدولية في جامعة "ييل Yale" الأمريكية، وقد كان كذلك صحفيا مهتما بالشرق الأوسط وآسيا، كما كان يدرس علم السياسة في جامعة كاليفورنيا، وهو معروف بأنه المُنظِّر للعقيدة الأمريكية الخاصة بالإحتواء "Endiguement" أو "Containment" بوجه خاص، والتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيقها في مرحلة الخرب الباردة، وإن كان التدرج في فكر "سبيكمان" في عقيدة ليس قائما بذاته إلا جزئيا، كما يعد "سبيكمان" أحد الرواد الأوائل للنظرية الواقعية وأحد منظري العلاقات الدولية، والذي ركز في أبحاثه على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة الدولية، والاهتمام بالجغرافيا السياسية كحقل حيوي في تفسير العلاقات الدولية وطرق تفاعل الأطراف الدولية ضمن النظام الدولي[1].

ويعد "سبيكمان" أيضا من رواد المدرسة الأمريكية الحديثة في الجيوبوليتيكا، وعيه فقد عرف الجيوبوليتيكا أو الجيوبوليتيك بأنها "وضع سياسة السلامة والأمن للدولة على أساسا العوامل الجغرافية"، لذا فإنه يرى بأن دراسة الموقع الجغرافي للدولة يعتبر ذا جانب كبير من الأهمية لفهم سياستها الخارجية، والسلام في رأيه لا يكون مدعما إلا بالقوة لذا برأيه لا تستطيع وضع أسسه سوى الدول الكبرى، وقد كان "سبيكمان" مدركا لعامل الزمن في الجيوبوليتيك، فمركز الدولة الجيوبليتيكي يتوقف على موقعها الجغرافي الثابت، وعلى علاقة هذا الموقع بمراكز الثقل في السياسة العالمية، ولما كانت مراكز الثقل هذه في تغير فإن قيمة الموقع الجغرافي للدولة أيضا في تغير[2].

لقد طرح "سبيكمان" أفكاره ولا سيما تعديله أو إنتقاده لفكرة "ماكندر" حول "قلب الأرض/ الهارتلاند"، وذلك من خلال كتابه "جغرافية السلم The Geography of Peace" الذي طبع بعد وفاته بمدة قصيرة جدا وتحديدا في عام 1944م، وقد اهتم "سبيكمان" بالقوة ودورها في العلاقات الدولية وبأهمية التحليل الجيوبوليتيكي في تشكيل منهاج يمهد لسيادة السلم العالمي، في وقت كانت فيه الحرب العالمية الثانية قد احتلت الصدارة في الشؤون

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص ص. 314 – 315.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 177 – 178.

الدولية، لذا رأى "سبيكمان" بأنه لا يمكن تحقيق السلام أو السلم إلا بإقامة ضمان أمن جماعي بين الدول، وقد يتمثل بإقامة منظمة دولية يكون لها التأثير الكافي لتنجز مهمتها أو قد يكون ذلك من خلال تشكيل نوع من التنظيم الدولي الذي يؤدي إلى توازن القوى، ولكنه في الوقت ذاته قد وجه إنتقادات لعصبة الأمم آناذاك، فيرى "سبيكمان" أن ظهور مشكلة الأمن تعود إلى عدم المساواة في توزيع القوة العسكرية بين الدول التي تعيش في مجموعة دولية ولكن من دون حكومة دولية، وإن عدم وجود سلطة دولية عليا يتيح للدول الحرية في علاقاتها الخارجية، وهذا هو أحد أسباب الصراع بين الدول للوصول إلى القوة، ومن أجل الوصول إلى تحقيق السلام العالمي يرى "سبيكمان" بأن هناك ثلاثة طرائق لذلك وهي:

1. الطريقة الفردية وبموجبها تبذل كل دولة ما في وسعها لتحقيق أمنها القومي.

2. طريقة التعاون الثنائية من خلال الإتحادات أو على أساس تقديم المساعدات.

3. طريقة الأمن الجماعي القائم على أساس المسؤولية الجماعية[1].

وفيما يتعلق بآراء "سبيكمان" وأي نوع من القوة يؤيدها ويفضلها ويدعو إليها، نجده يتفق مع "ألفرد ماهان" – والذي سنتطرق إلى أفكاره في نظرية القوة البحرية لاحقا – في إستراتيجيته التي تقوم على مناهضة ومعارضة تفوق أو سيادة "قلب الأرض/ الهارتلاند"، ولكنه لا يعني أنه يفضل أو يدعو إلى القوة البحرية، إذ أنه لم يتفق مع "ماهان" في سيادة القوة البحرية بل بقي متأثرا في كل أفكاره وبعمق بأفكار وآراء "ماكندر" بكل شيء ما عدا النتائج السياسية[2]، فبعد أن درس "سبيكمان" بكل اهتمام أعمال "ماكندر" تقدم بصياغته لمخطط جيبوليتيكي أساسي يختلف قليلا عن أنموذج "ماكندر"، وكانت فكرة "سبيكمان" الأساسية تقوم على أن "ماكندر" قد بالغ في تقييم الأهمية الجيوبوليتيكية لقلب العالم/ أو الهارتلاند Heartland، فكان "سبيكمان" يرى أن التاريخ الجغرافي لـ "الإطار القاري/ Rimland" قد تكوَّن من تلقاء نفسه، وليس بتأثير "رُحَّل اليابسة" حسب ما رأى "ماكندر"، وفي رأي "سبيكمان" فمنطقة "الإطار القاري/ Rimland" هي مفتاح السيطرة العالمية[3].

هذا يعني أن "سبيكمان" قد درس وتفحص بدقة آراء "ماكندر" فرأى أن "قلب العالم/ الهارتلاند" حسب رأي وقول "ماكندر" أو الذي حدده؛ يحتل إقليم جغرافي لا يتمتع بأي صفات تأهله لهذه القيادة أو المركز

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 178 – 179.

2 – نفس المرجع، ص. 179.

3 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 106.

الخطير الذي وضعه فيه "ماكندر"، فقد كان وحسب رأي "سبيكمان" قلبا ميتا لا ينبض بالحياة، ويطل من الشمال على مياه متجمدة ويقع جزء كبير منه في المنطقة القطبية، ثم منطقة الغابات الصنوبرية، كما يتكون جزء كبير آخر منه من صحاري حارة جرداء، كما أن درجات الحرارة فيه منخفضة ومن ثم تكون موارده الزراعية ضئيلة، وما هو موجود من موارد متحركة أو معادن كالحديد؛ متركزة في روسيا الأوروبية وليس سيبيريا وأن هذه الأخيرة هي منطقة تخلخل سكاني، وبذلك إعتقد أن مركز الإتحاد السوفياتي في وقت ما سيضعف نسبيا إذا ما تقدمت كل من الهند والصين لإكتظاظهما بالسكان ولمجاورتهما لمنطقة "قلب الأرض/ الهارتلاند"، فمن هنا تتضح المنطقة التي إرتكز عليها "سبيكمان" وهي على العكس من تركيز "ماكندر"، فقد أوضح "سبيكمان" أن النطاق الذي إهتم به أطلق عليه "حافة الأرض/ الريملاند Rimland"[1].

اقترح "سبيكمان" فكرة "الإطار القاري" (Rimland/ أو إطار الحافة)، والذي يضم من وجهة نظره أكثرية سكان العالم فهو يشمل كل من قارة أوروبا – ماعدا روسيا – وآسيا الصغرى والجزيرة العربية وإيران وأفغانستان وجنوب شرق آسيا وجزء كبير من الصين وكوريا وشرق سيبيريا، حيث يتوصل "سبيكمان" بعد هذا التحديد الجغرافي للمنطقة الأكثر حيوية في العالم[2] إلى إقتراح المعادلة التالية:

"أن من يتحكم في الإطار القاري/ Rimland يستطيع أن يسيطر على منطقة أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم ككل ويقبض مصير العالم بيديه"[3].

وهذا يعني أن التفاعلات الأكثر حيوية يجب أن تشمل منطقة الإطار القاري/ Rimland، سواء تعلق الأمر في بناء الأحلاف العسكرية أو نشر حزام من القواعد أو البحث عن أصدقاء في هذه المنطقة[4]، وفي هذا الإطار يعتقد "سبيكمان" أن حافة أوراسيا ربما تكون أكثر أهمية إستراتيجيا من منطقة القلب أو قلب الأرض في نظرية "ماكندر"، وذلك إذا أمكن إقامة مراكز صناعية ونقاط إتصال حول برها، ولعل هذا التفكير يمثل

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 179 – 180.

2 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 315.

3 – ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص. 106.

4 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 315.

الخلفية التي قامت عليها نظرية "الإحتواء" التي طرحها "جورج كينان" عقب الحرب العالمية الثانية لتطويق الإتحاد السوفياتي[1].

إن نطاق نظرية "حافة الأرض/ الريملاند Rimland" أو الأوراسي الذي إهتم به "سبيكمان"، قد وجد أنه أكثر أهمية من "قلب الأرض/ الهارتلاند"، وقد حدد "حافة الأرض/ الريملاند Rimland" وعنى بها تلك المناطق الساحلية البرية والبحرية التي تتوسط بين "قلب الأرض/ الهارتلاند" والبحار الخارجية التي عبر عنها "ماكندر" بالهلال الداخلي أو الهامشي، وتضم بشكل خاص أوروبا القارية – بإستثناء روسيا – وآسيا الصغرى وشبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبيريا، وقد عد "سبيكمان" كل المناطق التي تضمها "حافة الأرض/ الريملاند Rimland"؛ "مناطق إصطدام" أو التحام أو اندماج (Crush Zones) بين قوة البر وقوة البحر في زمن الحرب، و"مناطق عازلة" (Buffer Zones) بين القوتين في زمن السلم، وقد تعرضت دول "حافة الأرض/ الريملاند Rimland" في الماضي لعدوان القوى البرية ممثلة في روسيا ولعدوان القوى البحرية ممثلة في بريطانيا واليابان، ولهذا فإن على دول هذا النطاق البري والبحري أن تعمل على حماية نفسها على الجبهتين البرية والبحرية[2].

إن تركيز "سبيكمان" على منطقة "حافة الأرض/ الريملاند Rimland" أو الحافات أو الأطراف يرجع في رأيه إلى أهميتها المتمثلة في:

1. أن النطاق أو الإطار أو الريملاند التصادمي أو العازل يضم عدد كبيرا من سكان العالم.
2. يمتاز الإطار أو الريملاند بموارده الزراعية والرعوية والمعدنية الغنية والمتنوعة.
3. يمتاز الإطار أو الريملاند بأنه يعد منطقة إلتقاء بين اليابس القاري والبحار الداخلية، وعليه فإنه يتمتع بكثرة الطرق البرية والطرق البحرية الداخلية التي تتلاقى مع بعضها.
4. يجمع الريملاند بين القواعد الجوية الثابتة على الأرض والقواعد الجوية العائمة أو المتحركة في البحار الداخلية[3].

---

1 – جيمس دورتي وروبرت بالستراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة: وليد عبد الحي)، (الكويت/ بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، و المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، ديسمبر 1985)، ص. 48.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 180.

3 – نفس المرجع، ص ص. 180 – 181.

وعليه فإن نتيجة لكل تلك السمات التي يراها "سبيكمان" في "الإطار" أو "الريملاند"، ستكون بالنتيجة معارضة ومعاكسة لمبدأ "ماكندر" الجيوبوليتيكي المذكور سابقا، وسيكون مبدأ "سبيكمان" الذي وضعه في نظريته هو:

1. أن من يتحكم في حافة الأرض/ الريملاند، يتحكم أوراسيا.

2. وأن من يتحكم في أوراسيا، يتحكم في مصير العالم[1].

أما بالنسبة لبريطانيا واليابان وإفريقيا وأستراليا والعالم الجديد أو "الهلال الخارجي" فقد أطلق عليه "سبيكمان" إسم القوى الخارجية، ورأى أن أثر إفريقيا سيكون محدودا نتيجة للظروف المناخية، مما يضعف قواها السياسية، وفي نفس الوقت ركز "سبيكمان" على أهمية موقع الجزر البريطانية والجزر اليابانية كمركزين للقوة السياسية، ترتبط أو تتصل بأوراسيا من الغرب والشرق على التوالي، وأوضح أن تصنيع الصين والهند سيهدد سلامة "قلب الأرض/ الهارتلاند" في المستقبل، وبالنسبة لبقية المناطق التي تمثل القوة الخارجية فقد وجد "سبيكمان" في أستراليا مناطق عازلة بعيدة ونفس الأمر حتى بالنسبة لإفريقيا، أما الولايات المتحة الأمريكية فهي محصورة بين أطراف أوراسيا من الغرب والشرق وتتفوق أوراسيا على أمريكا الشمالية في المساحة كما أنها تضم عشرة أمثال سكانها، ويفصل المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ هذا العالم الجديد عن العالم القديم[2].

وفي رؤيته للموقف الدولي قسم "سبيكمان" العالم على قسمين هما القسم الشرقي ويضم كل من قارة أوراسيا وإفريقيا وأستراليا، والقسم الغربي الذي يتكون من الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، ويقارن "سبيكمان" بين القسمين فظهر له أن القسم الشرقي يطوق الأمريكيتين من حيث الموقع والإتساع والشكل، وأن مساحته مرتين ونصف بقدر مساحة القسم الغربي، كما أنه من حيث السكان أكثر بمقدار عشرة أضعاف في ذلك الوقت[3].

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 128.

2 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 181.

3 – نفس المرجع، ص ص. 181 – 181.

خريطة رقم 04: نظرية إطار الأرض لـ "سبيكمان"

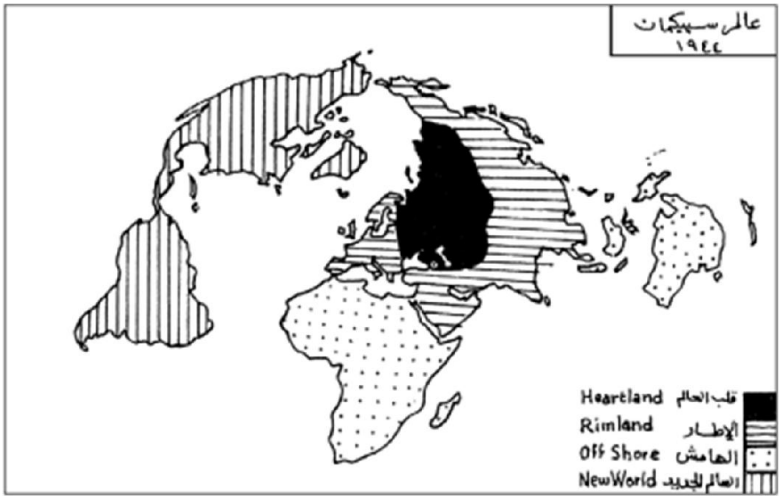

المصدر: https://www.hindawi.org/books/81426250/1.4/

لقد كان "سبيكمان" يخشى من سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية، ومن ثم على منطقة "قلب الأرض/ الهارتلاند" الأوراسي أو الأوروآسيوي وبعدها السيطرة على العالم، فكان يسعى لعقد تحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كقوة بحرية، والإتحاد السوفياتي كقوة برية لمنع ألمانيا من تنفيذ مخططها العالمي، ولكنه في الوقت نفسه رأى في منطقة "حافة الأرض/ الريملاند Rimland" مفتاح السياسة العالمية، وفي معرض تأكيده على الدور الأمريكي رأى "سبيكمان" أن الهدف الرئيسي الذي يجب أن تتطلع إليه الولايات المتحدة الأمريكية في السلم والحرب، هو منع حدوث أي إتحاد بين مراكز القوة في العالم القديم يكون موجها ضدها، فنادى تبعا لذلك بإقامة تحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وبريطانيا للحفاظ على السلام في العالم، فبرأي "سبيكمان" أن هكذا تعاون إلى جانب توازن القوى في أوراسيا يمكن أن يوجد نوع من الإستقرار في العالم[1].

فمع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى ولاسيما في نهاية القرن التاسع عشر، أجرى "سبيكمان" نوعا من الإسقاط التاريخي للبحر الأبيض المتوسط – البحر الذي كان الصراع عليه تاريخيا في وقت لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قد رأت النور – على المحيط الأطلسي، فطرح مفهوما جديدا هو "المحيط الأطلسي Midland Ocean"، بمعنى أن دور المحيط الأطلسي في العالم أضحى بعد أن دخلت القارة الأمريكية في سياق

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 182.

التاريخ البشري الذي شهدته القارات القديمة يماثل من حيث موقعه الإستراتيجي، ما كان عليه البحر الأبيض المتوسط في التاريخ القديم لأوروبا وغرب آسيا وإفريقيا الشمالية، وهنا ينحو "سبيكمان" المنحى الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على العالم حسب رأيه، ومن ثمة يوصي بتحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي وخاصة بريطانيا، بالنظر إلى أن الحضارة الأمريكية الجديدة كما يرى "سبيكمان" هي إمتداد للحضارة الأوروبية الغربية، فمن وجهة نظره أن المحيط الأطلسي بصفته التي يعطيه إياها وهي "المحيط المتوسط" يصبح عاملا مُوحِدا لا عاملا فاصلا بين القارات كما يبدو في الظاهر، ويتحول هنا المحيط الأطلسي في تصور "سبيكمان" إلى نوع من بحر داخلي شأنه في ذلك شأن البحر الأبيض المتوسط في التاريخ القديم، وما يجمعه هذا "البحر الأطلسي" بين القارتين يشكل قارة إفتراضية هي قارة "الأطلنطيد) في إشارة إلى الرؤية الأسطورية التي شغلت الأقدمين وتحدث عنها أفلاطون، وهي رؤية تتعلق بقارة غارت في المياه تدعى "الأطلنطيد" غمرها المحيط الذي يحمل إسمها أي المحيط الأطلسي، فمن منظور "سبيكمان" هذه القارة الإفتراضية التي تتألف من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي رأس العائلة الأطلسية ومركزها العصبي، وقوتها تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك يرى "سبيكمان" بأن المصالح الأمريكية من الضرورات الإستراتيجية لأوروبا الغربية، وهنا يصل إلى التنظير لحلف الشمال الأطلسي الذي طرحه "سبيكمان" وكان سباق فيه، والذي إتضح دوره – أي حلف الشمال الأطلسي – بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك الحلف الذي شكل الأساس أو الأداة المؤسسية التنظيمية العسكرية للمعسكر الغربي، إلى جانب إقامة تحالفات عسكرية أخرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإلى جانب حلف الشمال الأطلسي أقيم حلف بغداد في المنطقة الصحراوية من العالم العربي والشرق الأوسط، وحلف جنوب شرق آسيا في منطقة الرياح الموسمية من آسيا، فكل هذه الأحلاف الثلاثة جاءت متوافقة مع نظرية الإطار أو القطاعات الأساس للأرض المؤطرة أو الإطار، ويمكن إعتبار هذا المنطق الأولي في عمليات الإحتواء، هي جيوسياسية وضعت في خدمة الإيديولوجية بهدف إحتواء الشيوعية، وهنا يؤكد ويصر كل من "جورج كينان" في عام 1946م والرئيس الأمريكي السابق "هاري ترومان" في عام 1947م على تطبيق خاصية أهمية الأرض المؤطرة في مواجهة الشيوعية قبل كل شيء[1].

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 183 – 184.

ولم يقتصر الأمر على الأحلاف فقط، وإنما كذلك على المعاهدات الإنفرادية التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول عديدة في مناطق الشرق الأقصى، كالمعاهدة مع اليابان ومعاهدة فرموزا، وجزيرتي ماتسو وكيموي والمعاهدة مع كوريا الجنوبية وكذلك المعاهدة مع فيتنام الجنوبية – سابقا –، وإذا نظرنا إلى المواقع الجغرافية للدول الأعضاء في هذه الأحلاف العسكرية والمعاهدات الإنفرادية يتضح أنها تتماشى مع المناطق التي حددها "سبيكمان" في نظرية الإطار أو الأطراف/ الريملاند Rimland، ودعا فيها إلى إيجاد قوة عسكرية كبيرة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتسيطر على مناطق الهلال الخارجي، وتضرب طوقا عسكريا متماسكا، فحسب "سبيكمان" إذا ما وجدت تلك القوة وسيطرت على تلك المناطق تكون قد أحكمت سيطرتها على المنطقة المركزية للقلب، وقد أوضحت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تأثير "سبيكمان" وأفكاره في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما توزيع القواعد العسكرية الأمريكية من خلال الحرب الباردة على حافات وأطراف القارات، وهي توضح كيفية إعطاء أهمية إستراتيجية للمحيط المتوسط أي الأطلسي ومحاصرة القارة الأوراسية، وكذا توسيع حلف الشمال الأطلسي نحو الشرق، وهو ما يعني توسيع مساحة منطقة الإطار/ الريملاند Rimland، لصالح قوى البحر[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة الأمريكية تعمد إلى تطبيق أفكار "سبيكمان"، فالحالة المثالية التي يراها حسبه هي القارة المشاطئة للبحر إشارة منه إلى أهمية موقع الصين، فبما أن الصين تستمر في معارضة الإندفاعات الروسية – خاصة فترة القطيعة السوفياتية الصينية – الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى منطق جيوسياسي، فتقوم بدفع الصين لإضعاف الإتحاد السوفياتي وهي السياسة الجديدة وليست تلك الخاصة بالإحتواء في آسيا التي سجلت في فكر "سبيكمان"، وبذلك تضيف الإستراتيجية الأمريكية الأرض المؤطرة أو الإطار الصيني إلى الأرض الجزيرية اليابانية كمحاولة لأخذ قلب الأرض السوفياتية أو الروسية من الخلف مع عدم تجاهل محاولات الإندفاعات الروسية نحو البحار الدافئة[2].

لقد تأثر مفكرين وإستراتيجيين آخرين بفكرة "سبيكمان" من خلال البحث حول إقامة مراكز صناعية ونقاط إتصال حول بر الإطار القاري، وبالتالي ستنتقل القوة المسيطرة إلى الدول الطرفية (التي تصبح بدورها القوة المسيطرة في نظام دولي أوسع) وهو ما يؤدي إلى حدوث تحولات جوهرية في مركز القوة السياسية والإقتصادية،

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص. 184.

2 – نفس المرجع، ص ص. 184 – 185.

وهذه الفكرة قد قادت "أرلوند توينبي Arnold J. Toynbee" إلى صياغة مجموعة من التعميمات في كتابه "دراسة للتاريخ A Stydy of History"، حيث لاحظ "أرلوند توينبي" عندما كتب عن المصير الحزين لأوروبا عام 1930م أن[1]:

"تراجع الدول الأوروبية أمام دول العالم الخارجي هو الخاصية الأكثر وضوحا ما بعد الحرب"[2].

وهذه الدول حسب "أرلوند توينبي" ذات حجم هائل مقارنة بأوروبا، فكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثرها قوة وتوقع ظهور عمالقة آخرين ذات يوما أيضا من مثل الإتحاد السوفياتي والبرازيل وكندا والصين والهند، وقد علل هذا التطور بوجود قانون شامل يتمثل في: ميل مركز القوة إلى التحول من مركز النظام الدولي (يقصد دول أوروبا) إلى أطرافه، وقد لاحظ أن القوى في مراكز الأنظمة الدولية (وقد أسماها الحضارات) تميل إلى التصاغر في الحجم وإلى خضوعها في نهاية المطاف لسيطرة القوى الكبرى على أطراف النظم[3].

1 – روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009)، ص. 223.

2 – Arnold J. Toynbee, Survey of International Affairs, (London: Oxford University Press, 1931), p. 131.

3 – نفس المرجع، ص. 224.

3.نظرية القوة البحرية:

عند مستهل الحديث عن القوة البحرية لا بد من التمييز بين القوة البحرية والقدرة البحرية، فالقوة البحرية تعني القوة المقاتلة والمسلحة بالأسلحة البحرية الرئيسية التي بمقدورها إنجاز العمليات المستقلة أو المشتركة التي تساهم بها أصناف أخرى من القوات المسلحة كالقوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البرية، أما القدرة فتعني القوات البحرية مضافاً إليها جميع السفن التجارية وتسهيلاتها البحرية كالموانئ البحرية ومنشآتها الأخرى[1]، ولقد أدت الإكتشافات الجغرافية – خاصة – إلى تغيير المقياس الإستراتيجي للعالم، وإلى إتساع أبعاده البحرية، وإلى تغيرات واسعة النطاق في أهمية المواقع الجغرافية، وظهر في هذه الفترة بما يعرف بجيوستراتيجية "القوة البحرية" بكل وضوح، وارتبطت هذه الإستراتيجية بالأبعاد الجديدة للعالم، وبالعلاقات الجديدة بين اليابسة والماء، وبالتوزيع الجديد لأهمية المواقع الجغرافية، وإنطلقت هذه القوى البحرية (البرتغال، إسبانيا، هولندا، بريطانيا، فرنسا وغيرها) لتسيطر – تقريبا – على العالمين القديم والجديد معا[2].

أحد أنصار نظرية القوة البحرية الأدميرال "ألفرد ثابر ماهان Alfred T. Mahan (1840 – 1914)"، وهو قائد بحري أمريكي الأصل كانت أعماله العلمية بارزة في التنظير لاستراتيجية الحرب البحرية، ومُؤسسا لنظرية أولوية القوة البحرية في كسب مخرجات الحرب وإنهائها[3]، حيث ظهر كل ذلك من خلال الكتب التي ألفها حول الاستراتيجية البحرية والتي منها:

1 – كتابه: "تأثير القوة البحرية على التاريخ The Influance of Sea Power, Upon History" الذي نشر عام 1890، ونستطيع القول أن هذا الكتاب هو الذي حمل شهرته في الوسط الإستراتيجي والنظريات الحربية.

2 – وكتاب: "تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية The Influance of Sea Power, Upon French Revoution" الذي نشر عام 1892، والذي ركز فيه على دراسة وتحليل دور القوة البحرية في تطور وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية النابوليونية.

3 – وكتاب: "حياة نلسون The Life of Nelson" والذي نشر عام 1897 وركز فيه على دراسة القادة العسكريين البريطانيين الكبار، بمعنى أنه كتاب متعلق بالتراجم للقادة العسكريين وسيرهم الذاتية.

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 119.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 214.

3 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 249.

4 – وكتاب: "الإدارة البحرية والحرب: بعض المبادئ العامة Navel Administration and Warfare some General Principles"، الذي تناول فيه على وجه الخصوص مفردات التحليل في نظرية القوة البحرية.

5 – وكتاب: "الإهتمام الأمريكي بالقوة البحرية: في الحاضر والمستقبل The Interest of American in Sea Power, Present and Future"، الذي تناول فيه الأطروحات الأمريكية الإستراتيجية حول دور القوة البحرية في حماية الأمن القومي الأمريكي[1].

6 – وكتاب: "دروس من الحرب مع إسبانيا Lessons of The War With Spain"، الذي حاول فيه بيان أهمية القوة البحرية في حسم الحرب وتحقيق الأهداف الأساسية، وذلك من خلال الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الإمبراطورية الإسبانية في أمريكا اللاتينية.

كما لديه العديد من المقالات في مختلف الصحف والمجلات الدورية الأمريكية والعالمية مجتهدا في بناء نظرية القوة البحرية ومبررا لدورها في الحروب بين الدول، وفي نفس الوقت دأب من خلال هذه الأعمال العلمية على شرح وتفسير التاريخ البحري ومكونات الإستراتيجية البحرية، ومن خلال كل ذلك يعتبر "ألفرد ماهان" من أكبر المنظرين لنظرية القوة البحرية في حقل المعرفة الإستراتيجية والعسكرية[2].

لقد بادر "ألفرد ثابر ماهان Alfred T. Mahan " في أحد أعماله الأخرى من خلال كتابه "قضايا آسيا وإنعكاساتها على السياسات الدولية" الصادر عام 1900م إلى الدفاع عن فكرة مفادها "أن الهيمنة العالمية للقوة البحرية يمكن الحفاظ عليها ببسط السيطرة على مجموعة نقاط إرتكاز حول قارة آسيا"، وتتلخص الأهداف الإستراتيجية لهذه الفكرة في إمكانية هيمنة القوة البحرية بغلق الممرات والمنافذ البحرية للقوى القارية، وهنا يكمن مصدر نظرية الإحتواء المطبقة أثناء الحرب الباردة، وفي نفس السياق قدم المفكر الإستراتيجي البريطاني "هارفورد جون ماكندر Halford John Mackinder" عام 1904 فكرته القائلة بأن كتلة أوراسيا القارية هي قلب العالم وأن القوة التي تسيطر على هذه الكتلة (سابقا ألمانيا، حاليا روسيا) تهدد القوى البحرية (سابقا بريطانيا، حاليا الولايات المتحدة الأمريكية) التي تراقب الجزيرة العالمية (World Island) أي الكرة الأرضية[3].

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 249.

2 – نفس المرجع، ص. 250.

3 – عمار جفال، التغير والإستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، رقم 02، 2008)، ص. 60.

لا شك في أن السبب الرئيسي وراء بروز دور القوة البحرية في العلاقات الدولية هو الإكتشافات الجديدة للعالم الجديد في القرن الخامس عشر، وما قامت به من دور في نقل البضائع والعمال والجيوش والمؤن والثروة من وإلى العالم الجديد، بالإضافة إلى الإكتشافات الجديدة التي أدت في نهاية المطاف إلى ظهور إمبراطوريات جديدة مثل الإمبراطورية البريطانية والبرتغالية والإسبانية، وبناء نظام تجاري عالمي أساسه القوة البحرية التي كانت تمتلكها هذه الإمبراطوريات، وقد اصطلح علماء الإقتصاد السياسي على تسمية هذه المرحلة من تاريخ العلاقات الدولية بالمرحلة "المركنتيلية" أو "التجارية"، وغالبا ما يعزو محللو العلاقات الدولية إلى بريطانيا الدور الحيوي في إبراز الأبعاد الإستراتيجية للقوة البحرية، من جهة؛ بسبب الطبيعة الجغرافية الجزرية لإقليمها، ومن جهة ثانية؛ بسبب نظام الإتصال الإمبراطوري الذي بنته عبر مستعمراتها منذ مطلع القرن التاسع عشر، القائم أساسا على فعالية القوة البحرية في النقل والمراقبة والسيطرة في أعالي البحار والممرات البحرية الحيوية (مضيق جبل طارق مثلا)[1].

حينما كتب "ألفرد ماهان" عن القوة البحرية فإنه؛ يعني القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري، ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية والتي تمتاز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية من جهة أخرى، ويرى أن الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا بين (1760 – 1830) دفعت الدول الأوروبية إلى الإستعمار السياسي وتكوين مستعمرات لها فيما وراء البحار لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنوعة وللحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت أعدادهم، واستدعى هذا إنشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب، وتطور الملاحة البحرية نتيجة لإحلال الحديد محل الخشب في صناعة السفن ولاستخدام البخار في تسييرها بدلا من الأشرعة، وقد عملت دول أوروبا إلى إنشاء الأساطيل الحربية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان[2].

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 250.

2 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 120.

خريطة رقم 05: نظرية القوة البحرية لـ "ألفرد ماهان"

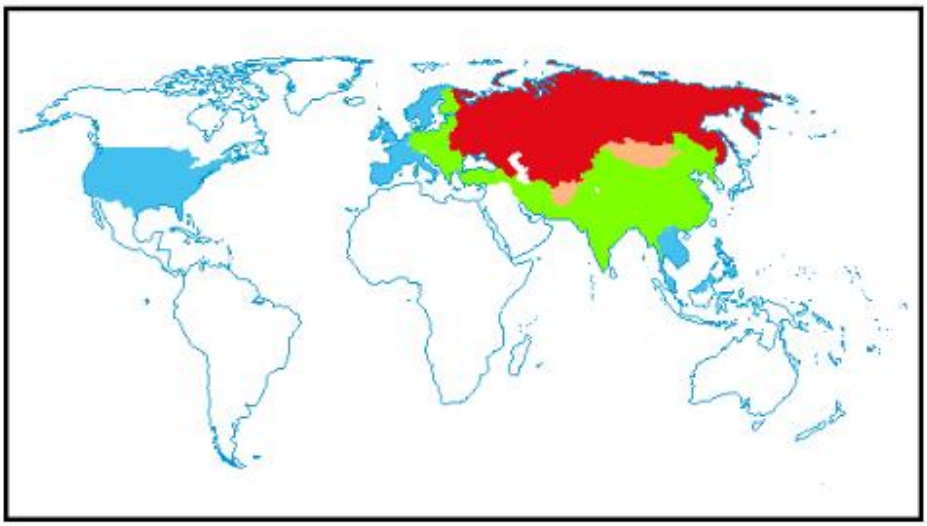

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map02.GIF_cvt.htm

لقد أكد "ماهان" أهمية التطور البحري في تاريخ الدول، كما أكد أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة لا يكمن في عدد الكيلومترات المربعة من الأراضي التي تمتلكها الدولة، بقدر ما يكمن طول سواحلها وفي طبيعة موانئها[1]، وكانت بريطانيا النموذج الأساسي للقوى البحرية، حيث كونت إمبراطورية برية واسعة تفصلها عن البحار والمحيطات، ولم يكن لها أن تحقق ذلك – منذ البداية – ولا أن تحافظ على ما حققته دون أن تضع لنفسها إستراتيجية محكمة محكمة تتحرك في إطارها، تجلت في عناصرها في ما يلي:

1. تفوق عوامل القوة البحرية، وإمكان السيطرة على اليابسة من البحر.
2. التوسع البحري في مناطق العالمين القديم والجديد.

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 214.

3. إحكام السيطرة على الطرق الموصلة بينها وبين إمبراطوريتها.

4. التأمين العسكري للمناطق والطرق معا، والسيطرة على أعالي البحار بواسطة أسطول متفوق شديد الفاعلية[1].

ومن ثمة أصبحت البحار والمحيطات شرايين تصل بين المستعمرات وبين الدول الأوروبية صاحبة السيادة عليها، وأخذت أهمية الطرق البحرية تتزايد، وهو ما جعل بعض الدول الأوروبية ترى ضرورة السيطرة على بعض مواقع الأسواق الإستراتيجية على طول الطرق البحرية لحراستها، ورأى "ألفرد ماهان" أن بريطانيا لها اليد الطولى في كل ذلك نظرا لموقعها الجزري المنعزل مما يجعلها بعيدة المنال على القوى الأوروبية المختلفة الموجودة على اليابس الأوروبي، وإن موقع بريطانيا الجغرافي يمكنها من السيطرة على خطوط الملاحة من وإلى شمال أوروبا، وقد أصبح لها أسطولا حربيا ضخما يتعذر على الدول الأوروبية القارية أن تنشئ مثله، وهذا يعني أنه بإمكانها حصار موانئ القارة الأوروبية وقت الضرورة والدفاع عن الجزر البريطانية، وفي الوقت ذاته لم يكن بمقدور أية دولة أوروبية إعداد جيش بحري للدفاع عن أراضيها بسبب موقعها البري[2]، لذلك أكد "ماهان" أن بريطانيا تعتبر القوة الأولى في العالم لما تتمتع به من موقع بحري، ومن قواعد منتشرة في العالم مما مكنها من المحافظة على تفوقها البحري، ورأى أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي آمنة في حدودها الحالية تكاد تكون تشبه الجزيرة ويمكنها أن تخلف بريطانيا في السيطرة البحرية العالمية وترث إمبراطوريتها[3].

لقد ركز "ماهان" على أهمية الموقع البحري ودوره في تاريخ الدوبة، فرأى أن العامل الجغرافي الرئيس القوة الذاتية لأي دولة ليست في مساحتها الكبيرة بالاميال المربعة أو بالكيلومترات المربعة، بقدر ما هو في طول خطوط سواحلها وطبيعة موانئها، إذ أن المعنى الذي قصده "ماهان" بالقوة البحرية هو الأسطول البحري مع القوة العسكرية التي يمكنه نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب، فهو يرى أن التحكم بالبحار يعني التحكم بالقواعد البحرية التي تتميز بالمواقع الإستراتيجية المتحكمة بالنقل البحري، وكذلك القواعد البحرية المحمية بأشكال السواحل من جهة وعمق الخلفية الأرضية من جهة ثانية، فبذلك عندما يشمل "ماهان" العالم كله بنظرته الإستراتيجية يصبح للسيطرة البحرية أهمية كبيرة وذات طابع جغرافي أكبر، وقد إتضحت النظرية الجغرافية

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص ص. 214 – 215.

2 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 121.

3 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 215.

الجيوبوليتيكية لديه لأول مرة في كتابه "مشكلات آسيا" الذي نشر عام 1900م من خلال التركيز على مشكلات أورواسيا، إذ يؤكد "ماهان" أن أوراسيا هي الجزء الأهم في العالم الشمالي، لكون روسيا تحتل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا يمنحها المناعة والحماية في وجه المهاجمين ولدرجة يستحيل غزوها، لكنه في الوقت ذاته يرى أن هذا الموقع المنيع يشكل سيئة أو سلبية كبيرة تتمثل في كونه كتلة أرضية حبيسة، إذ يرى "ماهان" أن القارات الشمالية هي مفتاح السيطرة العالمية وأن قناتي السويس وبنما هما الحدود الجنوبية لعالم الشمال، حيث الكثافة في الحركة التجارية وكذلك السياسة العالمية[1].

إن الآراء والتنبؤات والإعتقادات التي ساقها "ماهان" تنطلق من الظروف والأحداث والأحوال السياسية التي عاشها والتي تأثر فيها، حيث كانت بريطانيا حينها في قمة قوتها العالمية إستنادا إلى موقعها الجزري الآمن، ولكونها مرتكز أو أساس بحري ذو عمق أرضي ولها أكبر أسطول بحري حربي وتجاري عالمي وقواعد حربية مهمة، إلى جانب إعتقاده الآخر ببزوغ مكانة الولايات المتحدة الأمريكية مُرتكِزا ومُستنِدا في ذلك، كونها دولة شاسعة في صورة جزيرة ضخمة آمنة من أحداث وقوى أوراسيا أو أوروآسياوية، ولقد رأى "ماهان" أنه ليس هناك من دولة يمكن أن تزاحم بريطانيا من موقعها الجغرافي البحري وتفوقها في مجال القوى البحرية غير الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تملك ميزتي إمكانية التفوق في البحر مع إمكانية التفوق في البر[2].

يشير "ماهان" إلى أن القوة البحرية كانت أساس قوة الدولة، وإن الدولة التي تسيطر على أعالي البحار كما فعلت بريطانيا في ذلك الوقت، بإمكانها أن تسيطر على العلاقات الدولية، إلا أن القدرة على تحقيق هذه السيطرة تعتمد على قوات بحرية كبيرة ومسلحة تسليحا جيدا، وعلى وجود شواطئ طويلة وموانئ مناسبة، كما يرى "ماهان" أن التحكم في البحر ضرورة أولية وأساسية للسيادة العالمية، وإنه ما من دولة تستطيع أن تكون قوة برية ودولة أو دولة عظمى في آن واحد لأن مشكلات الدفاع عن الحدود البرية في الدول القارية المتنافسة من شأنها أن تمتص وتستنزف هذه القوى وتحول دون سيادتها على البحار[3].

ومن ثمة يؤكد "ألفرد ماهان" إلى أن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب قيام وتوفر بعض العوامل والشروط والتي حددها في ما يلي[4]:

---

1 – نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص ص. 153 – 154.

2 – نفس المرجع، ص. 154.

3 – نفس المرجع، ص. 155.

4 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 121.

1 – الموقع الجغرافي للدولة:

ويعني به موقعها البحري فيما إذا كانت تقع على بحر واحد (أحادية الموقع) أو على بحرين أو أكثر، كما يؤخذ بنظر الإعتبار صلاحية هذه البحار للفعاليات الملاحية وسهولة اتصالها ببعضها وبأعالي المحيطات، ويشترط على الموقع البحري؛ أن تمكين الدولة من السيطرة على الطرق التجارية الهامة والتحكم في مواقع وقواعد الأسواق حتى يستطيع التصدي لعدو منتظر قد يهدد نطاقها الإقليمي، فالنشاط العسكري لأية دولة بحرية مثلا يرتبط إرتباطا وثيقا بنوع البحر الذي تقع عليه الدولة فيما إذا كان مفتوحا أم مغلقا، فالبلدان الواقعة على سواحل بحر بلطيق تتأثر من الناحيتين التجارية والعسكرية، إذا ما سيطرت دولة أجنبية على مداخل هذا البحر، وقد دلت أحداث الحرب العالمية الثانية على ذلك حينما سيطرت القوات الألمانية على بحر الشمال مما أدى إلى فرض نفوذها على بحر البلطيق وضياع سيادة دول على هذا البحر، لذا أصبح موقع السويد والدنمارك يعد أفضل المواقع[1].

2 – طبيعة سواحل الدولة:

في هذا الجانب لا يؤخذ طول السواحل بعين الاعتبار وإنما من حيث موعيته وصلاحيته لإنشاء الموانئ، فكلما كان الساحل متعرجا تكثر فيه الخلجان العميقة، أصبح جاذبا لسكان ظهيره ومشجعا لهم لركوب البحر والإتصال ببقية أقطار العالم، فالإتحاد السوفياتي سابقا مثلا يمتلك سواحل طويلة ولكن معظمها غير صالح لنشاط بحري، وبالنسبة لسواحل النرويج والتي تكثر فيها الأودية العميقة المحمية الممتدة على مسافات طويلة إلى قلب الدولة، قد ساعدت صلاحيتها للملاحة والافتقار إلى اليابسة على تطور نشاط بحري واسع جلب لها مؤثرات حضارية من مناطق بعيدة، وقد عد "ألفرد ماهان" كثرة الموانئ في سواحل الدولة مصدر قوة وغنى، وقد ميز بين نوعين منهما:

1 – الساحل الذي أدت حركات الرفع في قشرة الأرض إلى ظهوره، وهذا يكون عادة مستقيما خاليا من التعاريج الأساسية ومن رواسب هشة، وهذا النوع من الساحل لا يصلح لنشاط ملاحي مثل ساحل المكسيك ودلتا النيل.

2 – الساحل الهابط والذي أدت حركات تكتونية إلى هبوطه، وأبرز ما يميزه هو كثرة الخلجان العميقة، وهناك أصناف من هذه الخلجان وهي كلها صالحة للنشاطات الملاحية ولا تعيق تطور حركة الملاحة[2].

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 122.

2 – نفس المرجع، ص ص. 122 – 123.

3 – صفات ظهير الساحل:

يقصد بها أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل، فإذا كانت هذه الأراضي ذات مساحة كبيرة وتتمتع بثروات طبيعية وفيرة تكفي لسد حاجة مجموع سكان الوحدة السياسية، فهي تصبح عامل جذب للسكان نحو الداخل وبذلك يكون التوجه الجغرافي للدولة داخليا عبر اليابسة وليس نحو البحر حتى وإن كان موقعها بحريا وتطل على سواحل طويلة، ومن أمثلة ذلك فرنسا فهي تقع على ثلاثة بحار المتوسط والأطلسي، والبحر شمال ولكن مع ذلك فهي ليست دولة بحرية – ولا قوة بحرية – وذلك لأن خبراتها الداخلية قد جذبت السكان إلى الإشتغال في البر وعدم اللجوء إلى البحر كسبا لمعيشتهم، وفي حالة فقر الظهير بالموارد نوعا ما فإنها تعمل على طرد السكان وتوجيههم نحو البحر للحصول على غذائهم وكسب معيشتهم اليومية، ومن هذه الدول مثلا إيطاليا واليونان أين تحدد فعاليات الدولة ونشاطها من ناحية السكان[1].

4 – مساحة الدولة وعدد سكانها:

من بين المحفزات الرئيسية لبناء القوة البحرية سعة المساحة وكثرة السكان، إذ يرى "ألفرد ماهان" أن لهذين العنصرين إمكانية تنوع الموارد الطبيعية داخل المساحة الكبيرة للدولة، وكذلك قدرة القوى البشرية المتمثلة بعدد السكان في بناء الأساطيل البحرية الكبيرة للدولة، وكذلك قدرة القوى البشرية المتمثلة بعدد السكان في بناء الأساطيل البحرية وفي استعمالها وصيانتها، كما أن المساحة الكبيرة ووقوع الدولة على أكثر من بحر واحد يزيد من احتمالات تواجد السواحل الطويلة والصالحة للملاحة[2].

5 – الخصائص القومية للسكان:

إن الشروط المهمة التي يراها "ألفرد ماهان" ضرورية لبناء أية قوة بحرية هي معرفة رغبة السكان وميولهم لركوب البحر، إذ أن هذا الشرط يعد حجر الزاوية في إقامة صرح التجارة البحرية الكفيلة بتجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية[3].

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص. 123.

2 – نفس المرجع، ص. 124.

3 – نفس المرجع، ص. 124.

6 – توجه السلطة الحاكمة:

تعتمد رغبة السلطة الحاكمة في التوجه نحو البحر لخلق قوة بحرية، وعلى توفير كافة الظروف الطبيعية ودرجة ملائمتها وتفاعل ذلك مع الخصائص الاجتماعية التي يمتاز بها سكان تلك الدولة، وقد انطلق "ألفرد ماهان" في نظريته من الخصائص الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت مطابقة للمعايير التي وضعها أساسا لبناء القوة البحرية، وكأنه أراد خدمة المصالح الأمريكية بالدعوة إلى التوسع خارج حدود نطاقها الإقليمي، واشترط لهذا التوسع بناء قوة بحرية مؤلفة من عدة أساطيل كبيرة حتى يكون بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية ضمان الدفاع القومي ضد أي حصار بحري يوجه ضدها بصفتها جزيرة قارية، وكان يرى ضرورة إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية جزر "هاواي" لأنها تمثل قاعدة عسكرية أمامية يمكنها استخدامها لصد أي هجوم يأتي من القارة الآسياوية كما أكد على ضرورة فتح قناة بين الأمريكيتين تصل المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي، كما نبّه أنه لا يمكن المحافظة على سلامة هذه القناة دون أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة التامة على البحر الكراييبي، وفي القسم الشرقي من المحيط الهادي، وقد تحقق فعلا ما ذهب إليه "ألفرد ماهان" من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "روزفلت"، ومن المظاهر الأخرى للتوسع الإقليمي الذي نادى بها "ماهان" بعد أن استولت الولايات المتحدة الأمريكية على جزيرة "بورتوريكو" عام 1898م إثر حربها مع إسبانيا، وإيجار منطقة "جوانتانامو" جنوب شرق كوبا عام 1903م لمدة 90 عاما، وفي عام 1977م إشترت من الدنمارك جزر "فرجين"، واستولت على جزيرة "نافاسا" إلى الجنوب من كوبا واستأجرت من جمهورية نيكاراغوا جزيرتي "كورن الكبرى والصغرى"، وعليه فإن جميع هذه المواقع كان الغرض منها حماية موقع قناة "بنما"، أما في ما يخص نطاق المحيط الهادي فقد استولت على "Midway" عام 1851 واشترت "ألاسكا" من روسيا عام 1867م، وضمت إليها جزر "هاواي" عام 1898م بقرار من الكونغرس، وبذلك ضت لها مفتاح الدفاع عن القطاع الشرقي لهذا المحيط[1].

ووفقا لأفكار "ألفرد ماهان" حول مضمون القوة البحرية في التحليل الإستراتيجي للعلاقات الدولية، فإنه يمكن تقسيم هذه الإفتراضات إلى ثلاثة نماذج أساسية والتي هي بمثابة مستويات للتحليل وهي: الافتراضات المكانية والافتراضات الاقتصادية والافتراضات السياسية[2]:

---

1 – محمد عرب الموسوي وماجد صدام سالم، مرجع سابق، ص ص. 124 – 125.

2 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 250.

1 – الإفتراضات المكانية:

تتعلق هذه الفئة من الافتراضات – من خلال تسميتها – بالجوانب الجغرافية للوحدات السياسية في النظام، بما تمثله من امتيازات جيو – إستراتيجية تفوقية على الخصوم أو مقابل ذلك ثغرات إستراتيجية في الأمن القومي، ويمكن تحديد هذه الجوانب الجغرافية في طبيعة الموقع الجغرافي للدولة وطبيعة سواحلها البحرية من امتداد أو تقلص أو جغرافية مغلقة على البحر، وأخيرا طبيعة الموارد من حيث وفرتها أو ندرتها[1].

ولقد لخص "ألفرد ماهان" الخاصيات المتعلقة بالموقع الجغرافي للدولة في ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أ – أهمية موقع الدولة الجغرافي في مركز تفاعل العلاقات الدولية، من حيث تلك التي تقع في القلب والتي تقع في المحيط أو على الأطراف، خاصة فيما يتعلق بخطوط التجارة ووجود المعابر الدولية الحيوية وبالتالي تمركز النشاط الاقتصادي والتجاري، وهي الفكرة التي أخذ بها أيضا أنصار نظرية التبعية في تحليل العلاقات الدولية.

ب – أهمية المرونة التي يتوفر عليها موقع الدولة بأن يربط مثلا بين قارتين أو ثلاث أو يكون له حدود كثيرة مع أطراف مهمة تجاريا وسياسيا وعسكريا، في مقابل الدول البعيدة والمنعزلة، وكذلك وجود حدود مشتركة مع دول ضعيفة لا تشكل تهديدا (الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية)، أو وجود دول مجاورة قوية تشكل باستمرار تهديدا عسكريا مثل الحالة الفرنسية والألمانية منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكذلك الحالة الروسية مع أوروبا، و"إسرائيل" مع الدول العربية.

ج – وأخيرا، أهمية الموقع الجغرافي في توفير امتيازات الدفاع والهجوم في نفس الوقت ضد الخصوم، كتلك الدول التي تفصلها عن الخصوم الخطيرين حواجز مائية أو جبلية أو مساحات جليدية واسعة، مثل أهمية وجود مساحات جليدية واسعة بين القوى العظمى – في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – وروسيا، وكذلك أهمية وجود المياه العازلة للجزر البريطانية عن تهديدات القوى الأوروبية المعادية خلال نفس الفترة من تاريخ العلاقات الدولية الأوروبية[2].

ولقد أشار "هاري آر. ياغر" في هذا الصدد إلى أهمية العامل الجغرافي وذلك من خلال التنويه بأهمية ما جاء به كتاب "تأثير القوة البحرية على التاريخ The Influance of Sea Power, Upon History" لـ "ألفرد

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 251.

2 – نفس المرجع، ص. 251.

ماهان" الذي نشر عام 1890، وذلك بذكره أن طبيعة جغرافية بريطانيا وسكانها قد دفعاها إلى إنشاء قوة بحرية (قوة إقتصادية) وسلاح بحرية (قوة عسكرية) بوصفها أدوات للقوة، حيث أن العلاقة التكافلية بين القوة البحرية وسلاح البحرية المُشار لهما؛ قد خلقت الإمبراطورية البريطانية والتي ساعدت على إستدامة الإمبراطورية وتعزيزها، فمن خلال تآزر عناصر القوة تحولت هذه العناصر بصورة فعالة إلى أدوات مناسبة في سياق الظروف السائدة في البيئة الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعندما تظافرت القوة مع الإرادة الوطنية والقيادة أنشأت علاقة ممتازة لبريطانيا العظمى مع القوى العظمى التي كانت قد تجاوزت بمراحل مجرد تجميع عناصرها[1].

عند صياغة العناصر الثلاثة المذكورة سابقا والخاصة بالموقع الجغرافي للدولة، يضع "ألفرد ماهان" أمامه نموذج بريطانيا العظمى – وتبعه بعد ذلك الكثير من المحللين للعلاقات الدولية الاستراتيجية – التي أكسبتها الجغرافيا امتيازات استراتيجية دفعتها إلى تطوير وبناء قوتها البحرية ومن ثم السيطرة لاحقا على الخطوط الرئيسية للتجارة العالمية خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والخطوط التي تربط العالم القديم بالعالم الجديد عبر المحيط الأطلسي وتلك التي تربط بريطانيا العظمى بمستعمراتها في جنوب آسيا حيث شبه القارة الهندية عبر البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب، وإذا دققنا في العناصر الثلاثة المتعلقة بافتراض أهمية الموقع الجغرافي في القوة البحرية، نجدها كلها مستوحاة من طبيعة الجزر البريطانية العائمة في المحيط الأطلسي، والحقيقة أنه يمكن إسقاط هذه الأفكار أيضا على حالات أخرى في تاريخ العلاقات الدولية مثل الولايات المتحدة واليابان، ولقد أدى تطور القوة البحرية والسيطرة على خطوط التجارة العالمية إلى ظهور المدن البريطانية الاقتصادية الكبرى وتطوير مرافئ التجارة عبر العالم في آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية، وظهور الشركات التجارية العملاقة التي هي بمثابة الوجه الآخر للسيطرة والهيمنة العسكرية والإستراتيجية الخاصة بالإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس مثل شركة الهند الشرقية[2].

ومن الناحية الجيو– استراتيجية؛ تشكل العوازل الطبيعية أو المائية امتيازات استثنائية للقوة البحرية في الدفاع وحماية الإقليم عن التهديدات الخارجية، غير أنه يمكن أن تعمل العوازل الطبيعية بالاتجاه السلبي وهو

---

1 – هاري آر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (ترجمة: راجح محرز علي)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص ص. 128 – 129.

2 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 252.

فرض العزلة الطبيعية عن العالم الخارجي في ظل فقدان الأدوات التكنولوجية والنقل، إذ بقيت بريطانيا أسيرة لطبيعتها الجزرية قرونا، وبالتالي البقاء على هامش العلاقات الدولية، إلى أن طَوَّرت قدراتها البحرية التي فكت عنها العزلة وحولتها إلى قوة عظمى، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي توفر الشريط البحري الطويل للدولة إلى خلق تهديدات أمنية وإستراتيجية متزايدة، وفي نفس الوقت يمكن أن يكون مصدرا للقوة والرفاهية الاقتصادية، فعندما تكون القوة البحرية للدولة ضعيفة دون السيطرة على جميع سواحلها والتحكم في حركة التنقل من وإلى داخل الإقليم، فإن ذلك يشكل تهديدا مميتا للدولة البحرية، فقد تم غزو الجزائر من قبل فرنسا سنة 1830 بسبب تدمير القوة البحرية الجزائرية في معركة "نافارين" عام 1827، بشكل أصبحت فيه السواحل الجزائرية مكشوفة أمام الإختراق الأمني والعسكري ووفر سهولة وصول الجيش الفرنسي إلى اليابسة[1].

لكن من جهة أخرى؛ توفر السواحل الطويلة مع حضور شرط السيطرة والمراقبة للسواحل البحرية، مصادر متدفقة بوفرة للثروة وتنامي قوة الدولة، من خلال تنشيط التجارة الدولية وبناء المرافئ التجارية الدولية والعسكرية وبناء المدن الاقتصادية، حيث يشهد تاريخ العلاقات الدولية أن الكثير من المدن الاقتصادية الكبرى قد وجدت على البحر إلى يومنا هذا مثل الإسكندرية والبندقية وقرطاج في العهد الروماني[2].

كما توفر العوازل الطبيعية امتيازات جيدة للدفاع أو الهجوم في الاستراتيجية العسكرية، إذ وجود الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن العالم القديم، والذي تفصلها عنه مساحات مائية كبيرة، أدى بها إلى البقاء آمنة من أي هجوم عليها وبعيدة عن الحروب المدمرة التي حدثت في القرن العشرين، ونفس الأمر بالنسبة للموانئ التي حالت دون سيطرة "هتلر" على بريطانيا والاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية؛ هي الطبيعة الجزرية لبريطانيا التي لم تمكِّن من عبور القوات الألمانية البحر إلى الأرض البريطانية، وبالنسبة للإتحاد السوفياتي فوجود الظروف الطبيعية القاسية المتمثلة في الغطاء الجليدي الطويل الذي حال دون إمداد القوات الألمانية بالمؤن الكافية من أجل الصمود في جبهات القتال، كما أكد على ذلك الكثير ممن حللوا تاريخ العلاقات الدولية[3].

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 252.

2 – نفس المرجع، ص. 252.

3 – نفس المرجع، ص. 253.

يرتبط شكل الشريط الساحلي أيضا بشكل مباشر بالقوة البحرية واستفادتها من امتيازاته الجيو-مورفولوجية، إذ عندما تكون السواحل مستقيمة نسبيا فإنها تساعد على بناء المرافئ العسكرية والمدن العسكرية وحتى الموانئ التجارية، مما يزيد من قدرات القوة البحرية في السيطرة وتوفير الحماية واحتواء مصادر التهديد البحري، على عكس عندما يكون الشريط الساحلي شديد التعرج وصخرياً وشديد الانحدار ومتقطعاً؛ فإنه توجد صعوبة وتكلفة عالية في تشييد المرافئ العسكرية ونقاط المراقبة والسيطرة على المدن العسكرية ومراكز الصيانة وبناء السفن العسكرية وغيرها، ومن ثم تكون تكلفة بناء القوة البحرية للدولة جد عالية، والتي في نفس الوقت يرافقها قابلية كبيرة للعطب نتيجة للكلفة العالية[1].

ويضاف إلى ما سبق؛ أن طبيعة الشريط الساحلي للدولة المستقيمة والهادئة، تصبح مصدرا من مصادر الدخل الاقتصادي وكسب الثروة التي يمكن تمويل فوائضها في زيادة القوة على كل المستويات من جهة، وتؤدي إلى زيادة أهمية الدولة في جلب التجارة العالمية وتطوير الصناعة البحرية وصيانة السفن، وهي كلها خبرات تنعكس على القوة البحرية للدولة، والتي يؤدي تراكمها إلى زيادة إمكانية تحقيق السيطرة البحرية[2].

أما العنصر الآخر الذي يمكن أن يكون مصدرا لقوة الدولة البحرية فيما يتعلق بالأبعاد الجغرافية للدولة والتي يطلق عليها مفكري القانون الدولي الجرف القاري، والذي يعني امتداد يابسة الدولة تحت الماء بشكل متصل مع شاطئها الذي عادة ما يستغل في استخراج المعادن ومصادر الطاقة الأخرى منه، فمثل هذا الامتياز الجغرافي للدول البحرية قد يؤثر في معادلة العلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال قد أدى اكتشاف النفط في بحر الشمال إلى تحطيم الاحتكار العربي لمصادر الطاقة بعد أزمة الطاقة في عام 1973، فمثل هذا الإمتياز الجغرافي على سبيل المثال هو غير متوفر للدول المغلقة على البحر أو التي لديها انكسارات حادة على شواطئها، وقد قرر مؤتمر جنيف الخاص باللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة في عام 1958؛ تحديد الرصيف القاري حتى عمق 200 متر[3].

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 253.

2 – نفس المرجع، ص. 253.

3 – نفس المرجع، ص ص. 253 – 254.

2 – الافتراضات الاقتصادية:

تتحدد هذه الإفتراضات الاقتصادية في نظرية القوة البحرية لـ "ألفرد ماهان" في افتراضين رئيسيين هما كالتالي:

1 – هناك علاقة بين القدرة على تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية وتزايد نمو القوة البحرية للدولة، وفي نفس الوقت تعمل القوة البحرية باتجاه توفير الموارد الطبيعية لتحوَّل إلى موارد اقتصادية تزيد من قوة الدولة في تمويل قدراتها البحرية وغيرها من أشكال القوة الأخرى، ومن ناحية المعرفة أو الإبستمولوجية، لقد تم تبني هذا الافتراض أيضا من قبل المحللين للمتغيرات أو العناصر المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية للدول، إذ تتدخل القوة البحرية للدولة في تطوير الموارد الطبيعية وزيادة قوة الدولة من وجهة نظر "ألفرد ماهان" من خلال المساعدة على القيام بسلسلة من العمليات التسويقية والتحويلية عبر مرافئ العالم، وهذه المهمة لازالت قائمة إلى يومنا هذا في ظل أحدث تطور لوسائل النقل والذي لم تعرفه البشرية في تاريخها كله، فلقد ساهمت على سبيل المثال البحرية الإسبانية خلال القرن الخامس عشر على نقل أطنان من الذهب والمعادن الأخرى من العالم الجديد إلى إسبانيا وبذلك زادت من رفاهية إسبانيا وقدراتها العسكرية[1].

2 – أما الإفتراض الثاني، فيقضي بأن هناك علاقة وثيقة بين القوة البحرية وزيادة الإنتاج الكبير للإقتصاد وكذلك تصريف أو تسويق فائض الإنتاج خارج الحدود عبر المرافئ العالمية، فمثل هذه المهمة لا يمكن أن تتم بدون قوة بحرية قوية وكبيرة متخصصة في عملية الشحن والنقل عبر البحار والمحيطات، وأيضا متخصصة بشؤون الحماية وتأمين خطوط التجارة الدولية للممرات الدولية الحيوية ومراكز التزود بالوقود والصيانة كما هو شأن البحرية البريطانية خلال القرن التاسع عشر والمنتصف الأول من القرن العشرين، وكذلك الدور الذي قامت به القوة البحرية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية في تأمين خطوط الإمداد للجيش البريطاني عبر المحيط الأطلسي ضد الغواصات الألمانية وفك الحصار الألماني على السواحل البريطانية، إذ كانت البحرية البريطانية كما يعتقد "ألفرد ماهان" متعهدة بتأمين والمحافظة على بقاء خطوط التجارة البحرية مفتوحة بينها وبين مستعمراتها في الشرق عبر قناة السويس في مصر وبحر العرب وباب المندب، ومع باقي العالم الخارجي وعلى وجه التحديد عبر المحيط الأطلسي، خاصة في أوقات الحروب، ولقد انتبه الكثير من قادة العالم المناوئين لبريطانيا إلى نقطة قوة بريطانيا في القوة البحرية وحيوية استمرار إتصالها مع العالم الخارجي، فصمموا

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 254.

إستراتيجية عسكرية قائمة على قطع هذه الإتصالات وعزلها عن العالم الخارجي وتهديد مصادر التمويل لقواتها على الأرض البريطانية، فقام "نابليون بونابارت" في بداية القرن التاسع عشر بتسيير حملة عسكرية للسيطرة بالذات على مصر من أجل السيطرة منها على شبه القارة الهندية، كما قام "هتلر" بتعبئة الغواصات الألمانية لقطع خطوط الإمداد للجيش البريطاني عبر المحيط الأطلسي[1].

3 – الإفتراضات السياسية:

تتمثل الإفتراضات السياسية لنظرية "ألفرد ماهان" الخاصة بنظرية أولوية دور القوة البحرية في بناء الإستراتيجيات العسكرية وتحقيق النصر وحسم الحرب، في قيام التشريعات القانونية بتأكيد الدور الأولي للقوة البحرية في سياسة الدولة، وإعطاءالأولية لكل ما يتصل بها من التشريعات الخاصة بإدارة المرافئ البحرية في سياسة الدولة، وتنظيم حركة النقل البحري وهيكلة القوة البحرية وغيرها، وكذلك إيجاد الإطار القانوني المنظم للمدن البحرية التجارية ذات الأهمية الإستراتيجية للدولة وبقائها القومي، سواء من حيث أهميتها في الدخل القومي (المدن التجارية)، أو من حيث أهميتها في السيطرة ومراقبة السواحل البحرية وتأمين حركة النقل عبر المحيطات والبحار (المدن العسكرية وما يتبعها من مرافئ عسكرية)[2].

وهناك افتراض آخر متعلق بصياغة السياسة الخارجية ككل للدولة على أساس أولوية القوة البحرية وأهميتها في الإستقرار الدولي والتفاعل مع أطراف النظام الدولي وإدارة المصالح والامتيازات الحيوية للدولة عبر العالم بواسطة القوة البحرية، حيث يتمثل ذلك من الناحية العملية في قيام السياسة الخارجية البريطانية على مبدأ بناء شبكة اتصالات قوية بينها وبين مستعمراتها في آسيا وإفريقيا واستمرت في المحافظة على ذلك حتى بعد أن نالت هذه المستعمرات استقلالها في إطار ما أصبح يسمى بعد ذلك بمنظمة دول الكومنويلث، والتي عادة ما يصنفها المحللون للعلاقات الدولية ضمن فئة التحالفات المرنة، وقد رافق هذه السياسة تطوير للقدرات البحرية المتمثلة أساسا في تنفيذ الإستراتيجية البريطانية، خاصة عندما يتعلق الأمر بأمن المعابر الدولية وحرية حركة المرور عبرها (جبل طارق مثلا) والإبقاء على الاتصالات الدولية مفتوحة، وحتى في حالات الأزمات الدولية، تكون السياسة الخارجية البريطانية حساسة لأي تصعيد مفاجئ للوضع باتجاه شن الحرب بسبب الخوف من تضرر خطوط الاتصال مع العالم الخارجي وقطع الإمدادات المختلفة، ومن المفارقات

---

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص. 254 – 255.

2 – نفس المرجع، ص. 255.

المثيرة للاهتمام، أنه بعد الحرب العالمية الثانية تم استخلاف القوة البحرية الأمريكية محل القوة البريطانية في القيام بنفس الدور من خلال نشر الأساطيل البحرية الأمريكية المكونة أساسا من حاملات الطائرات والقطع المرافقة في الشحن والحماية، مثل الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط والأسطول الخامس في منطقة الخليج العربي والأسطول السابع في المحيط الهندي[1].

فمن الناحية التاريخية؛ كانت السياسة الخارجية البريطانية منذ القرن التاسع عشر وإلى غاية منتصف القرن العشرين قائمة على منع بروز أية قوة بحرية أوروبية أو غير أوروبية، تسيطر على المناطق الحيوية وخطوط التجارة الدولية عبر البحار والمحيطات وتهدد بخنق الاقتصاد البريطاني، وفي نفس الوقت شجعت السياسة الخارجية على حرية التجارة الدولية وسياسة فتح المرافئ الدولية أمام البضائع العالمية استجابة للتطور الإقتصادي والصناعي الذي شهدته خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتطويرها لأسطولها البحري التجاري والعسكري بشكل متوازٍ، إذ أنها عملت باستمرار على تشجيع حرية الحركة عبر البحار والمحيطات من أجل التدفق الحر لبضائعها في الأسواق الخارجية، سواء تلك التي تخضع لسيطرتها أو الخاضعة للقوى العظمى الأخرى، وبذلك أصبحت القوة البحرية إحدى مكونات السياسة الإستراتيجية والخارجية للدول البحرية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان[2].

ولقد أكد "ماهان" أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتلك قوة بحرية قوية وقواعد بحرية حولها، سواء في جزر هاواي نحو الغرب أو منطقة الكراييبي ونيوفوندلاند في الشرق، كما رأى أن الدولة التي تقع على البحر يجب أن يكون لديها قوة بحرية مدعمة بجيوش برية ليس في أراضيها فحسب بل وفي قواعد خارج حدودها حتى يمكنها أن تدفع الخطر عن أراضيها قبل أن يصل إلى سواحلها، لقد ركز "ماهان" إهتمامه إلى تاريخ أوروبا والشمال الألطلنطي والمحيط الهندي وأشار إلى أن ما قاله "ماكندر" ينكبق على الإتحاد السوفياتي كقوة برية تتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي بحيث يصعب الوصول إلى وسطها وخاصة وسط آسيا، كما أشار إلى أن المنطقة الواقعة بين خطي عرض 30 درجة و40 درجة شمالا ماهي إلا منطقة نزاع بين القوى

1 – عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ص. 255 – 256.

2 – نفس المرجع، ص. 256.

البرية ممثلة في الإتحاد السوفياتي والقوى البحرية ممثلة في بريطانيا في ذلك الوقت، وأن قناة السويس وقناة "بنما" سوف يُكوِّنا منطقتي نزاع سياسي في المستقبل[1].

وتنبأ "ماهان" بأن كلا من بريطانيا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية سوف تجد من مصلحتها السيطرة على كل من الإتحاد السوفياتي والصين، وكان يرى أنه لا بد من وجود عازل بحري بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، بحيث تسيطر الولايات المتحدة الامريكية على البحار والمحيطات وأن لا تدع القوى المعادية لها تنزل إلى مياه المحيطات، ورغم ما حققته بريطانيا من قوة وبروز عالمي في إطار هذه الإستراتيجية، إلا أنها وغيرها من القوى البحرية قد فقدت قواعدها البحرية البعيدة (المستعمرات) وتراجعت عن سيادتها العالمية، وحلت محلها قوى أخرى من النواحي الجغرافية على قواعدها البرية الخاصة الكامنة[2].

وقد تحققت نظرية "ماهان" بعد الحرب العالمية الثانية بتفوق الولايات المتحدة الأمريكية، وبروزها الفائق كقوة عالمية نظرا لوفرة القاعدة الأرضية الكافية من حيث المساحة والنوع، فضلا عن موقعها البحري وتبنيها نفس الإستراتيجية البحرية البريطانية، كما قدر لفروض وآراء "ماكندر" أيضا أن تتحقق مع البروز الفائق للإتحاد السوفياتي في ذات الساحة وأيضا في ذات الفترة[3].

ومع الإعتراف بإستمرارية صلاحية العناصر التقليدية للنظريات الجيو– استراتيجية قبل الحرب العالمية الثانية، والتي تمحورت حول فكرة "القوة القارية Heartland"؛ قدم "جيرار شاليون Gerard Challiand" و"جون بيار راجو Jean Pierre Rageau" تصميما جيو – استراتيجيا يأخذ بعين الإعتبار التحولات المعاصرة في العلاقات الدولية ولا سيما تغير موازين القوى واستقلال دول آسيا وإفريقيا التي تشكل منذ عام 1945م حزاما هشا ومضطربا حول خط الإستواء، بالإضافة إلى الدور الحاسم لميزان الرعب النووي في دول الشمال وذلك من خلال تحويل النزاعات بين القوى الكبرى إلى "المنطقة المحيطة Perpherial area - Rimland"، ولذلك نلاحظ أنه منذ ستينيات القرن العشرين؛ شروع القوة القارية "روسيا" (Heartland) في البحث عن موانئ في هذه المناطق وضمان منافذ بحرية إليها، في حين كانت القوة البحرية الجديدة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل بإصرار على إبعاد روسيا من "المنطقة المحيطة Rimland"، ومن جهة أخرى يعترف "كولين.

---

1 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 215.

2 – حسام الدين جاد الرب، مرجع سابق، ص. 216.

3 – نفس المرجع، ص. 216.

س غراي Colin. S Gray" بالطروحات التقليدية في كتابه " The geopolitic of the nuclear era: heartland, rimlands, and the technological revolution" الصادر عام 1977م[1]، إلا أنه يشجع كثيرا على التفكير في دور وأهمية "المنطقة المحيطة" قائلا:

"إن المفاهيم الواردة في المؤلفات التقليدية للجيو– سياسية لم تكن أبدا أكثر ملائمة لواقع السياسة الدولية مما هي عليه الآن ... وسنكون مخطئين إذا فسرنا الخطر السوفياتي الحالي على أساس أنه صراع بين إمبراطورية جزيرية حسب "أفرد ماهان" والمكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وإمبراطورية قارية حسب أطروحة "ماكندر" والمكونة ممن الإتحاد السوفياتي وحلفاؤه، بل إن رهانات السيطرة والإشراف على دوائر الأرض العابرة لأورواسيا وإفريقيا كما شدد على ذلك "نيكولا سبيكمان Nikolas Spykman" من ما يقرب من 40 سنة"[2].

وتتضح هذه الأقاليم باستمرار كمفتاح للهيمنة العالمية حسب "عمار جفال"، فبالرغم من كونه في بعض الأحيان نظامي جدا، فإن التصور الجيو– سياسي مشجع إلى حد بعيد بشرط عدم السقوط في طروحات الحتمية الجغرافية والأخذ بعين الإعتبار مجموع معطيات علاقات القوى، وهكذا يحدد الأميرال "إلمور زمالت Elmor Zumalt" الرئيس السابق للعمليات البحرية الأمريكية، المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المحيط الهندي، حيث يعتبر الإتحاد السوفياتي (سابقا) قوة برية سواء بالمعنى الإقتصادي أو السياسي – العسكري، بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية جزيرة عالمية ترتبط كل نشاطاتها بالبحر، فالصناعة الأمريكية وتجارتها قائمة أساسا على الحركة البحرية في المحيطات، سواء في اتجاه الشرق أو الغرب، إذ تفصل بين حلفائها مجالات واسعة من المحيطات، لذا فإن مصالحها السياسية والتزاماتها في العالم تجعل من الضروري لها الحفاظ على قوات بحرية ذات نفوذ قوي عبر مياه العالم[3].

وعلى الرغم من تنوع وجهات النظر في علم الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة العالمية، فإنه حسب "ألكسندر دوغين" سيتم التعامل مع لوحة واحدة للعالم يمكن أن تسميها "اللوحة الجيوبوليتيكية"، ولوحة العالم هذه تطمح لأن تدخل في تحليل العمليات التاريخية والعلاقات ما بين الشعوب وما بين الدول عددا من المقاربات التأسيسية

---

1 – عمار جفال، مرجع سابق، ص ص. 60 – 61.

2 – Colin. S Gray, The geopolitic of the nuclear era: heartland, rimlands, and the technological revolution, (Crane Ruk: N.Y, 1977), p. 12.

3 – عمار جفال، مرجع سابق، ص ص. 62 – 63.

(الجغرافية، والمتعلقة بعلم السياسة، والإيديولوجية والإثنوغرافية والإقتصادية وما الى ذلك، وفي هذا يتجسد الطابع الأساسي لكافة النظريات الجيوبوليتيكية، أما الصيغة المنهجية الأكثر عمومية والمشتركة بين جميع علماء الجيوبوليتيكا فهي تأكيد الثنائية الكونية التاريخية بين اليابسة، التيلوروكراتيا، الأرض، الأوراسية، الهارتلاند "heartland"، "الحضارة الإيديوقراطية"، من جهة، وبين البحر، التالاستوكراتيا، القوة البحرية " sea power"، العالم الأنجلو – ساكسوني، الحضارة التجارية، الهلال الخارجي "World Island" من الجهة الأخرى، وهذا ما يمكن النظر إليه على أنه القانون الأساسي للجيوبوليتيكا، وخارج التسليم بهذه الثنائية تفقد جميع النتائج معناها، فعلى الرغم من كل الإختلافات في الرؤى الخاصة، لم يقدم أي واحد من مؤسسي العلم الجيوبوليتيكي بوضع هذه المقابلة موضع الشك، وهو ما يضارع في معناه قانون الجاذبية الكوني في الفيزياء[1].

أما عن الخاصية الثانية لنظريات مؤسسي الجيوبوليتيكا حسب "دوغين" هي حتمية استخدامهم السياسي، فمن الناحية العلمية لا نجد عالما جيوبوليتيكيا واحدا تم استبعاده عن المشاركة في الحياة السياسية لدولته، فلا بد للجيوبوليتيكي وهو ينطلق إلى بحوثه العلمية، من أن يحدد مكانه الخاص على خارطة الأقطاب الجيوبوليتيكية، وبهذا ترتبط زاوية الرؤية التي سيحلل من خلالها كافة الأحداث العالمية، ولا يوجد عالما جيوبوليتيكيا اتسم باللامبالاة نحو دولته أو شعبه أو لم يشاطرهما توجههما الخَلقي أو التاريخي، ويتجلى هذا بشكل واضح عند الأقطاب المتطرفة، فالمؤلفون الأنجلوسكسون يسيرون دون أي إحساس بالحرج، وبطريقة موحدة، وراء منطق وقيم نظام الـ "sea power" أو "التالاسوكراتيا" عندما يصوغون نظرياتهم من مواقع المؤيدين للأطلسية دون تحفظ، والأوراسيون الروس على نفس المستوى من الإستجابة في وفائهم لقيم الهارتلاند "heartland" أو القوى البرية، فهم أيضا لا يضعون موضع الشك الأفضلية الخلقية والتاريخية للإيديوقراطية ولروسيا[2].

ويبدو الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للفرنسيين اللذين لديهم الخيار النظري لتحقيق ذاتيتهم الخاصة، – التالاسوكراتية أو التيلوروكراتية – فعليهم في الحالة الأولى أن يتضامنوا مع العالم الأنجلوساكسوني، مع القوى البحرية التجارية، وفي الثانية – مع الميل للألمان، والإحتمالان يفرضان مشاعر استحسان قومي لا نهاية لها،

---

1 – ألكسندر دوغين، "الجيوبوليتيكا أداة للسياسة القومية.. القوى البرية مقابل القوى البحرية الأنجلوساكسونية"، (2020/03/25)، نقلا عن موقع كاتيخون "Katehon" على الرابط التالي:

https://katehon.com/ar/article/ljywbwlytyk-d-llsys-lqwmy-lqw-lbry-mqbl-lqw-lbhry-lnjlw-skswny

2 – نفس المرجع.

وهذان الإتجاهان متوفرين من الناحية النظرية بين علماء الجيوبوليتيكا الفرنسيين، إلا أن التصور الجيوبوليتيكي الأكثر رسوخا بينهم هو الذي قدمته مجموعة الأطلسيين، ولألمانيا موقف مزدوج أيضا، فإذا كان تفكيرها الجيوبوليتيكي موجها في عمومه توجها قارياً أوراسيا، فإن هذا التوجه محكوم بعلاقة معقدة نحو العالم السلافي، نحو آسيا ونحو روسيا بصفة خاصة، وقد بلغ هذا التقييد حدا كبيرا بشكل ملموس، كما بلغت محاولات ألمانيا لموازنة وضعها الأوروبي المتوسط مع وضعها الأوراسي المتوسط، متجاهلة بذلك المعنى التاريخي لروسيا – الأوراسيا – فعناد ألمانيا حسب "دوغين" جعلها تضطر في الحربين العالميتين لخوض الحرب ليس فقط ضد الدول التالاسوكراتية بل وحتى ضد حليفها المنطقي الأوراسي (الإتحاد السوفياتي)، وعليه يمكن القول أن القارية (اللاأوراسية) هي سمة الجيوبوليتيكية الألمانية وهذه الوضعية تلخص التاريخ الألماني بأسره في معادلة جيوبوليتيكية وتحدد مسبقا بنية الوعي القومي ذاتها[1].

أما بالنسبة للأميركيين "ماهان" و"سبيكمان"، والإنجليزي "ماكيندر" الذين يمثلون "الهلال الجزيري"، فيطلق عليهم "دوغين" إسم الناطقون بلسان الأطلسية – التالاسوكراتية، وأما "فيدال دي لابلاش" (ومدرسته) فهم يمثلون فرنسا الأطلسية، بينما يميل "لافال" و"ديغول" نحو القارية "الأوروبوية"، نحو العداء للأطلسية، ومن هنا ينبثق ميلهما المتبادل لحب الألمان، والذي يقرب جيوبوليتيكيا بينهما على الرغم من إنتمائهما لمعسكرين متعاديين، حيث يعتبر "لافال" رئيس حكومة "فيشي" المتعاونة مع العدو، بينما كان "ديغول" قائد الجيش الفرنسي المعادي للفاشية، وأخيرا فإن الأوراسيين الروس ("سافيتسكي"، "تروبتسكوي" وغيرهما) يستعرضون أكثر صور القارية إكتمالا بتعبيرهم عن الموقف الأكثر راديكالية لـ "توموس" اليابسة، التيلوكراتية، وبالنسبة للخط الأمريكي الأطلسي (التالاسوكراتي) في الجيوبوليتيكا فقد تطور من الناحية العملية دون أي انقطاع، فبمقدار تطبيق مشاريع الأمريكيين في إقامة "الدولة العالمية"؛ فإن العلماء الأطلسيون قد زادوا تدقيق الآفاق الجزئية لنظريتهم وزادوها تفصيلا مع تطوير مجالاتها التطبيقية، والأنموذج المؤسس لـ "القوة البحرية" وأبعادها الجيوبوليتيكية تحول من صياغات علمية لعدد من المدارس العسكرية والجغرافية ليصبح السياسة الرسمية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك فإن تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولة فوق العظمى وخروجها إلى المرحلة النهائية لـ "التالاسوكراتيا" جعل علماء الجيوبوليتيكا الأمريكيين يتدارسون أنموذجا جيوبوليتيكيا بالغ الحدة، لا تشارك فيه القوتان الأساسيتان، بل قوة واحدة فقط، وقد تم وضع صيغتان لتطور الأحداث، إما الفوز

1 – ألكسندر دوغين، "الجيوبوليتيكا أداة للسياسة القومية.. القوى البرية مقابل القوى البحرية الأنجلوساكسونية"، مرجع سابق.

النهائي للغرب في المبارزة الجيوبوليتيكية مع الشرق، وإما الجمع بين المعسكرين الإيديولوجيين في إتجاه واحد وإقامة الحكومة العالمية، وقد سمي هذا المشروع باسم "المونديااليزم"، إذ استدعى هذا الموقف إتجاها خاصا في الجيوبوليتيكا هو "جيوبوليتيكا العولمة"، وقد عكف الأمريكيون على صياغة هذه النظرية منذ سبعينيات القرن العشرين، لكن التصريح بها بصورة علنية لأول مرة تم عام 1991م من طرف "جورج بوش الأب" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج الثانية[1].

خريطة رقم 06: اللوحة الجيوبوليتيكية لـ "ألكسندر دوغين"

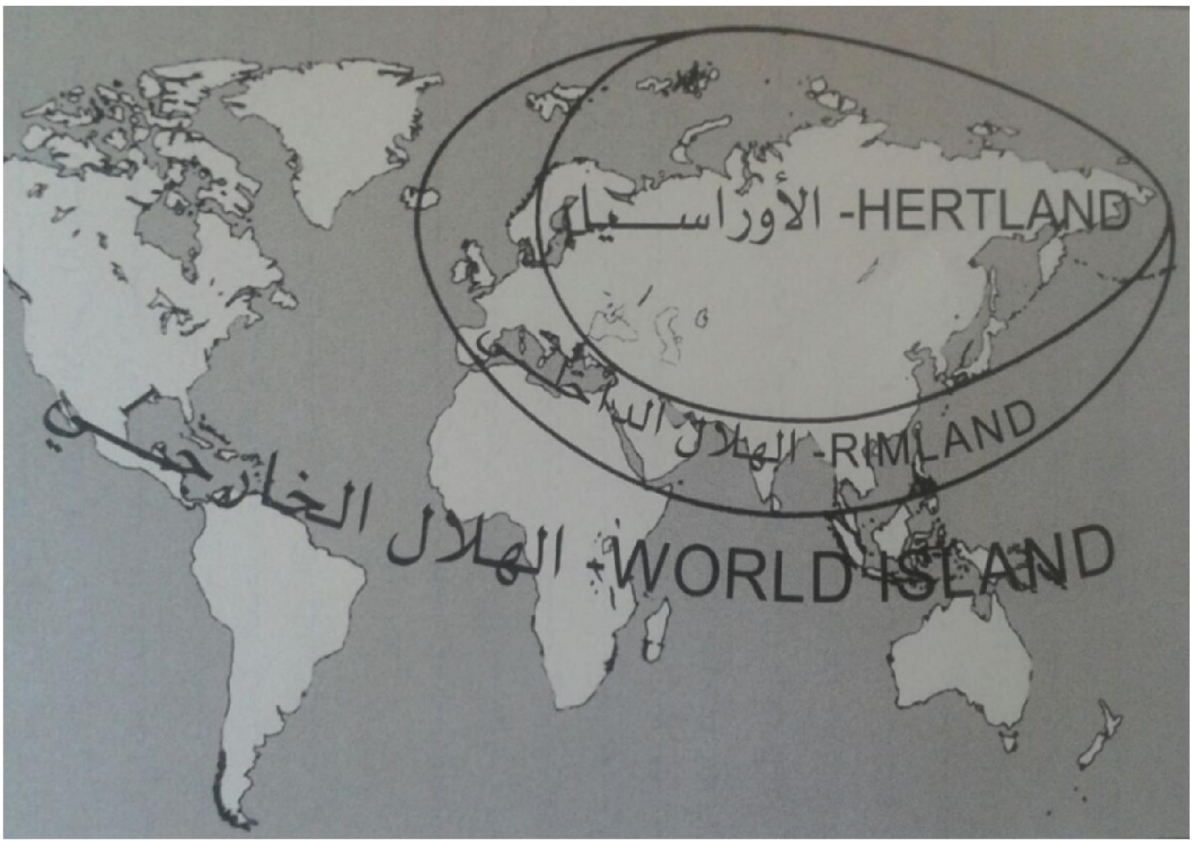

المصدر: ألكسندر دوغين، "الجيوبوليتيكا أداة للسياسة القومية.. القوى البرية مقابل القوى البحرية الأنجلوساكسونية"، مرجع سابق.

1 – ألكسندر دوغين، "الجيوبوليتيكا أداة للسياسة القومية.. القوى البرية مقابل القوى البحرية الأنجلوساكسونية"، مرجع سابق.

الخاتمة

ما تم إستخلاصه في هذا المقياس هو أن الجغرافية السياسية تساعد الباحث في معرفة وتحليل عناصر القوة والضعف للدول، وتشخيص أعراضها وسبل أغوارها وأبعادها في سبيل الوصول إلى تقييم الوزن السياسي للدولة، على أساس أن كل دولة تتكون من عناصر طبيعية وبشرية واقتصادية مختلفة، كما تتعدى ميادين الجغرافية السياسية تحليل العلاقات بين الجماعة البشرية والبيئة داخليا إلى تحليل العلاقات الخارجية لهذه الجماعات، ذلك أن التكامل ضروري بين نشاط الدولة الداخلي ونشاطها الخارجي، مما بين أهمية البعد الجيوبوليتيكي فيما يتعلق بسياسات الدول داخيا وخارجيا والمعطيات التي تحكمها بما يخدم المستقبل، وهو الأمر الذي ركزت عليه النظريات الجيوبوليتيكية التي وظفت الجغرافيا السياسية، والتي قد المتأثرة بأسس ومقومات هذه الأخيرة، لخدمة أغراض وطموحات الدول، ولذلك تعد دراسة الجغرافيا السياسية ضرورة ملحة لدى دارسي تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بل وحتى لباقي التخصصات الأخرى كالتاريخ والإقتصاد والإدارة والعلوم العسكرية والأمنية، نظرا لتداخل علم الجغرافيا السياسية مع باقي التخصصات، لكونها إستطاعت أن تفسر بدقة أغلب كليات وجزئيات حركة التاريخ، ومن ثمة فإنها تسهم في تهيئة القاعدة المعلوماتية المطلوبة لصانع القرار السياسي.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

د. شريفة كلاع

قائمة المراجع

1 – باللغة العربية:

1 – الخيري، نوار محمد ربيع، مبادئ الجيوبوليتيك، (بغداد/ دمشق: دار ومكتبة عدنان وأفكار للدراسات والنشر ودار صفحات للدراسات والنشر، 2014).

2 – السماك، محمد أزهر سعيد، الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، (عمان: دار اليازرودي العلمية للنشر والتوزيع، 2011).

3 – القيسي، محمد وائل، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية، (بيروت/ الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2013).

4 – المصري، خالد موسى، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى للدراست والنشر والتوزيع، 2014).

5 – أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، (بيروت/ الدوحة: الدر العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط. 2، 2011).

6 – آر. يارغر، هاري، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، (ترجمة: راجح محرز علي)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

7 – جاد الرب، حسام الدين، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، جانفي 2009).

8 – جراد، عبد العزيز، الجيوسياسة: مفاهيم، معالم، ورهانات، (الجزائر: منشورات الشهاب، 2018).

9 – جفال، عمار، التغير والإستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، سلسلة دراسات دولية، رقم 02، 2008).

10 – دورتي، جيمس وبالستراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة: وليد عبد الحي)، (الكويت/ بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، و المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، ديسمبر 1985).

11 – دوغين، ألكسندر، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، (ترجمة: عاماد حاتم)، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).

12 – دوغين، ألكسندر، "الجيوبوليتيكا أداة للسياسة القومية.. القوى البرية مقابل القوى البحرية الأنجلوساكسونية"، (2020/03/25)، نقلا عن موقع كاتيخون "Katehon" على الرابط التالي:
https://katehon.com/ar/article/ljywbwlytyk-d-llsys-lqwmy-lqw-lbry-mqbl-lqw-lbhry-lnjlw-skswny

13 – رزيق، محمد، الجيوبوليتيكا: المفاهيم والدلالات – المدارس والنظريات، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014).

14 – سعودي، محمد عبد الغني، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجاو مصرية للنشر، 2010).

15 – عبد الحي، وليد، إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، 2010).

16 – عبد الرحمان، عبد الرحمان علي، "إشكالية الدراسات الجيوبوليتيكية في البحث الجغرافي"، مجلة حولية المنتدى، م. 36، ع. 1، (2018).

17 – عبد السلام، محمد، الجيوبوليتيكا: علم هندسة السياسة الخارجية للدول، (القاهرة: دار الكتب، 2019).

18 – غيلبن، روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الأيوبي)، (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009).

19 – فهمي، عبد القادر محمد، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، (عمان: دار الشروق، 2009).

20 – مقلد، إسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ط. 5، 1987).

21 – مصباح، عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011).

22 – موسوي، محمد عرب وسالم، ماجد صدام، الجغرافية السياسية: بين النظرية والتطبيق الجيوعسكري، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2019).

2 – باللغة الأجنبية:

23 – Gray, Colin. S, The geopolitic of the nuclear era: heartland, rimlands, and the technological revolution, (Crane Ruk: N.Y, 1977).

24 – J. Toynbee, Arnold, Survey of International Affairs, (London: Oxford University Press, 1931).

25 – Lyon, Rod, Near or far? The choices of a top 20 defence nation, 11 Nov 2014, The Australian Strategic Policy Institute" (ASPI), The Strategyist, (25/02/2020), see the link: https://www.aspistrategist.org.au/near-or-far-the-choices-of-a-top-20-defence-nation/

نهاية برنامج المقياس المبرمج لطلبة السنة الثانية ج.م، علوم سياسية/ السداسي الرابع 2020

د. شريفة كلاع